

شرح الكافية
لاصفهندي

2271
40883
7415

بسم الله الرحمن الرحيم

جدي لمبدع الكلام والحوو ومعريه ومخترع الكلم ومحركه* الذي تكلم
بما كلت السنة الفصحاء عن معارضته* وترنم بما تحيرت عقول العقلاء
عن درك محاجته* واسس اصول الشرع ببعثة حاصلي نبي عدنان
وجاجه* واحكم ببيان الفروع باحسن افعاله وايبين اقواله*
وسدد اركان الاسلام باعلم اصحابه* واشرف اله صلى الله عليه
وعلى من تابعه في اقواله وافعاله* وبعد* فاني وان كنت
قليل البضاعة مزجي المقالة الا انه لما فتح الله علي بابا من ابواب علم
العربية التي هي اعز العلوم فضلا واجديها نفعنا اذ عليها توقف
الوصول الى ما هو المطلوب وهو الاطلاع على نكت نظم القرآن
والكشف عن حقائق قول الرسول لاسيما علم النحو الذي هو سلم العلوم
الادبية اذ لا يمكن التثبت بحبل على المعاني والبيان للذين لا يمكن
التمييز بين المحكم والمتشابه الابهما ويمتدح الاطلاع على غوايص
معاني كلام الله والفحص عن دقائق قول الرسول صلى الله عليه وسلم
بدونهما وكانت المقدمة الموسومة بالكافية للامام ابى عمرو عثمان ابن
ابى بكر الحاجب الدمشقي التي قصرت عبارة المعبرين عن انشاء مثلها
احسن ما صنفت في هذا الفن نظما وترتيلها التمس مني بعض



الاخلاء الصديق المستغلين بها الطالبين كشف حقايقها ان اكتب
 لهم ما يتعلق بالمتن شرحا بين معضلاتها من غير تطويل ولا تقصير
 على طريقة الاسئلة والاجوبة موردا الكلام على الوجه المختار
 عند باب الصناعة من غير تعصب ولا تصف ومذلا بعض ابوابه
 بما خلا عنه المختصر مما هو لا بد منه فاجبتهم بعد ان تعلت بلعل
 وعسى وجعلته مضداق قولهم اتخاف لملك ملوك اوجد الدولتين
 تحفة باقية كرايع الاعوام والشهور وهدية موصلة الى جناب موالي
 معالي الامور المثني بالسنة ابناء الزمان والدهور المعنى بقوله * ملك
 ملوك الارض شرقا ومغربا * عليه المعالي صافيات آل وآبر * متوجه
 جاره غير ضائع * وراجي عطايافضله غير خائب * اذا لمعت في خطبة
 مدلهمة * له كتب في الخافقين تواقد * ينوب مطاويها بنات الكتاب *
 حافسقاء الله ما من خائف * وموئل منكوب ومقصدا طالب * له
 راحة فيها له افايه راحة * تقاصر عنها الهاطلات السحاب * له
 حضرة ماهولة لجبانها * يخيم فيها كل راج وراغب * لقد حاز اقسام
 المعاني باسرها * وفاز بانواع العلوم الغرائب * فليس يسام الزائر
 ببابه * مذلة بواب وغصة حاجب * الذي اقتخر به الالقاب والكنى
 وتعرز بركة الشرف والمعلي واستقدح له من دعاء السعادة والسنا
 بنصبي سهمي الرقيب والعلا الذي اراد القائل بقوله * وما باغت
 كف امر أمثالا * من المجد الا والذي نال اطول * وما بلغ المهدون
 للناس مدحة * وان اطبوا الا وما فيك افضل * وهو من انتهى
 الى منزلة منازل الكرامة * وارتقى من درجته درجات السعادة * اذهو
 اسكندر العهد في السلطنة * ورسم الزمان في الارهاب والبسطة *
 وحيد الوقت في التدبير والسطوة * بل لو كان كسرى حيا لكان من
 خدام انصار دولته * ولو كان قيصر باقيا لما قصر في اتباع رايته *
 ولو سمع العدو بطشة يده * لقال قد ضربت عليا الذلة والمسكنة *

فلا تزداد على مر الايام الا خسارا * ولا تمكن الاضلالا وصغارا *
 هيهات واية يد تروم مناط الجوا آسواه * واى عاقل يطمع في نيل
 عنان السماء خير من هو مولاه * بل من حاول لحوق اناره لم يعده الذلة
 والعثار * ومن زاول شق غباره لم يتعهده الخدعة والاضرار * الا وهو
 ظل الله في الارضين * سلطان السلاطين في العالمين * النا صر لله
 وللمؤمنين * المستغيث في قم البدعة للمسلمين * محصل رجاء الراجين *
 ومجاء اما الاملين * ابو المظفر ناصر الحق * مالك رقاب الخلق *
 معز الدنيا والدين * ضياء الاسلام والمسلمين * السلطان شيخ اوس
 لازالت بيوت العز معمورة بجلاله وجماله * وكواكب السعادة
 مسعودة بدولته واقباله * وبنيان السلطنة راسخا ببقائه بين اهله
 واله * وثابتا بثبوت اركان دولته تحت ظلاله * كما قال ذلك القائل *
 بقيت بقاء الدهر عيشا لما جد * وعونا للملهوف وكهفا لراهب * وانا سأل
 الله تعالى رب العباد * متضرعا ان ينفع بهذا كما نفع باصله انه ولى المعونة
 والسداد قال * (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد) الخ اعلم انه لا بد قبل
 الخوض في الكلام * وقبل الشروع في المقصد والمرام * من تقديم
 ذكر مقدمة مشتملة على ابحاث لا بد من معرفتها البحث الاول
 في تعريف علم النحو وهو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب
 الله تعالى والكلام الفصيح فان النحوله تفسير ان تفسير لغوى
 وتفسير صناعى فالتفسير اللغوى هو القصد لانه يقال نحوت كذا
 وكذا انحونحوا اذا قصده لان النحويين قصدوا لكلام العرب
 حتى وقعوا منه على الفرض المطلوب وهو قصد خاص لان العلوم
 كلها مقصودة الا انه غلب على هذا العلم هذا الاسم البحث
 الثانى في بيان واضعه وموضوعه لا بد في كل علم من تقديم موضوعه
 لتمييز ذلك العلم عما عداه اذ لا تميز العلوم الا بتمييز الموضوعات
 وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والبحوث حته

مقدم طبعا فيجب تقديمه لفظا ليوافق اللفظ الطبع ولما كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام بدأ المص بتقديمهما وحين كانت الكلمة جزء الكلام قدم ذكرها عليه لتقدم معرفة الجزم على معرفة الكل ولما قدمها عرفها بقوله الكلمة لفظ أى الكلمة الخ فى اصطلاح النحاة لفظ وضع لمعنى مفرد قوله لفظ بمنزلة الجنس يشمل المحدود وغيره لا لما يتلفظه واختاره على اللفظة لكونه اخصر فى الاجال ووقوعه على كل ملفوظ اذ هو مصدر واقع موقع اسم المفعول واحترز به عن الخط والعقد والاشارة والنصب لانه كالخاصة لها حيث وصفه بالوضع وهو اعم منه من وجه فيجوز الاحتراز بكل عما يتاوله الآخر (فان قيل) تعريف الكلمة باطل لخروج التثنية وجمع المذكر السالم وجمع المكسر وجمع المؤنث السالم فان كلامها كلمة وليس موضوعا لمعنى مفرد بل هى موضوعة لمعنيين والجمع لما ان فلا يكون التعريف جامعا (قلنا) الجواب عنه من وجهين الاول ان كل واحد من التثنية والجمع بدل على فرد من الافراد بجوهر حروفه الاصلية ومادته باعتبار الحقيقة وعلى غيره باعتبار حاله اى بواسطة الحاق علامة التثنية والجمع واللفظ الدال على معنى بجوهره وعلى غيره باعتبار حاله كلمة اعلم ان دلالة اللفظ على المعنى باعتبار الحقيقة بواسطة جوهر حروفه الاصلية لمصدر ذلك اللفظ من جهة الوضع الاصلى كعروض علامة التثنية والجمع والنسبة والتصغير وكروض علامة اسم الفاعل كضارب على جوهر حروفه الاصلية للمصدر له بحسب الوضع الاصلى لادلالة اللفظ باعتبار العارضة على جوهر حروفه الثانى ان مراد المص بالمفرد فى قوله لمعنى مفرد ما يقابل المركب لا ما يقابل التثنية والجمع لان المفرد يطلق فى مقابلة التثنية والجمع والمضاف والكثير

والمركب والمراد ههنا ما يقابل المركب فقط فيكون تعريف الكلمة شاملا لكل واحد من التثنية والجمع وجامعا فلا يرد البعض (فان قيل) تعريف الكلمة بما ذكره مستلزم للدور والدور باطل فعريف الكلمة باطل بيان الاستلزام ان الوضع في اللفظ بازاء المعنى المفرد موقوف على تصور المعنى ومسبوق بتصوره لان الواضع ما لا يتصور المعنى الذي اراد ان يضع اللفظ بازائه اولا لا يمكن من ان يضع اللفظ بازائه ثانيا لان وضع اللفظ بازاء المعنى المجهول غير المتصور محال مثلا اذا زاد الواضع ان يضع لفظ الرجل بازاء كل ذكر من بني آدم فلا بد له ان يتصور الذكر من بني آدم اولا لا يمكن من ان يضع لفظ الرجل بازائه ثانيا فثبت ان وضع اللفظ بازاء المعنى موقوف على تصور المعنى ومسبوق بتصوره وتصور المعنى ايضا موقوف على تصور المعنى ومسبوق بتصوره وتصور المعنى ايضا موقوف على وضع اللفظ بازاء المعنى لان المعنى ما يستفاد من اللفظ ويفهم منه فالم يضع اللفظ بازاء المعنى لم يستفد المعنى ولم يفهم منه ولان المعنى قائم باللفظ وتابع له لانهم قالوا اللفظ عماد المعنى والمعنى زينة اللفظ واما بيان بطلان اللازم الذي هو الدور الذي هو عبارة عن توقف الشيء على نفسه بمرتبة او مرتبتين او بمراتب الذي هو مستلزم لتقدم الشيء على نفسه واكتساب الشيء على نفسه فظ (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول انا لانسلم وضع اللفظ بازاء المعنى موقوف على تصور المعنى ومسبوق بتصوره بل يجوز ان يقال ان الوضع والتصور على سبيل المعية والمصاحبة دفعة واحدة بحيث لا يتقدم وضع اللفظ على تصور المعنى فلا يستلزم ان يكون تصور المعنى سابقا على وضع اللفظ ومتوقفا عليه لم قلتم انه ليس كذلك الثاني انه لو سلم ان وضع اللفظ بازاء المعنى موقوف على تصور المعنى لكن لانسلم ان تصور المعنى

موقوف على وضع اللفظ بازاء المعنى بالنسبة الى الواضع لانه يجوز
 للواضع ان يتصور المعنى او لا ثم يضع اللفظ بازاء المتصور ثانيا وما قسم
 ان المعنى مستفاد من اللفظ بالنسبة اليه بالنسبة الى الواضع
 فلا دور الثالث لانسلم لزوم الدور لانه يشترط في لزومه اتحاد
 جهتي التوقف وههنا تعددت الجهتان لان وضع اللفظ بازاء
 المعنى موقوف على تصور المعنى بحسب الذهن وتصور المعنى
 من اللفظ موقوف على وضع اللفظ بازاءه بحسب الخارج فلا دور
 لتعدد جهتي التوقف (فان قيل) تعريف الكلمة ليس بجامع لخروج
 الاسماء المشتركة والمفرد عنه فان كل واحد منهما كلمة مع انه ليس
 موضوعا لمعنى مفرد بل العين موضوع لمعان كثيرة وكل واحد
 من الجون والقرء موضوع لمعنيين متضادين (قلنا) مراد المص
 بالمفرد في تعريف الكلمة ما يقابل المركب لا ما يقابل الكثير
 فان المفرد قد يطلق في مقابلة المركب والمثنى والمجموع والمضاف
 والكثير فيكون التعريف جامعاً فلا يراد ان ينقص (فان قيل)
 تعريف الكلمة ليس بجامع لخروج نحو قائمة في مثل قولك هند
 قائمة لان قائمة في قائمة يدل على جزء معنى قائمة وهي ذات
 موصوفة بالقيام والتاء فيها يدل على الجزء الآخر وهو التأنيث
 فتكون القائمة موضوعاً لمعنيين مع انه كلمة (قلنا) اجيب عنه
 بوجهين الاول انه لانسلم ان واضع اللغة وضع قائمة مع التاء
 حتى يلزم ما ذكرتم بل وضع لفظ اسم الفاعل مثل قائم مجرداً
 عن التاء لذات موصوفة بالقيام اعم من ان يكون تلك الذات
 مذكرة او مؤنثة اذا استعمله او اجراه على المؤنث لحقه التاء
 واذا اجراه على المذكر ابقاه على وضعه والمراد بالوضع في قوله
 الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وضع واضع اللغة لا الواضع الاستعمالي
 وفيه نظر وهو انه لانسلم ان قائمة ليست بوضع الواضع بل الواضع

وضع قائمة للمؤنث وقائما للمذكر الوجه الثاني انه لانسلم ان قائما
 في قائمة بدون التاء يدل على التأنيث لانهمالو كانت كذلك لزم اجتماع
 التذكير والتأنيث في كلمة واحدة وهو محال (فان قيل) الكلمة مبتدأ
 ولفظ خبره والمطابقة بين المبتدأ والخبر مريضة عندهم فلم يقل
 الكلمة لفظة حتى يراعى المطابقة بينهما في التذكير والتأنيث
 ويكون كلامه جاريا على نهج البلاغة وجاريا على سنن الفصاحة
 كما قال صاحب المفصل فيه حيث قال الكلمة هي اللفظة الدالة
 على معنى مفرد بالوضع (قلنا) اجيب عنه بجوابين الاول ان اللفظ
 مصدر والمصدر يدل على التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع
 والقلّة والكثرة والحدوث والدوام فلم يتجهج الى الحاق علامة
 التأنيث والثاني ان التاء في الكلمة للتفريد والتوحيد لا للتأنيث حتى يلزم
 ما ذكرتم (فان قيل) الالف واللام للجنس والتاء فيها اذا كانت
 للتفريد والتوحيد كما ذكرتم فالجمع بينهما وبين التاء في الكلمة جمع
 بين المتماثلين بيان الثاني ان الالف واللام في الكلمة اذا كانت
 للجنس فالكلمة تطلق على الكثير من انواع ذلك الجنس واصنافه
 وافراده وتدل عليها واذا كانت التاء في الكلمة للتفريد والتوحيد
 فلا يطلق الكلمة الاعلى فرد من افراد ذلك الجنس ولا يدل عليه
 وحيث يتبع انقسام الكلمة الى اسم وفعل وحرف لاستحالة
 انقسام فردا لشيء الى افراده ويبطل قول المصنف وهي اسم وفعل
 وحرف (قلنا) الجواب عن هذا بعد تسليم ان الالف واللام
 في الكلمة للجنس والتاء فيها للتفريد والتوحيد وهو ان الالف واللام
 في الكلمة لتعريف حقيقة جنس الكلمة التي هي القدر المشترك
 من حيث هي اي مع قطع النظر عن انواعها واصنافها
 وافرادها وحقيقة جنس الكلمة التي هي القدر المشترك من حيث
 هي بلا تعدد ولا تكثر فيها والتعدد والتكثر في انواعها واصنافها

وافرادها لا في حقيقة جنس الكلمة التي هي القدر المشترك
فالمجمع بينهما وبين التاء ليس جماعين المتسافين (فان قيل) لما
يجوز ان يكون الالف واللام زائدتين في الكلمة والتاء فيها التفريد
فلا يلزم المحذور المذكور (قلنا) لانه لو كانتا زائدتين فيهما لكان
المبتدأ نكرة غير مخصوصة لكنه يمنع كون المبتدأ نكرة غير مخصوصة
(فان قيل) قد وقع المبتدأ نكرة غير مخصوصة كقول الشاعر

* فيوم علينا ويوم لنا * ويوم نساء ويوم نسر *

فالיום في اربعة مواضع من هذا البيت مبتدأ نكرة غير مخصوصة
فابعد خبره اى علينا ولنا ونساء ونسر كل واحد منها خبر المبتدأ الذي
هو اليوم فلم لا يجوز ان يكون ما نحن فيه كذلك (قلنا) لاننا ان اليوم
في البيت في المواضع مبتدأ نكرة غير مخصوصة بالصفة التي يدل عليها
التووين تقديرها يوم عظيم مبارك لنا كذا ويوم حسن نسرفيه
ويوم نحس شديد علينا ويوم قبيح نساء فيه والذي يطلعك على ان
التووين يدل على الصفة قوله تعالى * هدى للمتقين * اى هدى وى
هدى اى هدى عظيم وكقولهم سراهر ذئاب اى شر عظيم او شر
يلعب او نقول ان اليوم في المواضع من البيت مبتدأ نكرة مخصوصة
بصفة وصفه لنا وعلينا ونساء ونسر وخبره محذوف تقديره يوم
موصوف بانه هو حاصل لنا وعلينا ونساء ونسرفيه مبارك ونحس
وحسن وقبيح قلنا وعلينا ونساء ونسر كل واحد منها في محل الرفع
بانه صفة لليوم في البيت وخبره محذوف وهو مبارك ونحس وحسن
وقبيح او نقول وقوع المبتدأ نكرة صرف في البيت من ضرورات
الشعر وكلامنا في سعة الكلام (فان قيل) تعرف الكلمة بانها
لفظ وضع لمعنى مفرد تعرف بنفسه لان الكلمة عبارة عن هذا
المجموع الذي هو لفظ وضع لمعنى مفرد فلو عرفت الكلمة بهذا المجموع
لزم تعريف الشيء بنفسه (قلنا) لاننا ان المجموع نفس الكلمة

المعرفة حتى يلزم تعريف الشيء بنفسه بل غيرها ومساولها فإجابة ما في
 الباب ان المعرفة والمعرفة يدلان على مفهوم واحد اجالا وتفصيلا
 بدلالة المحدود على مفهومه بطريق الاجال ودلالة الحد على ما دل
 عليه المحدود بطريق التفصيل فعلى هذا لا يلزم تعريف الشيء بنفسه
 اعلم ان الحد والمحدود والمعرفة والمعرفة مترادفان لانهما يدلان على مفهوم
 فذهب بعض الناس الى انهما مترادفان لانهما يدلان على مفهوم
 واحد لكن دلالة احدهما اعني دلالة المحدود على ذلك المفهوم
 بطريق الاجال ودلالة الآخر اعني دلالة الحد على ذلك
 المفهوم بطريق التفصيل ولانه صدق واحد منها على ما صدق
 عليه الآخر وبالعكس كالانسان والحيوان التاطق وبالعكس
 لكن دلالة الانسان بطريق الاجال ودلالة الحيوان التاطق
 بطريق التفصيل اى الحد يدل على اجزاء المحدود وبالتفصيل
 والمحدود لا يدل على تلك الاجزاء بالتفصيل بل يدل عليها بالاجال
 وذهب بعضهم الى انهما ليسا مترادفين ومنهم المص فانه قال
 في اصول الفقه الحد والمحدود غير مترادفين على الاصح ودليل
 من قال انهما ليسا مترادفين هو ان مفهوم المحدود مغاير لمفهوم
 الحد لان مفهوم المحدود هو الماهية من حيث هي هي ومفهوم الحد
 اجزائها فلا يكونان مترادفين لان مفهوم المترادفين ينبغي ان يكون
 متحد او ما قيل ان الحد والمحدود يدلان على مفهوم واحد لكن دلالة
 احدهما على ذلك المفهوم بطريق الاجال ودلالة الآخر عليه
 بطريق التفصيل ممنوع (فان قيل) تعريف الكلمة ليس بمخرج
 الضمير المرفوع المستتر في نحو انصر وفي نحو نصر وفي قولك زيد
 يضرب عن تعريفها لان اللفظ ما يلفظ به الانسان او صوت يعتمد
 على مخارج الحروف والضمير المرفوع المستتر ليس كذلك (قلنا)
 سلما ان الضمير المرفوع المستتر ليس بلفظ ولا صوت شأنهما ما ذكرتم

لكنه مفرد منوى والمقدر كالمفوض عندهم (فان قيل) اللفظ
 في تعريف الكلمة جزئى وفرد من افراد الكلمة لان اللفظ اسم
 وقد جملة المصنف جنسها وكذا وضع جزئى وفرد من افراد
 الكلمة لان وضع فعل وقد جملة فصلا لها والجنس والفصل
 ينبغى ان يكون كل واحد منهما جزءا للمحدود لاجزئها له
 كقولك في حد الانسان انه حيوان ناطق والحيوان الناطق كل
 واحد منها جزء للانسان لاجزئيه والجزئى للانسان زيد وعمرو وبكر
 فكما لا يجوز ان يقول في تعريف الانسان فانه زيد وعمرو فكذلك ههنا
 (قلنا) المعرف مدلول الكلمة والجنس مدلول اللفظ ليس فردا
 وجزئيا من الكلمة بل جزئى ومدلولها والفرد للكلمة هو اللفظ ولا مدلوله
 فاهو جنس ليس فردا وكذا الفصل مدلول وضع ليس فردا
 وجزئيا من الكلمة بل جزء المدلول بها والفرد للكلمة لفظ
 وضع لا مدلوله فاهو فصل ليس فردا (فان قيل) تعريف
 الكلمة ليس بجامع لخروج لفظ الخبر ولفظ الكلام عنه فان كل
 واحد منها كلمة مع انه موضوع لاكثر من معنى مفرد لان لفظ
 الخبر موضوع الكلام يقيد العلم والظن بنسبة خارجية
 وينصرف اليه الصدق والكذب ويحتملها من حيث انه
 خبر وهذا المعنى غير مفرد وكذا لفظ الكلام موضوع لما يتضمن
 كلمتين بالاسناد وذا المعنى ايضا ليس بمفرد (قلنا) لانسلم ان كل
 واحد من لفظا الخبر والكلام موضوع لاكثر من معنى مفرد بل
 وضع لمعنى مفرد وهو الشئ او المفهوم الاول والقول او اللفظ
 يدل على المسند والمسند اليه والاسناد بينهما ومفهوم الكلمة
 يكون معنى تارة ولفظا اخرى فعلى هذا مفهوم لفظ الخبر والكلام
 لفظ يدل على المسند والمسند اليه والتسبة كما ان مدلول الجسم
 مفرد وان كان حقيقة انه طويل عريض عميق (فان قيل) تعريف

الكلمة ليس بجامع بخروج الفعل المضارع نحو انصرف ونصرفان كل واحد منهما يدون ذكر الفاعل كلمة مع ان كل واحد منهما لم يوضع لمعنى مفرد بل وضع لمعنيين لان حروف المضارعة في كل واحد منها يدل على الفاعل و باقى حروف الكلمة التى بعد حروف المضارعة يدل على الحدث الذى هو القصر (قلنا) لان سلم ان كل باقى الحروف الكلمة التى بعد حروف المضارعة يدل على معنى حتى يرد النقص المذكور وانما يدل على معنى لو كان لفظا وانما يكون لفظا لو امكن الابتداء بالساكن فى اللغة العربية لكن لا يمكن الابتداء بالساكن (فان قيل) المعتبر فى الدلالة دلالة حالة التركيب وانضمام حروف المضارعة مع ما بعدها من باقى حروف الكلمة لاحالة التحليل وانفراد حروف المضارعة عما بعدها من باقى حروف الكلمة لان كلا من باقى الفعل المضارع حالة التركيب واجتماع حروف المضارعة وانضمامها مع ما بعدها من باقى حروف الكلمة لاحالة التحليل والانفراد ولا ريب ان ما بعد حروف المضارعة حالة التركيب واجتماع حروف المضارعة معها يدل على الحدث ولان ما بعد حروف المضارعة من باقى حروف الكلمة ليس بساكن فى جميع الابواب حتى يستقيم ما ذكرتم من عدم امكان الابتداء بالساكن فى بعض الابواب متحرك وذلك فى نحو يرجع ويكرم واصله يؤكرم ويقاتل ويفرح وما قلتم من ان ما بعد حروف المضارعة لا يمكن الابتداء به الا انها ساكنة وامتناع الابتداء بالساكن ليس بصحيح على الاطلاق لتحركها فى هذه الابواب الاربعة فالدليل الذى ذكرتموه لا يوافق دعوىكم ولا يطابقها لان دعوىكم كلية وهى ان ما بعد حروف المضارعة لا يدل على معنى اذ ما بعدها ليس بلفظ لانه ساكن ولا يمكن الابتداء بالساكن غاية ما فى الباب ان ما بعد بعض حروف المضارعة ساكن لان ما بعده جميع حروفها فلا يفيد

لعل اصل العبارة
امارات يعرف بها
الفاعل لمصححه

ما ذكرتم من الدليل (قلنا) الحق ان واحدا من حروف المضارعة مع ما بعدها من غير ذكر الفاعل كلمة وحروف المضارعة امارات وقرء بعد الفاعل وعلاماته في الفعل المضارع كما ان الرفع علامة وامارة في الاسم المرفوع بالفاعل وكان الاسم المرفوع بالفاعلية مع رفع الذي هو الحركة الاعرابية كلمة فكذلك حروف المضارعة ما بعدها من باقى الحروف كلمة ايضا (فان قيل) تعرف الكلمة ليس بجامع لخروج الفعل الماضى نحو نصرته لانه صدق عليه انه كلمة وليس موضوعا للمعنى مفرد بل وضع لمعنيين وهما الحدث والزمان فيجوز حروفه الاصلية بحسب اصل الوضع يدل على الحدث فقط وبصيغته ووزنه ومادته يدل على الزمان (قلنا) لانم ان الماضى موضوع لمعنيين بل موضوع لمعنى مفرد وهو الحدث فيجوز حروفه الاصلية بحسب الوضع يدل على الحدث ودلالته على الزمان بصيغته والصيغ والوزان ليسا من اجزاء اللفظ فلا يكون موضوعين (فان قيل) كل واحد من الماضى واسم الفاعل واسم المفعول ليس بكلمة يكون كل واحد منهما مركبا وامتاع كون الكلمة ركنه واتما قلنا ان كل واحد منهما مركب لان كل واحد منهما مركب بجوهر حروفه الاصلية والصيغة الخاصة فان الماضى نحو ضرب بجوهر حروفه الاصلية يدل على الضرب وبصيغته الخاصة يدل على الزمان وكذا الضارب بجوهر حروفه الاصلية يدل على الضرب الذى هو الحدث وبصيغته الخاصة يدل على ذات قام به وكذا اسم المفعول نحو مضروب بجوهر حروفه لمصدره يدل على الحدث وبصيغته الخاصة يدل على ذات وقع عليه الضرب (قلنا) لانسلم ان كل واحد من الماضى واسم الفاعل واسم المفعول ليس كذلك لعدم الترتيب بين الجرف المادى والجرف الصورى فى اللفظ (فان قيل) تعرف الكلمة ليس بجامع لخروج نحو الرجل ورجل فى مثل قولك قام الرجل وقام رجل

فان كلام من الرجل ورجل كلمة مع انه لم يوضع لمعنى مفرد بل وضع لمعنيين
فان الالف واللام في الرجل في اقسام الرجل يدل على تعريف
مدخولها ومدخولها يدل على ذكر من بنى آدم وكذا التنوين
في قام رجل يدل على تمكن مدخولها ومدخولها يدل على ذكر من
بنى آدم (قلنا) اجيب عنه بان اللام والتنوين ليستا موضوعتين
مع مدخولهما باعتبار اصل الوضع الاصلى الصادر عن واضع
اللفظ بل هما عارضان على مدخولهما عند الاستعمال والوضع
الثاني لارادته التعريف او التمكن والمراد بالوضع في قوله الكلمة لفظ
وضع لمعنى مفرد والوضع الاصلى الصادر عن واضع اللفظ الوضع
الثاني الذى هو الوضع الاستعمالى الصادر عن سواء تحرر المعنى ان
دلالة اللفظ على المعنى تارة باعتبار الوضع بحسب الحقيقة وتارة
بحسب الاحوال والعوارض فالرجل ورجل بحسب الحقيقة بجوهر
حروفه الاصلية باعتبار الوضع يدل على ذكر من بنى آدم وبحسب
العوارض التى هى الالف واللام والتنوين يدل على التعريف والتمكن
واللفظ الدال باعتبار الوضع بحسب الحقيقة على معنى مفرد
وبحسب احواله وعوارضه على معنى آخر كلمة كما مر من قبل
(فان قيل) الفعل المضارع ليس بكلمة لانه مركب من اسمين او من
اسم وحرف وذلك ان ما بعد حروف المضارعة اسم لانه لو لم يكن
اسما لكان مدخوله فعلا لا تحصار الكلمة فيها لاسيما الى الاول
اتفقا لدلالته على معنى تام ولا شئ من الحروف كذلك ولقائل
ان يقول لانسلم ان ما بعد حروف المضارعة بدون حروف المضارعة
يدل على معنى تام وانما يدل عليه لو كان كلمة وانما كلمة لو كان لفظا
ويمكن التلغظ به لانه ليس بلفظ لانه ساكن وامتناع الابتداء
بالساكن فى كلامهم ولا الى الثانى لانه لو كان فعلا لكان اما ماضيا
او مضارعا او مراد فيها وكل واحد منهما متفية اما الماضى

فلو جوب فتح آخر الماضي اذ لم يتصل به ضمير الفاعل البارز
او الواو واما المضارع فلو جوب وجود حروف المضارعة في اول
المضارع وههنا قد اثني حروف المضارعة اذ المفروض
انتفاءها اما انتفاء الامر فلان الامر اما جزما او باللام
لا سبيل الى الاول لان فيه طبا و جوب جزم آخره وما بعد
حروف المضارعة ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني ايضا لان
الامر الفائب باللام ويكون آخره مجزوما وفيه طلب وليس
ما بعد حروف المضارعة كذلك وكذا لا يجوز ان يكون نهيا
لان في النهي طلبا ويكون في اوله حرف النهي و وجوب جزم
آخره وليس ما بعده حروف المضارعة كذلك واذا بطل ان يكون
ما بعد حروف المضارعة حرفا او فعلا تعين ان يكون اسما
لا تحصر الكلمة فيها وكل واحد من حروف المضارعة ليس
فعلا والالكان ماضيا او مضارعا او امرا او نهيا والاقسام
باسرها باطلة كما ينهيه فيلزم ان يكون اسما او حرفا فان كان
اسما لزم تركيب الفعل من اسمين وان كان حرفا لزم تركيبه
من حرف واسم وهو المطلوب (قلنا) لانسلم ان ما بعد حروف
المضارعة اذ لم يكن حرفا او فعلا لكان اسما يدل على معنى تام وانما
يكون اسما لو كان كلمة عند النحويين وانما يكون كلمة عندهم لو كان لفظا
لكنه ليس بلفظ لانه ساكن ويمتنع الابتداء بالساكن كما مر ولا نسلم ان
حروف المضارعة اذ لم يكن كل واحد منها فعلا لكان حرفا او اسما
اما لا يجوز ان يكون كل واحد من حروف المضارعة اسما لان
الاسم مادل على معنى في نفسه وكل واحد من حروف المضارعة
لا يدل على معنى في غيره من فعل ويحتاج في دلالة على معنى
الى ضمير ولانه انما يكون اسما او حرفا لو كان كلمة وانما يكون كلمة
لو كان لفظا يمكن التلفظ به منفردا عما بعده لكنها ليست كذلك

لان كل واحد من حروف المضارعة لا يمكن التلفظ به منفردا
 عما بعده لعدم استقلاله بالتلفظ على تقدير امكانه فلا معنى للمضارعة
 قبل اتصالها بما بعدها واجزاء المركبات ينبغي ان يكون لها معان قبل
 التركيب واذا ركبت تلك الاجزاء بعضها على بعض روعيت تلك المعاني
 حالة التركيب نحو زيد وقائم في زيد قائم فان زيدا قبل التركيب موضوع
 لذات وقائم لذات متصفة بالقيام واذا ركب زيد مع قائم خوف
 معنى الاعداد في حانة التركيب وكذا خمسة وعشر في خمسة عشر
 فان معنى جزئي المركب ملاحظ عند التركيب وليس الامر
 في حروف المضارعة قبل تركيبها مع ما بعدها كذلك فان حرف
 المضارعة قبل تركيبها مع ما بعدها ليس موضوعا لمعنى المضارعة
 او لقرينة الفاعل وعلامته حتى روعي ذلك المعنى حالة التركيب
 بل حروف المضارعة قبل التركيب هي حروف الزوائد مدلولها
 ومسميها شيء آخر غير المضارعة وغير قرينة الفاعل واحارته
 ولقائل ان يقول لانسلم ان اجزاء جميع المركبات ينبغي ان يكون
 لها معان قبل التركيب واذا ركبت تلك الاجزاء بعضها مع بعض
 روعيت تلك المعاني بل صفتها كذلك كما ذكرتم وبعضها ليس
 كذلك كـعبليك وحضر موت واسبابهما فان معاني اجزائهما
 غير ملاحظة حال التركيب فلم لا يجوز ان يكون حروف المضارعة
 كذلك قال (وهي اسم وفعل وحرف) (فان قيل) هي راجع الى
 الكلمة ومعناه ان الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف والكلمة اسم
 فكيف يصح انقسام الاسم الى الاسم والفعل والحرف ويلزم منه انقسام
 الشيء الى نفسه والى قسميه وهو باطل (قلنا) هي راجع الى الكلمة
 باعتبار حقيقتها ومدلولها الذي صدق عليه انه كلمة ولفظ وضع
 لمعنى مفرد وهو قدر مشترك بين الاسم والفعل والحرف والكلمة
 باعتبار الحقيقة والمدلول اعم من ان يكون اسما او فعلا او حرفا

فورد القسمة القدر المشترك الذى صدق عليه انه كلمة فجبهة كونها
 مقسما بخالفة لجهة كونها اسما فلا يرد والواو في قوله اسم وفعل
 وحرف بمعنى او اى الكلمة اسم او فعل او حرف (فان قيل)
 الكلمة جنس ونحتها ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف فتكون
 الكلمة اعم من الاسم والفعل والحرف لان الجنس اعم من النوع
 مثل الحيوان فانه اعم من الانسان والفرس والكلمة المحكوم
 عليها بانها جنس اسم لوجود صاحبة الاسم فيها وهى الالف
 واللام وكونها مبتدأ واذا كانت الكلمة اسما يكون نوعا
 من انواع الجنس واخص من الجنس ضرورة ان النوع اخص
 من الجنس فتكون الكلمة نوعا حين هى جنس و خاصا حين
 هى عام (قلنا) الكلمة لها اعتبار ان اعتبار لفظها واعتبار
 مدلولها فالكلمة باعتبار مدلولها الذى هو لفظ وضع لمعنى
 مفرد هو القدر المشترك بين الاسم والفعل والحرف جنس و اعم
 من كل واحد منها وباعتبار لفظها اسم ونوع خاص اذ لفظ
 الكلمة اسم ومدلولها اعم من الاسم فالكلمة باعتبار مدلولها
 محكوم عليها بالجنسية وباعتبار لفظها محكوم عليها بالوحدانية فجبهة
 كونها جنسا غير كونها نوعا فلا يرد (فان قيل) كل ما صدق عليه
 انه اسم صدق عليه انه كلمة وكل كلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف
 يتبع ان الاسم ينقسم الى اسم وفعل وحرف وهو محال (قلنا)
 ان عنيت بقولك وكل كلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف هى الكلمة
 التى صدق عليها الاسم فانقسامها اليها ممنوع وان اردت خبر
 ذلك فسمي لكن لا يفي ذلك في اثبات المطلوب وبالكلمة الكلية الكبرى
 فقال (وقد علم بذلك حد كل واحد منها) (فان قيل) وقد علم
 بذلك حد كل واحد منهما ليس في محال الاحتياج لانه لا يخ
 من ان يعلم من هذا التقسيم حد كل من الاسم والفعل والحرف

اولاً يعلم فان علم فلا يحتاج الى قوله وقد علم الخ وان لم يعلم يلزم منه
 الخلف في وقد علم الخ (قلنا) قد علم من التقسيم حد كل واحد منها
 الى الكيس المتطاع دون الغبي المتبذل لان صورة الحد غير
 مذكورة في القسمة بالفعل واذا كانت مذكورة فيها بالقوة فقد
 اشار الى انه يمكن انه يعلم من القسمة حد كل واحد من الاسم
 والفعل والحرف بقوله وقد علم الخ وصرح به بالنسبة الى الغبي لا بالنسبة
 الى الذكي على انه يمكن ان يعلم حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف
 من التقسيم الصحيح الدارين اثني والاثبات * قال (الكلام
 ما تضمن كلمتين بالاسناد) (فان قيل) قدم المص تعريف الكلمة
 على تعريف الكلام ولم يفعل الامر بالعكس (قلنا) لان الكلمة جزء
 من الكلام والكلام مركب من كلمتين ووجوب تقدم معرفة الجزء
 على معرفة المركب اذا المركب موقوف على جزئيه ومفردة فلا بد
 اولاً من تعريف الجزء (فان قيل) يلزم مما ذكرتم وجوب
 تقديم تعريف الاسم والفعل والحرف على تعريف الكلام لان كل
 واحد منها جزء للكلام لكنه لم يقدمه بل آخر تعريف
 كل واحد من الاسم والفعل والحرف عن تعريف الكلام (قلنا)
 انما لم يقدم المصنف تعريف كل واحد من الاسم والفعل والحرف على
 تعريف الكلام لحصول العلم بتعريف كل واحد منها في القسمة
 الصحيحة الدائرة بين اثني والاثبات وكذلك قال وقد علم الخ فكأنه
 قدم تعريف كل واحد منها على تعريف الكلام (فان قيل) الكلام
 مصدر اسم مصدر (قلنا) فيه مذهبان احدهما انه مصدر كلم
 محذوف الزوائد مثل سلم سلاما واعطى اعطاء والذي يدل على
 ان الكلام مصدراته اجمل عمل المصدر فتقول عجبت من كلامك زيدا
 فزائد منصوب بانه مفعول به لكلامك ومفعول له والثاني انه ليس
 بمصدر لانه لو كان مصدراً ففعله اما كلم او كلم او تكلم او تكلم

او كالم والكل باطل لان مصدر كالم كالم ومصدر كالم التكليم كقوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً ومصدر تكلم انكلم كقول الشاعر * وتجهل ابهيا وكلم راثياً * ويشتم بالافعال لبا التـكلم *

ومصدر تكلم انكلم ومصدر كالم مكلمة وكلاما بكسر الكاف بل الكلام اسم المصدر الذي هو للتكلم كما ان السلام اسم للتسليم والبلاغ اسم للتبليغ (فان قيل) اذا كان انكلام اسماً للمصدر الذي هو التكلم وليس بمصدر فاجبه عمله عمل المصادر في قولهم عجبت من كلامك زيدا كما ذكرناه (قلنا) لا يعدان بعمل اسم الشيء عمل مسماه وقد يطلق الكلام على المعنى القائم بالنفس كقول الاخطل * ان الكلام انى الفواد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلاً *

وهو المسمى بالكلام النفسى والكلام النفسى عبارة عن نسبة بين مفردين قائمة بالتكلم (فان قيل) ما الفرق بين المصدر واسم المصدر (قلنا) الفرق ان المصدر له فعل يجرى المصدر عليه كالافتدار والانطلاق يجرى على اقتدار وانطلق بخلاف اسم المصدر فانه اسم للمعنى وليس له فعل يجرى اسم المصدر عليه كالقهرى والقرفصا فان القهرى نوع من الرجوع والقرفصا نوع من القعود (فان قيل) تعريف الكلام منقوض بالجملة الواقعة شرطاً او خبراً لمبتدأ نحو قام زيد في قولك ان قام زيدت وقعد ابوه في قولك زيد قعد ابوه فان كلا منهما ابوه لذى عليها انها متضمنة لكلمتين بالاسناد فان قام مسند الى زيد في قولك ان قام زيدت وكذا قعد مسند الى ابوه في قولك زيد قعد ابوه من ان كل واحد منهما ليست بكلام مفيدة لفائدة يصح السكون عليها وليست بمقصودة بالذات بل مقصودة بالعرض ليكون جزءاً لكلام اخر وتمتله (قلنا) سلنا ان كل واحد منها ليست كلاماً بالقصد الثانى باعتبار الحال والاستعمال الثانى كما ذكرتم لكن كل واحدة منهما كلام بالقصد الاول باعتبار الاصل

والاستعمال الاول (فان قيل) لم قال المصنف الكلام متضمن
ولم يقل ما تركب الخ (قلنا) من وجهين الاول ان التركيب لا يكون
الافى الجزئين الملفوظين بخلاف التضمن فانه يجوز ان يكون احد
الجزئين ملفوظا والاخر مقدرا نحو انصرفاته كلام مع ان احد
جزئيه غير ملفوظ به والثاني ان لفظ تركب فعل لازم ولو قال تركب
لوجبت تعديته بحرف الجز فقول الكلام ما تركب من كلمتين فطال
الكلام من غير فائدة وخير الكلام ما قل ودل واعل (فان قيل) لم قال
المصنف الكلام ما تضمن كلمتين بالاستناد ولم يقل ما تضمن كلمتين
بالاخبار (قلنا) لان الاسناد اعم وفائدة اتم اذا اسناد يشمل
الكلام الخبري والانشائي والاخبار لا يشمل الكلام الانشائي
ولو قال الاخبار يخرج الكلام الانشائي نحو انصرف ولا تنصرف وهل
نصرت عن تعريف الكلام ولا خلت التعريف لكونه غير جامع حينئذ
(فان قيل) قال المصنف الكلام ما تضمن بالاستناد ولم يقل الكلام
ما تضمن كلمتين فصاعدا بالاستناد حتى يكون تعريف الكلام افيد
واشمل ويتناول لما هو متضمن لكلمتين نحو قام زيد ولما هو متضمن لما
هو اكثر منهما مثل زيد قائم وزيد قائم ابوه في قائم ضمير هو فاعل لقائم
راجع الى زيد والكلام في المثالين الاخيرين متضمن لكلمتين فقط
ومخصوص بضمنها وليس كذلك كما ذكرناه في المثالين (قلنا)
اجيب عنه بان الكلام في زيد قائم وفي زيد قائم ابوه متضمن لكلمتين
ليس الاكلمتين لان اسم الفاعل مع الفاعل مفرد او في قوة المفرد واثني
سلما ان الكلام في المثالين متضمن لاكثر من كلمتين اعني الكلمتين
فمتضمن الكلام للكلمتين لا ينافي تضمنه لاكثر منهما اذ تخصيص الشيء
بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه فعلى هذا يجوز ان يكون
الكلام متضمنا للكلمتين ويجوز ان يكون متضمنا لاكثر منهما
* قال (ولا يأتى ذلك الا في اسمين او في اسم وزحل) (فان قيل)

فالمشار اليه لذلك الكلام امر اسناد (قلنا) يجوز ان يكون ذلك
اشارة الى الكلام ويجوز ان يكون الى الاسناد ومعناه لا يحصل الكلام
او الاسناد الا في اسمين لوفى فعل واسم والتأني بالسهولة
والاولى ان يكون اشارة الى الاسناد لانه اقرب المذكورين فكما ان
رجوع الضمير الى اقرب المذكورين اولى فكذلك الاشارة الى اقرب
مشار اليه اولى (فان قيل) يلزم من قوله لايتأني ذلك
الافى اسمين اوفى فعل واسم ان الكلام او الاسناد لا يحصل من
اسم وحرف وليس كذلك لحصوله منهما في ابتداء نحو يا زيد فانه
كلام لكونه متضمنا لكلمتين بالاسناد مع انه مركب من اسم وفعل
(قلنا) اجيب عنه بوجهين الاول ان حروف التداء اسماء الافعال
عند بعض النحاة فيا في يا زيد اسم انادى او ادعو او اطلب لانه
يفهم منهما معنى الفعل كما يفهم من صهونه وهيمات وغيره انى
الافعال فينبذ يحصل الكلام والاسناد في التداء من اسمين احدهما
اسم الفعل والاخر اسم المحض الصريح والثاني ان حروف
التداء نائبة عن الافعال فيا في يا زيد نائب عن ادعو او ادانى او اطلب
وفى تقديرها فكأنه يحصل الكلام او الاسناد في التداء من اسم
او فعل (فان قيل) لو كان يا زيد نائبا لادعو او انادى او اطلب
وفى تقديرها يتطرق اليها الصدق والكذب كما يتطرق
الى ادعوزيدا وانادى لكنه ليس كذلك (قلنا) انادى او
ادعوزى انادى زيدا او ادعوزيدا مما جعل حرف التداء نائبا
عن معنى انشأ فلا يتطرق اليه الصدق والكذب كما لا يتطرق الى
زيد بخلاف انادى او ادعوزى انادى زيدا او ادعوزيدا مما هو فله
مذكور ومفهوم فانه للاخبار ويتطرق اليه الصدق والكذب لكون
صيغة انادى او ادعوزى اطلب كل واحد منهما مشتركة بين الاخبار
والانشاء كبعت واشتريت * قال (الاسم ما دل على معنى في نفسه

غيره مقترن باحد الازمنة الثلاثة (فان قيل) لم يقدم المصنف تعريفه على تعريف الفعل والحرف (قلنا) لان الاسم اصل بالنسبة الى الفعل والحرف من وجهين احدهما ان الفعل مشتق من الاسم على المذهب الصحيح والمشتق منه اصل بالنسبة الى المشتق والاخر ان الفعل محتاج اليه في افادة الكلام الى الاسم والمحتاج اليه اصل بالنسبة الى المحتاج وكذا اصل بالنسبة الى الحرف في معناها الافرادى يحتاج الى الاسم او الى الفعل المحتاج الى الاسم في افادة الكلام والمحتاج الى المحتاج الى الشئ محتاج اذ لك اشئ والمحتاج اليه اصل بالنسبة الى المحتاج فلهذا بدأ بتعريف الاسم (فان قيل تعريف الاسم بما ذكره المصنف غير مانع لانه يصدق على الخطوط والعقود والاشارات والنصب ان كل واحدة منها دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة مع انها ليست باسم لانها ليست بكلمة ولا لفظ لكنها تدخل تحت مفهوم ما لان في ما عموما فينبغي ان يزيد قيد في تعريف الاسم بان يقول الاسم كلمة او لفظ الخ حتى يخرج الخطوط والعقود والاشارات والنصب عن تعريفه ويكون تعريفه مانعا لانها ليست بالفاظ ولا بكلمات (قلنا) انما حمل المصنف ذكر القيد في تعريف الاسم لاعتبار واحدة في تعريف الكلمة بقوله الكلمة لفظ الخ وقسم الكلمة الى اسم ونحل فترك ذكر القيد للفظ في تعريف الاسم اعتمادا على فهم المتعلم لما سبق ذكره في تعريف الكلمة اذا الاسم قسم من اقسام الكلمة فاذا قيل الاسم ما دل الخ فكانه قيل الاسم كلمة او لفظ دل على معنى الخ لان ما ههنا عبارة عن الكلمة او عن اللفظ او يخرج عن عمومه (فان قيل) جزء تعريف الاسم عدمى وهو قوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وعدمى لا يصلح ان يكون معرفا للشئ لان المعرف للشئ ينبغى ان يكون امر او جوديا (قلنا) لا نسلم ان عدمى

لا يصلح ان يكون معرفا بل يصلح للتعريف لان المعرف دلالة وسمة
 على المعرف ويجوز ان تكون الملامة والسمة مرادفيا كما ان عدم
 السمة في ثوب من الثواب ذوات السمات دلالة ومعرف له (فان قيل)
 تعريف الاسم غير جامع لخروج بعض الاسماء مما هو لازم الاضافة
 كفوق وتحت وكل وبعض وبين وسوى وغير ونى ووسط وامثالها
 عن تعريف الاسم فان كل واحد منها لا يدل على معنى في نفسه بل كل
 واحد منها في دلالة على معناه الافرادى يحتاج الى الغير الذى هو
 المضاف اليه كما ان الحرف يدل على معناها الافرادى كذلك يحتاج
 في دلالتها على المعنى الافرادى الى الغير الذى هو اسم او فعل فيكون
 كل واحد من الاسماء خارجا عن تعريف الاسم ودالا في تعريف
 الحرف كما ذكر في تعريفهم فلا يكون تعريف الاسم جامعا ولا تعريف
 الحرف مانعا كما سيجي (قلنا) لانسلم ان كل واحد من الاسماء
 في دلالة على المعنى الافرادى يحتاج الى الغير الذى هو المضاف اليه
 كما ان الحرف كذلك بل كل واحد منها يحتاج في تبين معناه الافرادى
 وايضا به وبيان خصوصية النسبة والاضافة الى ذكر
 المضاف اليه لانه لا في دلالة على معناه الافرادى وذلك ان فوق مثلا
 موضوع له وهو في دلالة على مطلق العلو الذى هو موضوع له
 غير محتاج الى ذكر المضاف وكذلك تحت موضوع لمطلق السفلى وهو
 في دلالة على مطلق السفلى الذى هو موضوع له غير محتاج
 الى ذكر المضاف اليه لكن اذا اردت العلو الخاص والسفل الخاص
 اضفت فوق وتحت الى ذلك الشئ احتجت الى ذكر المضاف اليه
 لهما لبيان الخصوصية وايضا العلو الخاص والسفل الخاص
 لا لدلالتهم على مطلق العلو والسفل هما موضوعان لهما
 فال موضوع له فوق وتحت مطلق العلو والسفل لا العلو الخاص والسفل
 الخاص حتى يحتاج فوق وتحت الى ذكر المضاف اليه لهما ويرد

النقص كما ذكرتم وكذا الكلام في باقي الاسماء من كل وبعض وبين
 وسوى وغير وذى ووسط واشباههم اهودائم الاضافة فيكون تعريف
 الاسم جاءا وتعرف الحرف مانعا (فان قيل) الضمير الذي في
 نفسه الى ما يرجع (قلنا) يجوز ان يرجع الى المعنى يعني ان الاسم لفظ
 دال على معنى باعتبار نفس ذلك المعنى لا باعتبار متعلقه باقير لان
 دلالة الالفاظ على المعاني قسمان قسم يدل على المعاني من غير اعتبار
 ضخمة معه ومن غير اعتبار نعلقه وقسم يدل على المعاني باعتبار تعلقه
 بالغير وهو الحرف ويجوز ان يكون الضمير راجعا الى ما هو عبارة
 عن اللفظ فيكون معناه ان الاسم لفظ مستعمل في الدلالة على معناه
 بنفسه من غير احتياج الى امر اخر يذكر معه ليعلق به (فان قيل)
 لم يتعلق في نفسه (قلنا) يتعلق بمقدرو وهو حاصل او حصل
 تقديره الاسم ما دل على معنى حاصل او حصل في نفسه (فان قيل)
 الضمير الذي هو في نفسه لا يجز من ان يكون تألدا الى ما الذي هو عبارة
 عن الدال او الى المعنى الذي هو المدلول كما ذكرتم فان عاد الى
 الدال كان تقديره الاسم لفظ دال على معنى حاصل او حصل ذلك
 المعنى الدال وحصول ذلك المعنى في ذلك الدال الشيء لاكون المعنى
 معنى لذلك الدال فيصير حد الاسم هكذا الاسم لفظ دال على
 معنى هـ ومدلول ذلك اللفظ الدال وحاصل ذلك الدال وهذه
 العبارة ركيزة مما لا طائل تحته او هي قليلة الجدوى وان عاد الى
 المعنى الذي هو المدلول كان تقديره الاسم لفظ دل على معنى حاصل
 او حصل في ذلك المعنى وهو باطل بوجهين الاول انه يمتنع كون
 الشيء حاصلا في نفسه او حصول الشيء في نفسه يستلزم ان يكون
 الظرف والظرف شيئا واحسا ولا بد ان يكون الظرف غير المظروف
 والثاني انه يلزم منه قيام المعنى بالمعنى والمعنى عرض فكيف يصح
 قيام العرض بالعرض والعرض لا يقوم الا بالجوهر (قلنا) نختار

انه اجود الى ما الذي هو عبارة عن الدال قوله وحصول ذلك المعنى
في ذلك الدال ليس الا كون المعنى معنى لذلك الدال وهذه العبارة
ركيكة مما لا طائل تحتها فلا فائدة فيها قلنا لانسلم ان لا فائدة فيها
ولا طائل تحتها بل فيها فائدة وهي ان معنى قولنا حصول ذلك المعنى
في ذلك الدال هو ان حصول ذلك المعنى لذلك الدال لنفس ذلك
الدال لا بالنسبة الى شيء اخر من غير اعتبار متعلق معه لان دلالة
اللفظ على المعنى تارة باعتبار نفسه من غير ضمنية وذكر متعلق معه
كدلالة الاسم والفعل على معناهما وتارة باعتبار غيره من غير ضمنية
واعتماد المتعلق معه كدلالة الحرف على معناها فان دلالة الحرف على
معناها مشروطة بذكر المتعلق معها ويختار ايضا انه يعود الى المعنى الذي
هو الدال اول قوله باطل الخ اجيب عن الاول بان نقول لانسلم امتناع
كون الشيء حاصلًا في نفسه بل يمكن حصول الشيء في نفسه بمعنى ان
الشيء له حصول اعتبار ويمكن في نفسه من غير ان يعتبر معه ضمنية
من امور خارجية كما يقال العلم في نفسه حسن والجهل قبيح على معنى
انك اذا قطعت النظر عن اللوازم الخارجية تبهما ووجدت النظر عنها
حكمت بحسن العلم وقبح الجهل لا بمعنى ان احدهما ظرف والاخر
مظروف حتى يلزم ما ذكرتم وعن الثاني بانه يجوز قيام العرض
بالعرض لان السرعة والبطؤ عرضان وهما قائمان بالحركة كقولنا
هذه حركة سريعة وهذه بطيئة فالسرعة والبطؤ قائمان بالحركة
بل هما قائمان بالجسم لكنهما قائمان بواسطة الحركة (فان قيل)
السرعة والبطؤ لو كانا قائمين بالجسم وصفين له لما جازا جرحهما على
غيره لامتناع اجراء صفة الشيء على غير ذلك الشيء لكنهما يجريان
على ذلك الشيء لانهما يجريان على الحركة وتتصف الحركة بهما
كقولنا هذه حركة سريعة وهذه بطيئة فالسرعة والبطؤ صفتان
للحركة ويجريان عليها (قلنا) السرعة والبطؤ انما يجريان على الحركة

وتتصف الحركة بهما بواسطة اجراء الحركة على الجسم واتصاف
 الجسم بالحركة كقولنا هذا جسم متحرك فالحركة صفة للجسم وتجرى
 عليه فكأن السرعة والبطؤ يجريان على الجسم وقائمان به لان
 السرعة والبطؤ يجريان على الحركة وتتصف بهما والحركة تجري
 على الجسم وتكون صفة فالجاري على الجارى على الشيء جار على
 ذلك الشيء ولو سلم ان السرعة والبطؤ قائمان بالحركة لكن الحركة
 قائمة بالجسم فيكون السرعة والبطؤ قائمين به اذا القاسم بالقائم بالشيء
 قائم بذلك الشيء وفيه نظر (فان قيل) تعريف الاسم مكرر ههنا لانه
 قال في دليل حصر الكلمة في اسم وفعل وحرف وقد علم بذلك حد كل
 واحد منها فاعادته ههنا تكرار وتحصيل الحاصل وكذا عادة تعريف
 الفعل والحرف في موضعهما تكرار وتحصيل الحاصل (قلنا) لان سلم
 ان ذكر تعريف الاسم ههنا تكرار وتحصيل للحاصل وانما يكون
 كذلك لو كان تعريفه وتعريف كل واحد من الفعل والحرف
 في الموضعين مذكورا على هيئة الحدود والتعريفات من ذكر الجنس
 اولاً والفصل ثانياً وتقييد الجنس بالفعل وعلم حد كل واحد منها
 في الموضعين بالمطابقة لكنه ليس كذلك بل يلزم من دليل الحصر ثم
 حصول العلم بحد كل واحد منها (فان قيل) لم لم يكن المص
 في تعريف الاسم بقوله ما دل على معنى في نفسه غير مقترن ويزاد عليه
 قوله باحد الازمنة الثلاثة (قلنا) لانه لو اكتفى به يخرج بعض الاسماء
 الذى هو الصبح والغروب وامثالهما عن تعريف الاسم لانه يصدق
 على كل واحد منهما انه دل على معنى في نفسه مقترن بالزمان لان
 الصبح يدل على الشرب للواقع في اول النهار والغروب يدل
 على الشرب للواقع في آخر النهار لكن لا يقترن كل واحد منهما باحد
 الازمنة الثلاثة الذى هو الماضى والحال والاستقبال على التعيين بل
 كل واحد منهما مقترن بمطابق الزمان فلو لم يقل باحد الازمنة

الثلاثة واقصر على غير معين لخرج مثل الصبوح والغبوق عن
 تعريف الاسم ولبطال تعريف الاسم لخروج ما هو منه عنه فلم يكن
 تعريف الاسم جامعا (فان قيل) اذا دخل الصبوح والغبوق في تعريف
 الاسم لما ذكرتم ينبغي ان يدخل الفعل المضارع فيه ايضا لانه يصدق على
 الفعل المضارع انه دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
 على التعيين عند عراه عن ضمنية القرينة لكونه صفة ومشتراكين الحال
 والاستقبال على المذهب الصحيح بل يقتزن الفعل المضارع بمطلق الزمان
 وكما ان الصبوح والغبوق يدخلان في تعريف الاسم يدخل الفعل المضارع
 ايضا في تعريفه فاذا دخل الفعل المضارع في تعريف الاسم بطل
 تعريفه لدخول ما ليس منه فيه فلم يكن تعريف الاسم مانعا (قلنا) لانسلم
 ان الفعل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال حتى يلزم ما ذكرتم بل
 المضارع موضوع على سبيل الحقيقة للحال ويستعمل في الاستقبال على
 سبيل المجاز وعلى العكس فيكون مقتربا باحد الازمنة الثلاثة على التعيين
 ولئن سلمنا انه مشترك بين الحال والاستقبال فيقتزن باحد الازمنة الثلاثة
 على التحقيق والتعيين بحسب الوضع فان الواضع لم يضع الفعل
 المضارع الا دالا على احد الازمنة على التعيين واللبس انه حصل عند
 السامع لكون اللفظ يطلق تارة على الحال واخرى على الاستقبال
 لانه غير موضوع لاحدهما بخلاف الصبوح والغبوق فان الواضع
 لم يضع كل واحد منهما مقتربا باحد الازمنة الثلاثة قط لا بالحقيقة
 ولا بالاشتراك فوجب دخول باب الصبوح والغبوق في تعريف الاسم
 وخروج الفعل المضارع (فان قيل) يلزم مما ذكرتم ان يخرج اسم الفاعل
 مثل زيد ضارب عمرا عن تعريف الاسم لانه يصدق عليه انه دل على
 معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وان كانت دلالة مشتركة بعين
 ما ذكرتم في الفعل المضارع (قلنا) لانسلم خروج اسم الفاعل من تعريف

الاسم بل هو داخل فيه وذلك لان اسم القاعل نحو ضارب موضوع
 لدلالته على معنى في نفسه من غير زمان في اصل وضعه ودلالته على الزمان
 انما عرفت في بعض مواضعه بدليل قولك زيد ضارب فان ضارب ههنا
 لا يدل على زمان اصلا اذ لو كان موضوعا لزمان لم ينفك عنه كما لم ينفك
 الفعل عن الدلالة على الزمان ابدا كان في اصل وضعه دا على الزمان
 واذا بينت ان وضعه في الاصل بمعنى من غير زمان فقد دخل في
 تعريف الاسم فلا اثر لما عرض فيه على غير القياس وخلاف وضعه
 الذي يدل عليه ان قولك ان قام زيد يقتضيه بحكم عليه بكونه فعلا ماضيا
 نظر الى اصل دخول حرف الشرط فيه وكذلك لم يضرب على
 العكس فان لفظ يضرب فعل مضارع في اصل وضعه وان كان في هذه
 المواضع معناه معنى الماضي وذلك عارض فيه بواسطة دخول لم عليه
 فثبت ان ضارب داخل في تعريف الاسم وان عرفت فيه دلالة على
 الزمان (فان قيل) تعريف الاسم مقبوض بنعم وبئس وجبنا وفعلا
 التعجب فانه يصدق على كل واحد منها انه يدل على معنى في نفسه غير
 مقترن باحد الازمنة ومع مقبوض التعريف فقد دخل ما ليس عن
 قبيل الاسماء فتعريف الاسم غير مانع (قلنا) تجريد كل انه فعل وهو
 داخل تحت هذه من هذه الافعال عن معنى الزمان عارض بسبب
 قطعه عن الزمان ونقله الى معنى الانشاء وكل واحد من هذه الافعال
 دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة في اصل وضعه لكن
 لما اخرج كل واحد منها الى معنى الانشاء اهل اليه وجب قطعه عن
 الزمان فقل نعم وجبنا الى انشاء المدح وبئس الى انشاء الذم وفعلا
 التعجب وهما ما احسن زيدا واحسن يزيدا الى انشاء التعجب وعسى
 يستعمل في انشاء للمقاربة كما اذا قال قلت وبعث واشتريت قاصدا
 الى انشاء البيع والشري قطعت كل واحد منها عن الزمان وجردته
 عنه ونقلته الى انشاء ما قصدت اليه من انشاء البيع والشري

قبحر دكل واحد منها على الزمان عارض بسبب عروض الانشاء
 لكن كل واحد منها يدل على الزن بحسب الوضع واذا ثبت
 ذلك في كلاهم في غير هذا الباب ثبت مثله فيما نحن فيه ولذلك
 حكم التحويون فيما يمكن فيه الثقل من هذه الافعال بالثقل فتحكموا بان
 نعم منقول عن ثم وبئس منقول عن بئس وحذا منقول عن جب ذا
 وعن حب الشيء وحب اذا صار محبوبا واذا كان تجريد كل واحد
 منها عن الزمان عارض فيه قيد خسل كل واحد منها في تعريف
 الفعل ويخرج عن تعريف الاسم وللم يكن الثقل في عسى فحكم
 فيه بان تجريده عن معنى الزمان عارض بسبب استعماله في الانشاء
 المقاربة فاذا ثبت ان تجريده كل من هذه الافعال عن الزمان عارض
 بسبب استعماله في الانشاء واخرجه عن موضعه الاصل الذي
 هو دلالة على الزمان كما ذكرناه في اسم الفاعل على عكس هذه
 الافعال فلا يدل كل واحد منها في تعريف الاسم فلا يخرج
 عن الفاعل كان عروض تجرد الزمان لعروض حصول الزمان
 (فان قيل) تعريف الاسم غير جامع لخروج بعض الاسماء عنه كاسماء
 الافعال فان كل واحد منها يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد
 الازمنة الثلاثة فهذه بمعنى بعد وترك بمعنى اترك ونزال بمعنى انزل
 وكذا سائرهما فاذا خرج كل واحد من اسماء الافعال من تعريف
 الاسم بطل تعريفه بخروج ما هو من قبيل الاسماء عنه (قلنا) المراد
 بالاقتران باحد الازمنة الثلاثة الاقتران الذي يكون باعتبار الذات
 واقتران اسماء الافعال بالزمان بحسب العرض بواسطة اقتران مسماه
 فلا يخرج عنه فيكون تعريف الاسم جامعاً (فان قيل) من اين يشتق
 الاسم واصله (قلنا) في اشتقاق الاسم خلاف بين البصريين
 والكوفيين فذهب البصريون الى ان الاسم مشتق من السمو وهو
 العلو واتسمى اسم السمو وعلوه على الفعل والحرف لاحتياجهما اليه

مطلب اشتقاق
 الاسم

وعدم احتياجه اليهما لكون الاسم يسند ويسند اليه والفعل
 يسند ولا يسند اليه لسموه وعلوه ايضا على سماء لدلالته عليه واصله
 عندهم سمو بكسر السين او ضمها فنقلوا حركة الواو الى ما قبلها
 وحذفوا الوا واعتبا طاء من غير علة وموجب الحذف وسكون
 السين على غير قياس واجتلبوا همزة الوصل لتوصلوا بها الى
 النطق بالساكن ليقع الابتداء بالهمزة وحركوا الهمزة بالكسر
 لان الساكن اذا حرك حركت بالكسر فصارت كما يقال اسم فوزنه افع لان
 لامه محذوف وذهب الكوفيون الى ان الام مشتق من الوسم والسمعة
 العلامة من قولهم وسمت الفرس اذا وضعت عليه علامة وانما سمي الاسم
 اسم الكونه وسماء وسمعة على سماء وعلامة له واصله عندهم وسم
 فحذفوا الواو اعتباطا ايضا وعوضوا منها همزة مكسورة مكانها
 لتوصل بها الى النطق بالساكن ليكون الابتداء بالهمزة فوزنه افعلى
 لان فاء محذوف ورجح مذهب الكوفيين على مذهب البصريين
 بقلة الحذف لان الكوفيين حذفوا الواو والحقوا مكانها الهمزة وزاد
 البصريون اسكان السين ورجح مذهب البصريين على مذهب الكوفيين
 بوجهين الاول ان امثلة الاشتقاق تدل على صحة مذهب البصريين
 وفساد مذهب الكوفيين لان ما ذهب اليه الكوفيون صحيح من طريق
 المعنى فاسد من جهة اللفظ لانك تقول في تصغير الاسم سمي وفي جمعه
 اسماء وفي جمع جمعه اسماء وفي اشتقاق الفعل مصدره سميت ولو كان
 الامر كما ذهب اليه الكوفيون لوجب ان يقول في تصغيره وسيم وفي جمعه
 او سام وفي جمع جمعه او اسم وفي اشتقاق الفعل منه وسمت الثانى انهم
 لا يعوضون من الحروف المحذوفة في موضعها ولكنهم اذا حذفوا
 من اول الكلمة حرفا وارادوا التعويض عوضوا في اولها وفي آخرها
 واذا حذفوا حرفا من جزء الكلمة وارادوا التعويض عوضوا
 في اولها بدليل قولهم ابن واست اصلهما بنو وستة فحذف الواو

والهاء في بنو وسته وعوضت فيهما الهمة فصار ابن واست وبدليل قولهم عدة اصله وعند أخذوا فاء الكلمة وهي الواو وعوضت منها تاء التاء في آخرها فصار عدة فلو كان المحذوف من اسم فاؤه لكان التعويض في آخره وايس الامر كذلك وكل هذا يدل على صحة مذهب البصريين (فان قيل) ما حذا الاشتقاق (قلنا) الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في المعنى والتركيب فيرد احد هما الى الآخر كما تجد بين النصر ونصر تناسبا وتوافقا في المعنى واللفظ فيرد نصر الى النصر بان يقول نصر مشتق من النصر كما ذهب اليه البصريون او يرد النصر الى نصر بان يقول النصر مشتق من نصر كما ذهب اليه الكوفيون فيجوز لك ان تقول هذا مشتق وكذا اما اذا اتفقا معنى ولم يتفقا لفظا بالنسبة الى العون او الاعانة واما بالنسبة الى النصر فكعدد وبالنسبة الى الجلوس وكجلس بالنسبة الى القعود فلا يقال احدهما مشتق من الآخر اعدم توافقهما وتناسبهما في اللفظ وان توافقا في المعنى وقيل الاشتقاق ما يكشف عن وضع اللفظ وقيل هو رد اللفظ الى لفظ اخر لوافقتهما في الحروف الاصلية لهما ومناسبهما في معانيهما كما مر (قال ومن خواصه دخول اللام والجر والتوين والاسناد اليه والاضافة) والضمير في خواصه راجع الى الاسم ومن في من خواصه للتبيين لان المصنف ذكر ههنا بعض خواص الاسم اوجبه اى ومن بعض خواص الاسم دخول اللام والجر والتوين والاسناد اليه والاضافة اعلم ان الخواص جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص بذلك الشيء ولا يوجد في غيره (فان قيل) ما الفرق بين الحد والخاصة (قلنا) الفرق هو ان الحد مطرد ومعاكس وان الخاصة مطردة غير منعكسة ومعنى الطردانها اذا وجد الحد وجد المحدود ومعنى المعاكسة انهما اذا اتفقا في المحدود واذ وجد المحدود وجد الحد واذ اتفقا

مطلب حد الاشتقاق

مطلب على الفرق
بين الحد والخاصة

المحدود اتنى الحد مثلا اذا وجدت كلمة دلت على معنى في نفسها غير
مقترنة باحد الازمنة الثلاثة وجد الاسم واذا انتفت كلمة دلت على معنى
في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اتنى الاسم ونقول من طرف
المحدود مثلا اذا وجد الاسم وجدت كلمة دلت على معنى في نفسها غير
مقترنة باحد الازمنة الثلاثة واذا اتنى الاسم انتفت كلمة دلت على معنى في
نفسها غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة بخلاف الخاصة فان الخاصة اذا
وجدت وجد النحصوص اما اذا انتفت الخاصة لا يلزم من انتفائها
انتفاء النحصوص مثلا اذا وجد الالف واللام والتنوين والاسناد اليه
وجد الاسم اما اذا لم يوجد واحد منها لا يلزم ان لا يوجد اسم لا يمكن
عراء الاسم عنها مثلا اذا قلت رجل كُتب فرس حالة تعداد الاسماء
يصدق عليها انها اسماء مع انه لم يوجد فيها شئ من خواص الاسم
(فان قيل) ما حد الحد (قلنا) هو قول دال على ماهية الشئ وتمييزها
عمادها بطريق المطابقة وشرط الحد الاطراد والانعكاس اى
اذا وجد وجد واذا اتنى اتنى (فان قيل) لم قال المصنف ومن خواصه
دخول اللام ولم يقل دخول الالف واللام (قلنا) لانه خلاف بين
سيويوه والخليل في ان اللام المجردة عن التعريف والهزمة همزة الوصل
ليتوصل بها في النطق بالساكن لئلا يلزم الابتداء بالساكن او الالف
واللام مع التعريف فهذا ان اللام المجردة عن التعريف والهزمة همزة
الوصل المجتلية ولذلك سقط في الدرج نحو بسم الرحمن الرحيم
ثم الحمد فاد وصل الرحيم بالحمد سقطت همزة الحمد عن اللفظ دون الخط
عند الوصل في الدرج ولولم تكن الهزمة همزة الوصل لما بسقط
في الدرج ولان التعريف ضد التشكيك والتكبير قد يحصل بحروف
واحدة وهي التنوين نحو موه وصه وسيويوه فكذلك التنوين يحصل
بحرف واحد وهي اللام ولان من عاداتهم انهم يحملون النقص
على التقيض كما يحملون الظهير على انظير ومذهب الخليل ان الالف

مطلب على حد الحد

واللام مع التعريف معنى من المعاني وما وضع الحرف بغيره تحتى
 اقل من حرفين نحو هل للاستفهام وقد للتقريب
 ومن الابتداء وعن المجاوزة والى الانتهاء وغيره فكسبت
 ايضا معنى من المعاني فاوضع من الحروف بازائه يفتى
 اقل من حرفين يجب ان يكون ما وضع بازائه حرفين وهما الله
 اجاب عنه سيبويه بان لا نسلم ان ما وضع من الحروف بازائه المعنى كما
 من حرفين بل يكون اقل منهما كواو القسم وبائه وواو ربح
 الاستفهام وكاف التشبيه ولام الابتداء ولام جواب القسم وجواب
 ولولا وواو العاطف وفائه وقال الخليل لو كانت الهزة همزة وصل
 يكن للتعريف لكانت مكسورة لكنهما مقذوحة اجاب عنه سيبويه بان الهزة
 مع اللام كثيرة الاستعمال فابدلت حرفتهما من الكسرة الى الفتحة لخفة
 الفتحة ونقل الكسرة فلما اختار المص مذهب سيبويه * قال (ومن خواص
 دخول اللام) ولم يقل دخول الالف واللام (فان قيل) لانسلم ان اللام من
 خواص الاسماء لان خاصية الشئ لا توجد في غير ذلك الشئ وقد وجدت
 اللام في الفعل كقول الشاعر *

* ما انت بالحكم الرضى حكومت * ولا الاصيل ولاذى الرأى والجدل *
 وكقول الآخر * يقول الحياء وابغض العجم ناطقا * الى ربنا صوت
 الحمار اليمجد * وكقول الآخر * سيخرج البرقع من نافقائه * ومن
 جره بالشجعة ليتفضع * قال رضى في البيت الاول واليمجد في البيت الثانى
 واليتفضع في البيت الثالث كل واحدة منها فعل مضارع دخلت
 عليها اللام فاذا وجدت اللام في الفعل فلا يكون من خواص الاسم
 ولا يصح قوله ومن خواصه دخول اللام (قلنا) اجيب عنه بوجوه
 الاول دخول اللام في الفعل المضارع فى الايات الثلاثة من ضرورات
 الشعر وكلامه فى السعة والاختيار الثانى ان اللام فى الايات للموصول
 بمعنى الذى فلما رأى الشاعر اللام بمعنى الذى وصلها بما يوصل به

الذي وان كان حقه ان يكن من الجملة الفعلية اسم الفاعل
واسم المفعول ليصح دخول اللام فيها على ما يقتضي الحال استقامة
المعنى الا ان الشاعر لم يلتفت الى رعاية المعنى على قواعد العربية وقوانينها
بل يراعى نظم الكلام كيف ما اتفق الثالث ان اللام في الايات اسم
موصول بمعنى الذي لاحرف التعريف المختصة بالاسماء اعلم ان اللام
الموصولة الداخلة على اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي اسم او حرف
التعريف اختلف النحويون فيه فذهب المازني الى انها حرف التعريف
والضمير الذي في الضارب والمضروب عائد الى الموصول المحذوف
تقديره الرجل الضارب والمضروب وذهب الآخرون ومنهم المص
الى انها اسم والضمير الذي في الضارب والمضروب عائد اليه ولكل
واحد في الفريقين حجج ومناقضات ليس ههنا موضع ذكرها (فان
قيل) قال المص ومن خواصه دخول اللام ولم يقل دخول حرف
التعريف لكان عبارته اعم وافيد ويشمل ميم التعريف في اللغة الطائفة
لأنهم يجعلون الميم حرف التعريف ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ليس
من امير امصيام في امسفر في جواب السائل الطائي من امير امصيام
في امسفر فاجاب عليه السلام بلغته في خصاله في الافطار في السفر
واصل التركيب على اللغة الفصيحة الطائفة امن البر الصيام
في السفر ليس من البر الصيام في السفر ويشمل ايضا حرف النداء
المفيدة للتعريف نحو يا رجل ولا ميم التعريف ايضا (قلنا) انما يقل
كذلك لان ميم التعريف قليلة وهي على اللغة الطائفة وهي نادرة
الاستعمال فلا اعتداد بها ولذلك لم يلتفت المص الى اعتبارها وحرف
النداء ليست انة التعريف وسببها لانها لو كانت آلة التعريف وسببها
ليكان المتأدى التكرار نحو يا راكبا ويا رجلا معرفة وسبب دخول حرف
النداء فيه والا يلزم تخلف السبب عن المسبب والتعريف في المتأدى المفرد
المعرفة انما يحصل التعريف مع حرف النداء لا بمجرد حرف النداء والا

قوله الطائفة لعلها
الجرية كما ذكره ابن
هشام في القطر انتهى

لكان المنادى نحو يا رجلا ويا اربا معرفة بوجد ان حرف النداء فيه
 لكنه ليس كذلك (فان قيل) لم قال المص ومن خواصه دخول الجر
 ولم يقل دخول حرف الجر كما قال صاحب المفصل فيه كذلك (قلنا)
 لان حرف الجر قد يدخل على الفعل بخلاف الجر فانه لا يدخل فيه
 اما دخول حرف الجر على الفعل كقول حسان *

* الست بنم الجار يؤلف بيته * اخايتيه او معدم المال مصرهما *
 يريد بجار مقول فيه نعم الجار فحذف الموصوف واقبت الصفة
 مقامه والثلاثة البينة والينق والصرم القطع وكقول الآخر *
 * والله ما لي بنام صاحبه * وبجانب اللام * جانبته فنام صاحبه صفة
 لموصوف محذوف كانه قال ما لي بليل نام فيه صاحبه فحذف الموصوف
 وادخل حرف الجر على الجملة التي هي صفة وهذا من قبيح الكلام
 فنعم في البيت الاول ونام في الثاني كل واحد منهما دخل عليه حرف
 الجر ويمكن ان يجاب عن الاول بان نعم عند بعض النحاة اسم وعن
 الثاني ان نام صاحبه اسم رجل كآبط شرا وشاب قرناها وعلى تقدير
 اتهم اعلان فدخل حرف الجر عليهما من ضرورات الشعر وكلامه
 في السعة والاختيار فلا يرد النقص (فان قيل) قوله ومن خواصه
 دخول التنوين منقوض بقول الشاعر *

* اقل اللوم عاذلي والعتابا * فقولى ان اصبحت لقد اصابني *

فاصابني فعل ما ض دخل عليه التنوين ولو كان من خواص
 الاسم لما دخل على الفعل الماضي (قلنا) اجيب عنه بان مراد المص
 بالتنوين تنوين التمكن والتشكيك لاتنوين التزعم وهذا تنوين التزعم غير
 مختص بالاسم بل هو مشترك الدخول يدخل على الاسم تارة وعلى الفعل
 اخرى كما قال في البيت (فان قيل) يلزم من قوله ومن خواصه الاسناد
 اليه القول بان الفعل والحرف لا يسند اليهما لان المراد بالاسناد
 النسبة والنسبة اعم من ان تكون ايجابية وسلبية فالنسبة ههنا

ان لم تكن ايجابية لكنها سلبية فالمستند اليه في هذه القضية ان كان اسما
كذبت القضية لانه لو صدقت للزم ان بعض الاسماء لا يستند اليه لكن
لا شيء من الاسماء مما لا يستند اليه لانهم اتفقوا على ان جميع الاسماء
يستند اليها والا ستاد بعدم الاستناد اليه استناد اليه بناء على
ان المراد بالاستناد اليه النسبة اليه والنسبة اعم من ان تكون ايجابية
او سلبية كما مر وههنا سلبية فاحكم عليه بانه ليس مستندا اليه فهو مستند اليه
وان لم يكن المستند اليه في هذه القضية لابد ان يكون فعلا او حرفا
اذ الكلمة لا تنح عن ثلثة اسم وفعل وحرف واذا كان فعلا او حرفا فبعض
الفعل او الحرف يكون مستندا اليه وهو يناقض قوله ان الحرف والفعل
لا يستند اليهما فيكذب ايضا ولو لا هما لا ينح من ان مراده بقوله الفعل
والحرف لا يستند اليهما انه لا يستند الى لفظهما او الى معناهما او الى
المجموع فالاول باطل بصفة قولنا ضرب فعل ماض وفي حرف جر
فقد استندنا الى لفظهما مع بقاء الفعلية والحرفية
والام يصح الكلام والثاني باطل ايضا لصحة قولنا معنى
ضرب غير معنى في فقد استندنا الى معناهما والثالث يستند
الاسم اليهما فان الاسم لا يستند الى المجموع من لفظ ومعنى بل يستند
اما الى لفظه فقط كما تقول زيد علم شخص ليس لفظ زيد علم الشخص
واما الى معناه فحسب كما يقال زيد قائم اي مستمرا زيد ومدلول زيد
الذي هو شخصه وذاته قائم (قلنا) مراده بقوله الفعل والحرف
لا يستند اليهما انه لا يستند الى معماهما ومعناهما وذكر لفظهما فان لفظ
ضرب مثلا دل على مستند ولا يستند الى ذلك المعنى بمجرد ذكر ضرب
فان لفظ في ايضا دل مع متعلقها على معنى ولا يستند الى ذلك المعنى
بمجرد ذكر متعلقها فالذي يصح الاستناد الى معناه ومعماه بمجرد ذكره
في هذه القضية اسم فاللوضوع والمستند اليه في القضية المذكورة
اسمان مدلولهما فعل وحرف اي مدلول احدهما فعل والاخر نفس

الحرف فقد حكم في هذين الاسمين الخاصين انه لا يسند الى مسماهما
ومدلولهما بمجر ذكر ذلك المدلول من ضرب وفي لانه لا يسند الى
اسم الفعل او اسم الحرف والمسند اليه في هذه القصة اسم الفعل
او اسم الحرف فاندفع الشك قوله والاضافة اى ومن خواص
الاسم الاضافة قائمة بالمضاف والمضاف اليه ومما ادا المص بالاضافة
المضاف والمضاف اليه جميعا اى ومن خواص الاسم كونه مضافا
ومضافا اليه (فان قيل) كون المضاف اليه مختصا بالاسم متفوض
بقوله تعالى يوم ينفع الصادقين فان اليوم مضاف الى ينفع
وينفع فعل مضارع وقع مضافا اليه (قلنا) ينفع فى تأويل
النفع والنفع مصدر فكان اليوم مضافا الى المصدر لا الى الفعل
فلا یرد قال الامام السيد ركن الدين فى الشرح الكبير
للكافية ان مراد المص بالاضافة حيث قال ومن خواصه الاضافة
مضافا دون المضاف اليه لان الفعل قد يقع مضافا اليه كقوله
تعالى يوم ينفع فان اليوم مضاف الى ينفع وهو فعل مضارع وقع
المضاف اليه وكذا قال الجندى صاحب الاقليد وكذا ذكره المص
فى شرح المفصل فى احد القولين فعلى هذا لا یرد السؤال لكن مختار
المص ان المراد بالاضافة المضاف والمضاف اليه جميعا كما نص عليه
فى شرح الكافية وشرح المفصل وصرح به * قال (وهو معرب)
ومعنى المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل (فان قيل) لم قدم
المص المعرب على المبنى ولم يفعل الامر بالعكس (قلنا) انما قدم
المعرب على المبنى لان المعرب اصل بالنسبة الى المبنى اذ الكلام المعرب
على معناه ادى ودلائله على فحواه اظهر والكلام المعرب محبوب
ومستحسن عند العرب فذكر المحبوب والمستحسن اولى بالتقديم واخرى
بالتصدير (فان قيل) لا يخلو من ان يكون مراد المص فى تعريف
المعرب الجملة بكليتها اى كل جزئى المركب مع التركيب او جزء المركب
الذى ركب مع غيره فان اراد بالمركب الجملة اى ذكرناها فى الجملة

من حيث هي جملة مبنية لاتقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليها
وهي محكية على حالها وان اراد بالركب جزء المركب
الذي ركب مع الغير فاطلاق المركب على الجزء المركب اطلاق
الكل على الجزء وهو مجاز واستعمال المجاز في التعريف مجتب
فكيف يصح منه استعمال لفظ المجاز في تعريف العرب (قلنا)
نختار ان يكون مراده بالركب الجملة اعني كل جزئي المركب مع
التركيب قوله كل جزئي المركب مع التركيب من حيث هي جملة
مبنية قلنا لانسلم ان كل جزئي المركب مع التركيب مبنى بل معرب بدليل
زيد قائم فان زيدا قائم مبتدأ وخبر والمبتدأ مع خبره مركب وجملة مع
ان كل جزئي فيها معرب فالجملة لها اعتبار ان اعتبار الهيئ
الاجتماعية من حيث هي هيئة اجتماعية اى الجملة من حيث هي
مع قطع النظر عن جزئها واعتبار كل واحد من جزئها حالة
التركيب فالجملة باعتبار الثانى معربة كما مثلنا زيدا قائم فان زيدا قائم مركب
وجزءه معرب حالة التركيب وزيدا قائم جملة مع انه ليست بمبنية لم نتم
بان الجملة مبنية مطلقا ونختار ان مراده بالركب جزء المركب الذى
ركب مع الغير قوله اطلاق المركب على جزء المركب اطلاق الجزء وهو
مجاز واستعمال لفظ المجاز مجتب عنه في التعريف فكيف يصح منه
استعمال لفظ المجاز في التعريف قلنا لانسلم ان استعمال لفظ المجاز
في التعريف مجتب عنه بل مجتب عنه عند عراء لفظ المجاز عن القرينين
الصارفة عن المفهوم الحقيقي الى مفهوم المجازى اما اذا كان لفظ المجاز
مع القرينة فلا يكون استعماله مجتب عنه والقرينة ههنا محققة وهي
ان المركب قد يطلق تارة ويراد به الجملة بكمالها اعني الهيئة
الاجتماعية على سبيل الحقيقة و يطلق اخرى ويراد به جزء المركب
الذى ركب مع الغير على سبيل المجاز والجملة بكمالها التى هي هيئة
اجتماعية ليست باسم صريح بل فى تأويل الاسم وكلام المص ههنا
فى الاسم الصريح لانه قسم الاسم الصريح الى العرب والمبنى

ثم شرع في تعريف العرب فالمعرب قسم من اقسام الاسم الصريح والجملة ليست بكما لها باسم صريح بل جزء الجملة اسم صريح لان المركب اسم المفعول وصفة موصوفها محذوف تقديره المعرب الاسم المركب فسياق الكلام قرينة صارفة للمركب عن الجملة بكما لها التي هي مفهوم حقيقة المركب الى جزء الجملة اي جزء المركب الذي هو مفهوم تجازي للمركب واسم صريح ومعرب ولما قيل ان يقول ربما يذهل السامع عن القرينة الصارفة عن احد المحتملين الى الآخر فيقول الغرض عن التعريف بالتسمية اليه فلا تستعمل الالفاظ المجازية في التعريف لئلا يفوت الغرض (فان قيل) تعريف المعرب بما ذكره ليس بمنع لدخول المنادى المفرد المعرفة مثل يازيد فيه لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبهه مبنى الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب الذي في ادعوك من حيث ان كل واحد من المنادى و ضمير المخاطب مفرد ومعرفة و ضمير المخاطب ليس لمبنى الاصل لان مبنى الاصل هو الماضي والامر والخرف مع ان المنادى المفرد المعرفة مبنى على الضم فاذا دخل المنادى المعرفة في تعريف المعرب كان تعريفه غير مانع لدخول ما ليس من اقسام المعرب فيه (قلنا) لان سلم ان لفظ المنادى المفرد المعرفة ليس بمشابه بمبنى الاصل بل هو مشابه له وذلك ان المنادى المفرد المعرفة مشابه لكاف ادعوك وكاف ادعوك مشابه لكاف ذاك واياك وكاف ذاك واياك حرف وهو مبنى الاصل والمشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء فكان المنادى المفرد والمعرفة مشابها للمعرف فيكون مشابها لمبنى الاصل فخرج المنادى المفرد المعرفة عن تعريف المعرب فيكون تعريفه مانعا (فان قيل) تعريف المعرب ضمير جامع لخروج غير المنصرف عن تعريفه لان غير المنصرف مشابه لمبنى الاصل الذي هو الفعل الماضي من حيث انه تحتق الفرعين ان في كل واحد من الفعل الماضي وغير المنصرف اما تحتقهما في الفعل

فلان الفعل فرع الاسم من وجهين الاول انه مشتق من الاسم على مذهب البصريين والثاني انه محتاج الى الاسم في افادة الكلام والمشتق منه والمحتاج اليه اصل بالنسبة الى المشتق والمحتاج واما تحققهما في غير المنصرف فلان احد مثلا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والعلمية فرع للتشكير لان الاصل في الاسماء التشكير اذ وضع الاسماء على التشكير والتعريف طار على الاسماء بعد وضعها على التشكير اما سبب العلمية او الالام او الاضافة وما هو طار لا يكون في اصل الوضع فرع لما هو ثابت في اصل الوضع ووزن الفعل فرع لوزن الاسم كما ان الفعل فرع للاسم فوزنه فرع لوزنه ايضا مع ان غير المنصرف معرب واذا خرج غير المنصرف عن تعريف المعرب كان تعريفه غير جامع لخروج بعض ما هو معرب عن تعريفه (قلنا) لانسلم ان غير المنصرف مشابه للفعل الماضي ليكون مشابها للمبني الاصل كما ذكرتم بل مشابه لمطلق الفعل وبعض الافعال معرب مثل الفعل المضارع من وجه اخر الذي هو سبب اكون الفعل المضارع معربا لما قلتم بانه ليس كذلك (فان قيل سلطان غير المنصرف مشابه لمطلق الفعل وان بعض الافعال المضارع ولا يلزم من كونه مشابها لمطلق الفعل كونه مشابها للفعل المضارع مع ان المشابهة ثابتة بين الفعل المضارع مثل الفعل المضارع معرب لكن بعض الافعال مثل الفعل الماضي والفعل الامر مبني فلم لا يجوز ان يكون غير المنصرف مشابها لهما فيكون غير المنصرف مبنيا للمشابهة مبني الاصل اعني الماضي والامر واية نكتة دعت الى ترجيح المضارع في مشابهة غير المنصرف اياه على الفعل الماضي ايا مما على جانب الفعل المضارع مع ان الكثرة سبب للرجحان فترجح الاثنان على الواحد اولى من العكس (قلنا) النكتة التي هي ترجيح جانب الفعل المضارع على الماضي والفعل الامر في مشابهة غير المنصرف اياه حتى يكون غير

المنصرف مع بادون مشابته اياهما حتى يكون مبنيا هو ان خبر
 المنصرف اسم والاصل في الاسم ان يكون معربا والفعل المضارع
 معربا والفعل الماضي والفعل الامر مبنيا فاذا كان غير المنصرف مشابها
 للفعل المضارع يكون معربا وجاريا على الاصل اذا الاصل في الاسماء
 الاعراب واذا كان مشابها للفعل الماضي والفعل الامر لا يكون مبنيا
 ومعدول عن الاصل فبقاء الشيء على اصله وجزؤه عليه اولى من
 صرفه وعدوله عنه وما قلتم من ان الكثرة سبب للرجحان فترجح الاثنين
 على الواحد اولى من ترجيح الواحد على الاثنين ممنوع كقولهم
 رب واحد يعادل ما ثمة وكقولهم الف لواحد واذا كان الواحد
 معادلا لمائة وانف يكون راجحا على الاثنين فصاعد الى المائة والالف
 فلا تكون الكثرة موجبة للرجحان على الاطلاق * قال (الاعراب ما
 اختلف آخره فيه) الخ فان قيل لم وضع الاعراب في آخر الكلمة ولم يوضع
 في اولها او في وسطها (قلنا) لوجهين الاول ان آخر الكلمة
 محل العوارض والتغيرات والتبديلات من الحذف والقلب والادغام
 وغيرها والاعراب عارض من عوارض الكلمة بسبب دخول العوامل
 عليها فتناسب ان يوضع في آخر الكلمة ليكون وضع الشيء في موضعه
 والوجه الثاني ان الاعراب دليل معان زائدة على مفعولية مدلول
 جواهر الكلمة وصيغتها وتلك المعاني هي الفاعلية والمفعولية
 والاضافة فلا يجوز ان يؤتى الابدع تحقق مفعولية مدلول جوهر
 الكلمة ومدلول صيغتها لانها لا تحقق مفعولية مدلول جوهر الكلمة
 وصيغتها الابدع تمام صيغة الكلمة فلو وضع الاعراب في اول الكلمة
 او في وسطها لكان الاعراب دالا على شيء فيلزم ثبوت ما يتوقف
 عليه ذلك الشيء وقيل تحققه وهو محال ولان كثير من الاسماء مما لا
 وسط لها كيدودم وعد (فان قيل) لم قدم المص تعريف العرب
 على تعريف الاعراب مع ان العرب اسم المفعول من اعرب يعرب اعرابا

وان الاعراب مصدر له ومشتق منه المعرب مشتق من الفعل والفعل مشتق من المصدر على مذهب البصريين فيكون الاعراب مشتقا منه والمعرب مشتق لان المشتق من المشتق من الشيء مشتق من ذلك الشيء فيكون الاعراب الذي هو المشتق منه اصلا بالنسبة الى المعرب المشتق وجوب تقديم الاصل على الفرع مما لا يخفى على الغني المتبذل فضلا عن الذهن المتلحد (قلنا) انما قدم تعريف المعرب على تعريف الاعراب لان المعرب محل والاعراب حال فقد ذكر تعريف المعرب على تعريفه وضعنا لتقدم المحل على الحال طعنا ليكون ما في الوضع مطابقا لما في الطبع * قال (العامل ما به يتقوم المعنى المتقضى للاعراب) (فان قيل) قد ذكر المص من قبل ان الاسناد اليه والمحكوم عليه من خواص الاسم حيث قال ومن خواصه الاسناد اليه وقال منها العامل ما به يتقوم المعنى المتقضى وحكم على العامل ما به يتقوم به معنى المتقضى واسند اليه والعامل فعل نحو جاني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد في كلاميه مناقضة اجيب عنه بان المص قد حكم ههنا على لفظ العامل ما فيها يتقوم به المعنى المتقضى واسند اليه ولفظ العامل اسم وان كان عبارة عن الفعل نحو جاني ورأيت ومررت فالمحكوم عليه والمسند اليه ههنا اسم فلا مناقضة ولان بعض العوامل اسم كاسم الفاعل واسم المفعول وانصفة المشبهة وافعل التفضيل وما قلتم من ان العامل فعل ليس بصواب على الاطلاق ولقائل ان يقول ان عمل الاسماء المتصلة بالافعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بالافعال وافعل التفضيل راجع الى عمل الفعل لانها لا تعمل الا بمشابهة الفعل ولان كل واحد منها لا ينفك عن معنى الفعل والا صل في العمل بالافعال وعمل الاسماء وبعض الحروف في معمولاتها انما يكون على سبيل التطفل والمشابهة للافعال لا على طريق الاستبداد لم اخر المص العامل عن تعريف المعرب والاعراب والقياس يقتضى تقديم تعريفه على

تعريفها لان العرب معمول ولا بد في تقديم العامل على معمول وكذا
 الاعراب معمول وسبب والعامل عليه وسبب له والعلة والسبب متقدم
 على المعلوم والسبب طبعاً اي في الوجود والازمنة فينبغي ان يقدم
 وضعه اي في الذكرو والترتيب ليكون ما في الوضع مطابقاً لما في الطبع
 (قلنا) انما قدم تعريفهما على تعريف العامل بناء على ان العامل
 لا بد له الامن وجود معمول حتى يعمل فيه ليتحقق عامليته فلا حطة
 هذه الاولى قدم تعريف العرب على تعريف العامل ولما كان الاعراب
 كالعرض والعرب كالمحل في الاعراب وان تسري بعدد خول العامل على
 الاسم العرب لكنه عرب قائم به وحال فيه كقيام العرض بالجواهر
 والحال بالمحل بحيث لا ينفك عنه اردف تعريفه تعريف العرب وقدم
 تعريفهما على تعريف الاعراب وما قلتم من ان العامل علة وسبب
 الاعراب والعلة والسبب مقدمان على المعلوم والمسبب طبعاً
 فينبغي ان يقدمه وضعه ليكون ما في الوضع مطابقاً لما في الطبع ممنوع
 اي تقديم العلة والسبب على المعلوم والمسبب ممنوع بان يقول لانسليم
 وجوب تقدم العلة والسبب على المعلوم والمسبب في الوجود بل العلة
 والسبب لا بد ان يكونا مقارنين للمعلوم والمسبب في الوجود
 على سبيل المعية واللازم تخلف العلة والسبب عن المعلوم والمسبب
 وهو باطل ويمكن ان يحجب عنه بان العامل جزء والعلة جزء والسبب
 لا السبب التام ولا العلة التامة وهي جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء
 حتى لا يجوز تقديمه وتقدمه على المعلوم والمسبب لئلا يلزم تخلف العلة
 عن المعلوم والسبب عن المسبب كما ذكرتم وجزء العلة جزء والسبب
 جازان يكونا مقدمين على المعلوم والمسبب في الوجود ومختلفين عنه
 كتقدم العلة للمادية مثل الخشب على السري الذي هو معلول له وتختلفه
 عنه وكذا الكلام في العلة الفاعلية والغائية بالنسبة الى السري الذي
 هو معلول لهما وهما مقدمان عليه في الوجود * قال (المفرد المنصرف

والجمع المكسر المنصرف (الخ) (فان قيل) لا يخلو من ان مراد المص
 بالمفرد ما يقابل التثنية والجمع وما يقابل المضاف وعلى كلا التقديرين
 ترد مؤاخذه على عبارته اما على التقدير الاول فلان كل واحد من
 الاسماء الستة يصدق عليه بانه مفرد مثل ابوك واخوك وفوك الخ مع ان
 اعرابه ليس كذلك واما على التقدير الثاني فلان مثل غلام زيد مضاف
 مع ان اعرابه كذلك (قلنا) مراده بالمفرد ما يقابل التثنية والجمع لا ما
 يقابل المضاف فتشمل عبارته مثل غلام زيد (فان قيل) فعلى هذا
 تشمل عبارته الاسماء الستة مع ان اعرابها ليس كذلك (قلنا)
 انما خرجت الاسماء الستة عنه لمجيئ احكامها بعد وذكر احكامها
 بعد مجرى مجرى الاستثناء ولقائل ان يقول فعلى هذا لم يتنجس الى ذكر
 قيد المنصرف وقيد الجمع بالمكسر لمجيئ احكام غير المنصرف واحكام
 التثنية والجمع واحكام الجمع الصحيح بعد ذكر احكام كل واحد منها
 بعد مجرى مجرى الاستثناء على ما ذكرتم في الاسماء الستة فيمكن له
 ان يذكر الموصوف المفرد ويذكر معه لفظ الجمع بان يقول الاسم والجمع
 اعرابهما كذا وكذا المجيء ذكر احكام جميع المجزورات بعد (فان قيل)
 قد اهل المص ذكر قيد آخر وهو قيد الصحيح لاخراج نحو العصا
 والقاضي فانه يصدق على كل واحد منهما انه مفرد منصرف مع ان
 اعرابه ليس كذلك فينبغي ان يذكر قيد الصحيح بان يقول المفرد
 المنصرف الصحيح والجمع المكسر المنصرف بالضممة رفعوا الفتحة نصبا
 والكسرة جرا (قلنا) انما لم يذكر قيد الصحيح لمجيئ ذكر احكام المقتل
 مثل العصا والقاضي بعد وبالحمله لا يخلو عن عبارته ههنا عن المؤاخذه
 والمتساهل كما ذكرنا* قال (جمع المؤنث السالم) الخ (فان قيل) اعراب
 جمع المؤنث السالم في حالتى الرفع والجر جار على القياس لان رفعه
 بالضممة وجره بالكسرة فلم يجر اعرابه في حالة النصب ايضا
 على القياس بان يكون نصبه بالفتحة مع امكان جريه عليه (قلنا)

انما لم يحزنه على القياس لان جمع المؤنث فرع لجمع المذكر
 كما ان المفرد المؤنث فرع للمفرد المذكر فكذلك جمعه فرع لجمعه
 وقد جعل نصب جمع المذكر على جره فلو لم يحمل نصب جمع المذكر
 على جره وجعل نصبه بالفتح لكان الفرع مزية على الاصل (فان قيل)
 مزية جمع المؤنث على جمع المذكر ثابتة لان اعراب جمع المذكر
 بالحروف واعراب جمع المؤنث بالحركة والاعراب بالحركة اصل
 بالنسبة الى الاعراب بالحروف فيكون اعراب جمع المؤنث جاريا
 على الاصل واعراب جمع المذكر معدولا عنه فالمرية ثابتة له عليه (قلنا)
 لان اسم ان الاعراب بالحركة اصل مطلقا في جميع الاسماء بل اصل
 في الاسم المفرد واما في الجمع فلا لان الاصل في الجمع ان يكون
 اعرابه بالحروف لان معنى الجمع زائد على معنى المفرد والاعراب
 بالحروف زائد على الاعراب بالحركة فينبغي ان يكون اعراب الجمع
 بالحروف ليكون زائدا على اعراب المفرد كما ان معناه زائد
 على معنى المفرد (فان قيل) لم قدم المص ذكر جمع المؤنث السالم
 على جمع المذكر السالم وجمع المذكر اصل بالنسبة الى جمع المؤنث
 كما امر والاصل اول بالتقديم (قلنا) لان الاعراب في جمع المؤنث
 بالحركة واعراب جمع المذكر بالحروف وارا ان يذكر جميع الاسماء
 التي اعرابها الفظ في موضع واحد بعضها ثري بعض وينظمها في سلك
 واحد قدم ذكر جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم (فان قيل)
 لم قدم ذكر جمع المؤنث على الاسم الذي لا ينصرف واعراب كل واحد
 منهما ببعض الحركات مع ان جميع الاسماء الغير المنصرفة مفردة سوى
 الجمع والمفرد اصل بالنسبة الى الجمع وسابق عليه في الوجود فينبغي
 ان يقدم غير المنصرف على جمع المؤنث السالم ليكون ما في الوضع
 والذكر مطابقا لما في الوجود (قلنا) انما لم يقدم غير المنصرف
 على جمع المؤنث السالم لوجهين الاول ان الاصل في اسماء المنصرف

وغير المنصرف معدول عن الاصل بخلاف جمع المؤنث السالم
 فانه باق على الاصل وجار عليه اشائي ان نصب جمع المؤنث السالم
 محمول على الجر والجر اعراب مخصوص بالاسماء فان جر غير المنصرف
 محمول على النصب والنصب اعراب مشترك بين الاسماء والافعال
 وحل المشترك على الخصوص اولى من حل الخصوص على المشترك
 فلما كان اعراب الجمع المؤنث جاريا على ما هو الاولى فهو بالتقديم
 اخرى (فان قيل) لم حل الجر على النصب والنصب على الجر ولم يحمل
 كل واحد منهما على الرفع (قلنا) لوجوه الاول ان كل واحد منهما
 اخف من الرفع فحمل كل واحد منهما على الآخر ولم يحمل على الرفع
 لثلاث يلزم النقل المهروب عنه والثاني ان كل واحد من النصب
 والجر في الاصل موضوع لما هو فضله والرفع موضوع لما هو محتاج
 اليه وجزء للجملة فحمل احدهما على الآخر لا شرا كهما في ذلك
 اولى من حملهما على الرفع الثالث ان النصب واقع في جانب العلو
 والجر في جانب السفلى وهما متقابلان ومتوازيان والرفع واقع
 في الطرف فحمل احد المتقابلين والمتوازيين على الآخر اولى
 من حملهما على ما هو واقع في الطرف * قال (اخوك وابوك) الخ
 (فان قيل) لم ذكر المص شرطا واحدا من شروط الاسماء الستة
 وهو قوله مضافة الى غيرياء المتكلم واعمل ما ذكرنا من شروطها
 وما انفادته في افراد واحد منها بالذكور وترك ما عداه وهل لتخصيص
 واحد منها بالذكور من جمع من الرجال (قلنا) الجواب عنه
 ان الامثلة المذكورة في الكتاب للاسماء الستة مغنية عن ذكر
 جميع الشروط للاسماء الستة ببيان ذلك ان الامثلة المذكورة تحققت
 فيها الشروط المعتبرة للاسماء الستة لان الامثلة المذكورة يصدق
 عليها انها مفردة ومضافة واصافتها الى غيرياء المتكلم ومكبدة
 ومن الامور التسمية ولا ماتها محذوفة ولم يعوض منها لكن

في ذكر الشرط الذي افرد به بالذكرفائدة وهي انه لو لم يذكره وفوض
حكم اعراب الاسماء الستة الى صحة الامثلة المذكورة لدلا لها
على الشرائط المعتبرة لها لذهب وهم السامع الى انه يشترط في
كون اعراب الاسماء الستة بجميع الحروف ان تكون الاسماء الستة مضافة
الى المضمر غير اياه المتكلم ابدا كما يرى في الامثلة المذكورة ولو كانت
الاسماء الستة مضافة الى الاسماء المظهرات لم يكن اعرابها
بجميع الحروف ولكنه ليس كذلك بل اعراب الاسماء الستة اذا كانت
مضافة الى الاسماء المظهرات بجميع الحروف كقولك جاءني
ابو عمرو ورأيت ابا عمرو ومررت بابي عمرو وقس عليه البواقي
فلا فرق في كون اعراب الاسماء الستة بجميع الحروف بين ان تكون
الاسماء الستة مضافة الى الاسماء او الى الاسماء المضمرات غير اياه المتكلم
فأفرد ذلك الشرط بالذكرفيدفع وهم المذكور (فان قيل) قوله
بالواو والالف والياء منقوض بقراءة من قرأ بت يدى ابولهب
وبما كتب امير المؤمنين على بن ابوطالب وبما كتبه معاوية هكذا
كتبه معاوية بن ابى سفيان ويقول الامام ابى حنيفة رحمه الله فيماروى
عنه انه سئل عن وجوب القود على من رمى انسانا بحجر فقتله
فقال لا ولورماه يا باقيس ولم يقل بابي قيس ويقول الشاعر
ان اباها واباها قد بلغا في المجد غايتها *ويقول العجاج* خالط
من سلى خياشيم وفا (قلنا) اللغة الثانية الغاشية في الاسماء الستة
التي ورد بها التزويل ما ذكرها المص من ان رفع الاسماء الستة بالواو
ونصبها بالالف وجرها بالياء وما جاء على خلاف ما ذكره غير فصيح
وماؤل اما ابولهب في القراءة وعلى بن ابوطالب ومعاوية بن ابو
سفيان كل واحد منهم مشتهر بالكنية في حالة الرفع بحيث لو غيرت
كنية كل واحد منهم عن الرفع الى جر لوقع وهم السامع في الخيرة
والتردد ولم يعلم اسماء ومدلوله فتترك كل واحد منهما على الحالة التي

اشتهر بها ولم يغير عنها الا يلبس على السامع ولم يقع السامع في الحيرة
 والتردد واما فتوى ابي حنيفة رحمه الله في قوله ولورما يباقيس وقول
 الشاعر ان اباها و اباهاها وقول المجاح خالط من سلى خياشيم وفا
 فلاجراء الاسماء الستة مجرى العصافى كون اعراب الاسماء الستة
 تقدير يا كاعراب عصا على لقتهم لانه اخف (فان قيل) كلا اذا كان
 مضافا الى المضمر فهو بمثابة المثنى واجرى مجرى المثنى واعرب اعرابه
 واذا كان مضافا الى المظهر فهو بمنزلة عصا واجرى مجرى عصا
 واعرب اعرابه فلم يفعل بالعكس (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول
 ان المظهر اصل بالنسبة الى المضمر كما ان المفرد اصل بالنسبة الى التثنية
 وكلا مفرد لفظا في قوله تعالى كلنا الجنين آتت اكلها ولو كان تثنية لقبل
 اتنا ومثنى معنى لوقوعه تأكيد التثنية فحجاء في الزيد ان كلاهما
 والاعراب بالحركة اصل وان كان تقدير يا بالنسبة الى الاعراب بالحروف
 وكلا دأتم الاضافة بالاتصال اى المظهر وتارة يضاف الى المضمر فاذا
 اضيف الى المظهر روى فيه جانب اللفظ وجعل اعرابه بالحركة واذا
 اضيف الى المضمر روى فيه جانب المعنى وجعل بالحروف لان انضمام الاصل
 الى الاصل والفرع الى الفرع اولى من العكس اذ فيه رعاية المجانسة وصيانة
 المناسبة والجنس الى الجنس كما قبل يميل الثانى ان كلا اذا اضيف الى
 المضمر يكون مثنى لان الضمير يقتضى شيئا مذكورا قبله ليرجع هو اليه
 والضمير مثنى فكذا راجع اليه ينبغى ان يكون مثنى فمح وقوع كلا بين
 الشئين بين الضمير المثنى وبين المرجع اليه للضمير فتأكد فيه امر التثنية
 فاجرى مجرى التثنية بخلاف ما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يكون
 تابعا فيبقى على حالة واحدة كالعصا فاجرى مجرى العصا الثالث
 ان كلا اذا اضيف الى المضمر يكون المضاف لكلا ضميرا متصلا به
 لان المجرور من المضمرات لا يجىء الا متصلا فنزل مع ما اتصل به المضمر
 المضاف اليه منزلة كلمة واحدة والضمير المضاف لكلا تثنية

واتصال المضمر المضاف اليه بالمضاف أكد من اتصال المظهر المضاف اليه بالمضاف فكان كلا حالة اضافية الى المضمر المثنى مثنى اللفظ ايضا بسبب اضافته الى المضمر المثنى فاجرى مجراه في الاعراب بخلاف ما اذا اضيف الى المظهر فان امر التثنية فيه ضعيف * قل (غير المنصرف مافيه علتان) الخ (فان قيل) مجموع علتين علة تامة لمنع الصرف لان كل واحد منهما علة تامة والاوجب منع الصرف عند وجدان كل واحد منهما لئلا يلزم تخلف العلة عن المعلول لكن عند تحقق كل واحد منهما لا يجوز منع الصرف الا عند تحقق الجمع والى التأييد فان كل واحد منهما لا يجوز منع الصرف تحقق الجمع والى التأييد فان كل واحد منهما جزئ مستقل في منع الصرف فلم قال المص غير المنصرف مافيه علتان (قلنا) كل واحد منهما جزء العلة التامة ويجوز اطلاق العلة على جزء العلة على سبيل المجاز (فان قيل) استعمال الالفاظ المجازية في التعريف غير جائز فلم يجوز المص اطلاق العلة وارادة العلة في تعريف غير المنصرف (قلنا) الجواب عنه قد سبق في تعريف العرب وهو انه لا نسلم ان استعمال الالفاظ المجازية في التعريفات غير جائز مطلقا بل لا يجوز استعمالها فيها عند عرضها عن القرينة الصارفة للفظ عن احد المحتملين الى المحتمل الآخر اما عند وجودها فيجوز استعمالها فيها وههنا وجدت القرينة لان قوله من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما بعد قوله مافيه علتان قرينة دالة على ان مراده بالعلة في قوله مافيه علتان جزء العلة لانه لو كان مراده بالعلة ههنا علة تامة لم يجز عطف قوله او واحدة منها تقوم مقامهما على قوله مافيه علتان لان معنى كلامه ح راجع الى ان غير المنصرف مافيه علتان من تسع كل واحدة منها علة تامة لمنع الصرف او واحدة من تسع تقوم مقام علتين واذا كانت واحدة منها علة تامة لمنع الصرف كفى

وجدان احدهما في منع الصرف ووجود الاخرى غير محتاج اليها
فقله ما فيه علتان ليس بصواب ولطل قوله واحدة منها تقوم
مقامهما بلفظ ضمير التثنية في مقامهما فيلغى ان يقول او واحدة
منهما تقوم مقامهما او مقام واحدة منها بلفظ ضمير المفرد المؤنث
وكذا قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث ايضا قرينة دالة
على ان مراده بالعلة في قوله ما فيه علتان جزء العلة اذ لو كان مراده
بالعلة علة تامة لقال وما يقوم مقامهما او مقام واحدة منهما الجمع
والفا التانيث بلفظ التثنية فسياق الكلام في الموضعين ذكرناه
قرينة دالة على ان مراد المص بالعلة جزء العلة لا العلة التامة يعرف
ما ذكرناه بالتأمل في مساق كلامه قال المص في الامالى (فان قيل) لم
يبنى الاسم بشبه واحد وامتنع من الصرف بشبهين وكلا الامرين خروج
عن اصله (قلنا) ان الشبه الواحد بالحرف بعده عن الاسمية ويقر به
مما يبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهي كونه كلمة وشبه الاسم
بالفعل وان كان نوعا آخر الا انه ليس في البعد عن الاسم كالحرف
الا ترى انك اذا قسمت الكلمة خرج الحرف اولا ثم يبنى الاسم والفعل
مشتركين فيفرق بينهما بوصف اخص من وصفها بالنسبة
الى الحرف فوزان الخرف من الاسم كالجماد بالنسبة الى الادمى ووزان
الفعل من الاسم كالحيوان من الادمى فشبه الادمى بالجماد ليس
كشبه بالحيوان له بسؤال والجواب بعينه لفظ المص والجواب الذى
ذكره ليس بمستقيم لان سبب بناء الاسم ليس منحصرا في كونه مشابها
للحرف بل سبب بناء الاسم تارة كونه مشابها للحرف وتارة كونه مشابها
للماضى او الامر وتارة لعدم وقوعه في التركيب وانما يستقيم الجواب
المذكور لو كان سبب بناء الاسم منحصرا في مشابهاة الحرف ولكنه
ليس منحصرا فيه كما بينا اللهم الا ان يكون مراده بالنسبة الواحد في
السؤال بقوله لم يبنى الاسم بشبه واحد اى الشبه الخاص بالحرف

فقط فعلى هذا إبعاد السؤال بعينه في بناء الاسم بسبب مشابهته
 بالماضي أو الأمر أو عدم وقوعه في التركيب فإن كل واحد مستقل في
 علة بناء الاسم فح ماذكره المص من الجواب ليس جواباً عن الكل
 بل الجواب المذكور مختص بما إذا كان علة بناء الاسم مشابهته الحرف
 قال الجندی في الاقلید في شرح المفصل (فان قيل) ان سلب اعراب
 الاسم اشد من سلبه الجرو والتونين فبالهيم اخبروا عن سلب اعرابه بشئ
 واحد وهو مناسبة ما لا يمكن له فاخبروا على بناءه ولم يخبروا هنا عن
 صلب واحد (قلنا) بين الفعل والاسم تناسب ومقارنة الا يرى ان
 المضارع صالح للزمانين كما ان نحو رجل صالح زید وعمر و بدخول
 لام الابتداء على المضارع تعيين المضارع للحال كما ان نحو رجل يتعين
 بلام التعريف لواحد من زيد وعمر وان لام الابتداء كما يدخل على
 المضارع يدخل على الاسم نحو ان زيدا يضرب وان زيدا يضارب
 وان كلا منهما ومن الماضي ايضا يقع صفة لتكره نحو مرت رجل
 ضرب ورجل ضارب ورجل يضرب فلما ثبت ان بين الفعل والاسم
 تناسب ومقاربة لم يخرج الاسم المنصرف عن حالته المألوفة وهي
 الانصراف بسبب واحد لعدم ظهوره اذ هو لا يثبت في الاسم الا
 للتناسب بينه وبين الفعل والانصراف في نحو ضارب وقاتل ثابت مع
 تحقق النسبة بينه وبين الفعل على ما قررناه فلو منعنا المنصرف بسبب
 واحد اظهرنا اثره لكننا رفعنا الحكم الثابت بطريق الاصاله بدليل
 ضعيف واما الحرف فليس ينفو بين الاسم مناسبة اصلا فاذا ظهر
 من الاسم وبينه سبب اثبت شيئا لم يكن وهو التناسب بينهما فظهر
 اثره فيكون بسبب وان لم يكن في منع المنصرف الا بسبب هذا كله
 لفظ صاحب الاقلید (فان قيل) تعريف غير المنصرف
 بما ذكره ليس بمانع لدخول قائمة فيه في قولك مرت بامرأة
 قائمة فانه يصدق على لفظ قائمة ان فيه علتين من تسع وهما

التأنيث والصفة مع انه منصرف ولدخول لفظ سلا سلا فيه ايضا
 فانه يصدق على لفظ سلا سلا ان فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين وهو
 كونه جمعا على وزن صيغة متتهى الجموع بغير هامع انه منصرف
 (قلنا) لئلا ان العلتين موجودتان في قائمة لكن شرط تأثر احدهما
 منتف وهو ان التأنيث بالتاء شرطه العلمية والعلمية منها منتفية وانتفاء
 الشرط يستلزم انتفاء المشروط يلزم استيفاء منع الصرف واما سلا سلا
 وان كان فيه علة تقوم مقام العلتين لكن صرفه للناسب * قال (وحكمه
 ان لا كسر ولا تنوين) فان قيل لم لا يدخل الجر والتنوين على غير المنصرف
 وغير المنصرف اسم وكل واحد من الجر والتنوين من خواص الاسم
 فلم سلبت خواص الشيء عنه (قلنا) انما لم يدخل الجر والتنوين في
 غير المنصرف وسلبا عنه بناء على ان غير المنصرف مشابه للفاعل
 لتحقيق الفرعيتين فيه كتحققهما في الفعل بيان تحققهما في الفعل ان
 الفعل مشتق على مذهب البصريين ومحتاج اليه في افادة الكلام ولا
 شك ان المشتق منه والمحتاج اليه اصل بالنسبة الى المشتق والمحتاج واما بيان
 تحققهما في غير المنصرف ان احدهما مثلا غير منصرف للعلمية ووزن
 الفعل وكل واحد من العلمية ووزن الفعل فرع شئ آخر اما العلمية فهي
 فرع للتذكير لان الاصل في الاسماء التذكير والتعريف طار عليها اما سبب
 العلمية او دخول اللام او الاضافة او غيرهما فكل ما لم يكن في اصل الوضع
 فطرا فهو فرع لما كان في اصل الوضع واما وزن الفعل فهو فرع
 لوزن الاسم لان الفعل فرع للاسم كما بيناه فوزنه ايضا فرع لوزنه
 وكذا تحققت الفرعيتان في واحد من اسماء غير المنصرف فاعتبرهما
 فيه فاذا كان غير المنصرف مشابها للفاعل فالمشابهة تقتضي المشاركة في
 الحكم فكما لا يدخل الجر والتنوين على الفعل لا يدخل على غير المنصرف
 (فان قيل) لم لا يدخل الجر والتنوين على الفعل حتى لا يدخل على غير
 المنصرف لمشابهته اياه (قلنا) لان الفعل ثقل من جهة المعنى بالنسبة

مطلب لم لا يدخل
الجر والتثوين على
الفعل

الى الاسم اذا الفعل يدل على المعنيين الحدث والزمان والاسم على معنى واحد وهو الذات والصفة ولودخل الجر والتثوين على الفعل لثقل ايضا من جملة اللفظ واصار ثقيلًا من جهة اللفظ والمعنى وقد يشبه الفعل بالظروف والادعية المثلثة مما لا يسع فيها شئ آخر (فان قيل) خواص الاسم كثيرة مثل الاسناد والاضافة وحروف الجر وغيرها والتثوين ولا يوجد كل واحد منها في الفعل كما لا يوجد فيه الجر فلم قطع من غير المنصرف الجر والتثوين دون ما عداها من خواصه (قلنا) الشئ اذا كان مشابها لشيء آخر لم يجب ان يعطى المشبه جميع احكام المشبه به فعلى هذا لا يلزم من مشابهة غير المنصرف الفعل ان لا يدخل جميع خواص الاسم على غير المنصرف كما لا يدخل على الفعل (فان قيل) تخصيص بعض خواص الاسم بالقطع عن غير المنصرف دون بعض يوجب ترجيحًا من غير مرجح والترجيح من غير مرجح باطل فالمرجح في تخصيص الجر والتثوين بقطعهما عن غير المنصرف دون ما عداها من سائر خواص الاسم (قلنا) المرجح هنا هو ان كل واحد من الجر والتثوين التمكن اشد اختصاصها بالاسم وابلغ تاثيره من سائر خواصه من الاسناد اليه والاضافة والالف واللام وتثوين غير التمكن وحروف الجر فان سائر خواص الاسم غير الجر وتثوين التمكن يوجد واحد منها في الفعل كما ذكرناه في بحث خواص الاسم والجر والتثوين للتمكن لا يوجد ان في الفعل اصلا واختصاصها بالاسم ابلغ واشد من اختصاص ما عداها به من سائر خواصه فاذا دخل في غير المنصرف اضعف مشابهة غير المنصرف بالفعل فرجع الى اصله والاصل في الاسماء الصرف فيصير متصرفًا بخلاف دخول ما عداها من سائر خواص الاسم في غير المنصرف فانه لا يرجع الى الصرف عند دخولهما فيه ولان غير المنصرف مشابه للفعل لتحقيق الفرعتين فيه لتحقيقهما في الفعل كما ذكرناه فسبب مشابته نشأ فيه الثقل المعنوي فكما ان الفعل الثقل

من الاسم من جهة المعنى لدلالة الفعل على شيئين الحدث والزمان
ودلالة الاسم على الذات او الصفات كما مر آنفا فكذا غير
المنصرف اثقل من المنصرف بسبب مشابهة الفعل والجر مع تنوين
التمكن اثقل من سائر خواص الاسم فلو دخل الجر والتنوين على غير
المنصرف لصار غير المنصرف ثقيلًا من جهة اللفظ والمعنى قطعًا عنه
لثلايودي دخوله ما فيه الى اثقل ولان تنوين التمكن يدل على امكانية
الاسم وغير المنصرف بسبب مشابهة الفعل عن التمكن فقطع عنه
ما هو دال على الامكانية والتمكن فلما كان الجر مستبعدًا لتنوين التمكن
قطع عن غير المنصرف كقطع التنوين عنه لثلايودي عنها ولان الجر
اثقل الحركات وغير المنصرف بسبب مشابهة الفعل لا يتحمل الفعل
كايثاء (فان قيل) لم قال المص وحكمه ان لا كسر ولم يقل وحكمه ان لا
جر وقد اختار اصطلاح البصريين ومذهبهم واصطلاح البصريين
على انهم يستعملون الرفع والنصب والجر في الحركة الاعرابية وفي
المعربات الضم والفتح والكسر في الحركة البائية وفي المبنيات وغير
المنصرف من قبل المعربات (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول يجوز
ان يكون هذا من الناسخ على سبيل السهو والمكتوب في النسخة
الاصلية الجر مكان الكسر فغير الناسخ الثاني ان مذهب بعض
التحويين ان غير المنصرف في موضع الجر مبنى على الفتح ولهذا
يحمل جره على الفتح الثالث يجوز انه عدل من اصطلاح البصريين
في هذه الصورة الى اصطلاح الكوفيين * قال (ويجوز صرفه للضرورة
او التاسب) (فان قيل) جاز صرف غير المنصرف للضرورة فهل
يجوز عدم الصرف للمنصرف للضرورة ام لا (قلنا) فيه ثلث مذاهب
الاول انه يجوز لان الضرورات تبيح المحظورات اذ يجوز في حالة
الاضطرار ما لا يجوز في حالة السعة والاختيار فكما يجوز صرف غير
المنصرف للضرورة فكذلك يجوز عدم صرف المنصرف للضرورة

مطلب على ان بعض
الحاجة في غير
المنصرف ذهب
الجماند في حالة الجر مبنى
على الفتح

ايضا الثاني انه لا يجوز ان جواز يستلزم خرم قاعدة العربية وتخريبها
او قاعدتها ان الاسم لا يكون غير المنصرف الا اذا تحقق سببان
فيه او سبب واحد يقوم مقام السببين وصرف غير المنصرف للضرورة
رجوع الى الاصل لان الاصل في الاسماء الصرف بخلاف عدم
الصرف فانه عدول عن الاصل فلا يلزم من جواز صرف غير
المنصرف للضرورة جواز عدم الصرف للمنصرف للضرورة كما
ذكرناه الثالث ان فيه تفصيلا وهو انه ان وجد فيه سبب اخر مع
الضرورة يجوز والا فلا لانه لو كان فيه سبب آخر مع الضرورة
فالضرورة بمنزلة سبب آخر كانه تحقق السببان فيه فيمنع من الصرف
ولانه منقول عن المعبرين وسموع عنهم انهم يمنعون المنصرف عن
الصرف في الضرورات الشعرية اذا وجد فيه مع الضرورة سبب آخر
كقول عباس بن مرداس *

* فاكان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع *
فقع الشاعر مرداس من الصرف وليس فيدسوى العلية والرواية
عند البصريين ممنوعة لان الرواية عندهم يفوقان كما سيحى * فعلى هذا
لا يجوز التمسك به وعلى تقدير صحة الرواية يمكن اصله مرداس فابدت
كسرة ما قبل الياء فتحة وقلت الياء الفالحة كها وانفتاح ما قبلها
ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة فصار مرداس والمرداس اسم رجل
وهو في اصل الوضع اسم الحجر يرعى به في البئر ليعرف افيها ماء ام لا
وحصن اسم رجل وحابس اسم رجل ايضا وقصة هذا البيت وهوان
انبي صلى الله عليه وسلم اعطى الاقرع بن حابس وعينية بن حصن مائة
من ابل الغنمية ولم يعط عباس بن مرداس فانشأ هذا البيت فلما انشأ
اعطاه واخاه عبيد بن مرداس مائة اخرى من الابل ايضا هكذا ذكره
صاحب الكشف في تفسير سورة بني اسرائيل * قال (العدل خروجه عن
صيقته الاصلية) الخ (فان قيل) لا يخفى من ان مرداد المص بالعدل في قوله

العدل خروجه عن صيغته الاصلية لفظ العدل الذي هو مصدر او ما هو
بمعناه اعني المعدول لان العدل قد يطلق ويراد به المعدول كما يطلق
النسج ويراد به النسوج وايا ما كان لا يستقيم كلامه على كلا التقديرين
اما على تقدير الاول فلان الضمير الذي في قوله خروجه والضمير الذي
في صيغته كل واحد منهما لا يجوز ان يكون راجعا الى لفظ العدل
لان لفظ العدل مصدر والمصدر لا يخرج عن صيغة الى صيغة اخرى
لا متاع خروج الشيء عن نفسه واما على تقدير الثاني فلا يستقيم
ايضا لان كل واحد من الضميرين المذكورين لا يجوز ان يكون عائدا
الى المعدول لانه لم يتقدم ذكره ولان اطلاق العدل واردة المعدول
بمازول لان المعدول ليس خروجا بل هو خارج او مخرج واطلاق الخروج
في قوله العدل خروج واردة الخارج مجاز واستعمال المجاز في التعريف
غير جائز ولان معرفة المعدول موقوفة على معرفة العدل بناء على ان
المعدول مشتق من الفعل المشتق من المصدر الذي هو العدل والمشتق
من المشتق من الشيء مشتق من ذلك الشيء ومعرفة المشتق موقوفة
على معرفة المشتق منه والموقوف على الموقوف على شيء موقوف
على ذلك الشيء فلو عرف العدل بالمعدول المشتق من المشتق
من العدل للزم الدور لان معرفة العدل ح موقوفة على معرفة المعدول
ومعرفة المعدول موقوفة على معرفة المشتق منه للمعدول الذي
هو مشتق من المصدر الذي هو العدل ومعرفة الفعل موقوفة على
معرفة المصدر المشتق هو منه فيلزم توقف الشيء على المصدر الذي
هو العدل في نفسه بمراتب على انها محتملة في عبارته في جميع ما ذكرناه
لم يكن تعريف العدل بما ذكره مانعا لدخول جميع المشتقات في تعريفه
اذ تعريفه صادق على جميع المشتقات مع انها غير معدولات في
اصطلاحهم ولان النص قد اخذ لفظا وفي تعريف العدل وتعريف
الشيء لاجل ماهية المعرفة واو التشكيك والتشكيك بنافي التجديد (قلنا)

الجواب عن عدم رجوع الضميرين كما ذكرتم ان كل واحد من الضميرين المذكورين راجع الى مقدر تقديره العدل خروج الاسم واخر وج اللفظ عن صيغته الاصلية بمصدر ذلك الاسم واللفظ الى صيغة اخرى ولا يرجع الى العدل والى المعدول حتى يلزم ما ذكرتم ونقول مراد المص بالعدل المعدول قوله ولا يجوز رجوع الضمير الذي في خروجه والضمير الذي في صيغته الى المعدول لانه لم يتقدم ذكره قلنا لانهم لم يتقدم ذكره ان اردتم بالتقدم التقدم لفظا فلم يكن لا يفيد ها او تقدم ذكر مرجع الضمير اليه قد يكون لفظا وقد يكون معنى وقد يكون حكما وهمنا ان لم يتقدم لفظا لكن يتقدم معنى او حكما كقوله تعالى (اعدلوا هو اقرب للتقوى) فهو راجع الى العدل المدلول عليه باعدلوا فعلى هذا يجوز ان يكون واحد من الضميرين ههنا راجعا الى المعدول المستدل عليه بالعدل واما الجواب عن عدم جواز استعمال المجاز في التعريف فقد مر غير مرة وهو ان عدم جواز استعمال لفظ المجاز في التعريف مشروط بعراء لفظ المجاز عن القرينة الصارفة للفظ عن احد المحتملين الى الآخر والقرينة ههنا متحققة وهى سياق الكلام فأمل فيه لتعسر عليها واما الجواب عن لزوم الدور وهوانه عرف العدل الاصطلاحي بالمعدول اللغوي فلا يلزم الدور واما الجواب عما قلتم ان تعريف العدل بما ذكره ليس بمنافع لدخول جميع المشتقات في تعريفه وهوان يقول ان جميع المشتقات خارجة عن تعريف العدل بقوله تحقيقا او تقديرا لان المشتق لا يكون تحقيقا ولا تقديرا كما فسر المص العدل التحقيق والتقديرى في شرح الكافية وانا قلنا ان جميع المشتقات خارجة عن تعريف العدل بقوله تحقيقا او تقديرا كل واحد منهما منصوب بانه حال عن معمول المصدر الذى هو خروج او تميز عن النسبة الواقعة بين المصدر وبين معموله فيكون كل واحد منهما منتميا من تمته تعريف العدل فيكون كل واحد منهما ميمر للمعرف عما يشار كه

من المشتقات وغيرها ولأن العدل يعتبر لفظ المعدول عنه دون معناه
 لأنهم قصدوا بلفظ العدل ما قصدوه بلفظ المعدول عنه بخلاف
 الاشتقاق فإنه يعتبر لفظ المشتق منه ومعناه معاً لأنهم قصدوا بلفظ
 المشتق غير ما قصدوه بلفظ المشتق منه كما سيحى بعد واما الجواب عن
 عدم جواز استعمال لفظه أو في التعريف هو أن لفظه أو في قوله العدل
 خروجه عن صيغته الأصلية لتحقيقاً أو تقديرًا تنوع العدل المعرف
 وتقسيمه كما والمأخوذة في تعريف المبتدأ أو الحال والتمييز والمبنى وغيرها
 أي بالعدل ما كان على أحد هذين النوعين أعني التنوع والتحديد
 في المحدود لا في الحد ولا يكون للتشكيك المنافي للتحديد كما ذكرتم
 (فان قيل) ما الفرق بين العدل والاشتقاق (قلنا) الفرق هو أن العدل

مطلب الفرق بين
 العدل والاشتقاق

يعتبر لفظ المعدول عنه دون معناه لأنهم قصدوا بلفظ المعدول ما قصدوه
 بلفظ المعدول عنه فقط والاشتقاق يعتبر لفظ المشتق منه ومعناه معاً
 لأنهم قصدوا بلفظ المشتق غير ما قصدوه بلفظ المشتق منه مثلاً
 إذا قيل جاء القوم الثلث فثلث معدول عن ثلثة ثلثة في قولهم جاء
 القوم ثلثة لأنهم إذا أرادوا حصر الشيء على صفة كدرو اللفظ الدال
 على تلك الصفة في قولهم جاء القوم حصر وامجى القوم على الصفة
 الثلثة ولم يكرر اللفظ مفعول أنه معدول عن المكرر أعني عن ثلثة ثلثة
 لثلاثين مخالفتهم ومعنى ثلث هو معنى ثلثة ثلثة ليس إلا والتفرق بين
 ثلث و بين ثلثة ثلثة بحسب اللفظ دون المعنى بخلاف الاشتقاق فإنه
 إذا قيل نصر مشتق من النصرو بين المشتق والمشتق منه تغير لفظي
 ومعنوي أما التغير اللفظي بينهما فن جهة الحركات والسكنات وهو
 محسوس يدرك بالضرورة وأما المعنوي بينهما فهو أن نصر الذي
 هو المشتق منه يدل على الحدث دون الزمان أو يدل على الحدث والزمان
 غير المعين ونصر الذي هو المشتق يدل على الحدث والزمان المعين
 فالحدث مع الزمان غير الحدث دون الزمان أو مع الزمان غير المعنى

ثابت بينهما بكل حال قال بعض الخو بين العدل هو ان يتلفظ
 بكلمة ويراد غير ها وليس له معنى ذلك الغير وقال الآخرون العدل
 هو اشتقاق كلمة من كلمة اخرى نحو اشتقاق عمر من عامر وثلاث من
 ثلاثة وثلاثة ورباع من اربعة والفرق بين العدل والاشتقاق
 الذي ليس بعدل هو ان الاشتقاق يكون بمعنى اخراجه عن الاول
 كالضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة من
 الصرف لانه استيق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى في الاصل
 الذي هو الضرب والعدل هو ان يريد لفظاً ثم بعدل عنه الى لفظ آخر
 ويكون السمع لفظاً والمراد غيره * قال (كثلت ومثلت) الخ (فان قيل)
 ان ثلاث ومثلت وغيرهما من الاعداد المعدولة ينبغي ان يكون كل
 واحد منهما منصرفاً لان الصفة فيها عارضة لكون المعدول في
 حكم المعدول عنه فيها عدد بحسب الوضع فالمعدول لابد ان يكون
 عدداً فيها بحسب الوضع فعلى هذه الوصفية عارضة غير معتبرة في منع
 الصرف (قلنا) سلطان المعدول في حكم المعدول عنه لكن ان لم يكن
 حكمه في جميع ما يجب له ويمتنع عنه الا يرى ان اخر معدول عن الآخر
 عند المص وكثير من الخو بين والآخر معرفة لانه معرف بلام
 التعريف واخر نكرة لوقوعه صفة للنكرة كقوله تعالى * فعدة من ايام
 اخر * فاخر صفة لا يام وهو نكرة فاخر نكرة ايضا لوجوب المطابقة
 بين الصفة والموصوف في التعريف والتكثير فلم لا يجوز ان يكون ثلاث
 ومثلت واخواتهما كل واحد منهما معدولاً عن العدد والمعدول عنه
 فيهما عدد والمعدول صفة مع ان الاسماء المعدولة عن العدد لا تنفك
 عن استعمالها في الصفات فكانه صارت الوصفية اصلية فيها * قال
 (وعمر) فان قيل (تقدير العدل في عمر يستلزم الدور والدور باطل وما يستلزم
 الباطل فهو باطل فعلى هذا عمر منصرف لانه لا يوجد فيه سوى العلمية
 والعلمية وحدها لا تمنع الصرف بيان اثبات الدور فيه ان منع الصرف

في عمر موقوف على كون عمر غير منصرف اذ لو لم يكن عمر غير منصرف لم يحتج الى تقدير العدل فيه بناء على ان العدل التقديرى هو ما يسمع منهم انهم منعوا الاسم من الصرف فاذا نظرنا فيه لم نجد فيه سوى العلية علة واحدة مما لا يستلزم في منع الصرف فيلزم علينا ان تقدير العدل فيه لئلا يلزم خرم القاعدة العربية وخلاف السماع كما سمع عنهم انهم قالوا سمعت عن عمر بنصب الرأى فنعوا عمر عن الصرف ولم يوجد فيه الا العلية والعلية لا تستقل في منع الصرف فيحتاج الى تقدير العدل لئلا يلزم احد المحذورين هما خرم القاعدة وخلاف المسموع فعلى هذا كون عمر غير منصرف موقوف على تقدير العدل فيه توقف المعلول والمسبب على العلة والسبب وتقدير العدل فيه موقوف على كون عمر غير منصرف فمع صرف عمر موقوف على منع صرفه لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء (قلنا) لانسلم ان تقدير العدل في عمر يستلزم الدور لان اتحاد جهتي التوقف شرط في لزوم الدور وجهة التوقف ههنا متعددة بيان تعددها الى تقدير العدل في عمر موقوف على تقدير العدل فيه بحسب الخارج فلا دور * قال (المعرفة شرطها ان تكون علية) (فان قيل) لان من شروط المعرفة في منع الصرف ان يكون تعريفها مستفاد من العلية لانه لو كان كذلك لينبغي ان لا يعتبر المعرفة التي تعريفها مستفاد من غير العلية في منع الصرف لان انتفاء الشرط يستدعى انتفاء الشروط ولكنه ليس كذلك فان اجمع في قولهم مررت بالقوم اجمع غير منصرف لوزن الفعل والمعرفة وتعريفه مستفاد من التأكيد لا من العلية فلا يصح ما قال المعرفة شرطها ان تكون علية (قلنا) تعريف التواكيد وغيرها من التواضع غير معسر في منع الصرف عنده فلا يخل شرطه ولا يرد النقض عليه وعلى تقدير اعتباره عنده لانسلم ان تعريف التواكيد خارج عن التعريف العلمى حتى ينتقض شرطه به بل هو راجع الى

التعريف العلمي لان الفساذ التواكيد اعلام لها كما ذهب اليه
ابو علي الفارسي * قال (التركيب شرطه العلمية) الخ (فان قيل) فعلى
ما ذكره من الشرائط للتركيب ينبغي ان يكون سيمويه ونفطويه
وعمرويه كل واحد منها غير منصرف لتحقيق الشرائط المتسيرة
في كل واحد منها لانه يصدق على كل واحد منها انه مركب
من اسم وصوت وعلم وان لا يكون باضافة ولا باسناد لكنه ليس
كذلك (قلنا) الجواب ان كل واحد من سيمويه ونفطويه
وعمرويه وامثالها مما هو مركب من الاسم والصوت مبنى وكلامه
في المعربات وكون الاسم غير منصرف فرع كونه معربا فاذا امتنع
الاعراب من اصله امتنع منع الصرف * قال (وجميع الباب باللام
او الاضافة ينجر بالكسر) (فان قيل) جميع باب ما لا ينصرف
اذا اضيف او دخله اللام هل يصير منصرفا ام لا (قلنا) فيه ثلثة
مذاهب مذهب البعض انه يصير منصرفا لان اللام والاضافة كل
منهما من خواص الاسم فاذا وجدت واحدة منهما في غير المنصرف
فقد ضعفت مشابهته بالفعل ورجع الى اصله الذي هو الصرف فيصير
منصرفا قال بعضهم انه غير منصرف عملا بالعتين وقال الآخرون
ينظرونه ان زال احد السبيين من الاسباب المانعة من الصرف بدخول
اللام او الاضافة فيه يصير منصرفا كما جد عملا بالاصل السلام عن
المعارض وان لم يزل واحد منهما يكون غير منصرف كما جدوا براهيم
وعمران وطلحة وزينب وغيرها عملا بالمقتضى اعني العتين او واحدة
تقوم مقامهما (فان قيل) فعلى مذهب من قال انه يصير منصرفا
بدخول اللام او الاضافة بناء على ان اللام والاضافة من خواص
الاسم فهل يصير منصرفا بدخول سائر الخواص من الاسناد اليه
وحروف الجر وغيرهما كذلك ام لا (قلنا) لا لان تأثير اللام والاضافة
في الاسم الغير المنصرف اقوى من تأثير الاسناد وحروف الجر وغيرهما
فيه لان اللام والاضافة تجعلان التكررة معرفة بخلاف الاسناد اليه

وحرف الجر (فان قيل) قوله وجيع الباب باللام او الاضافة بنجر
 بالكسر مناقض لقوله من قبل وحكمه ان لا كسر ولا تنوين (قلنا)
 التوفيق بين القولين على مذهب من قال ان غير المنصرف لا يصير
 منصرا فاسبب دخول اللام او الاضافة فيه هو ان مراده في قوله وحكمه
 ان لا كسر ولا تنوين ان لا يدخل الكسر وحده ولا ان الكسر ليس بمنوع
 عن دخوله في غير المنصرف بل المنوع عن الدخول فيه تنوين التمكن
 وانما منع الكسر عن الدخول فيه بناء على ان الكسر مستثبع للتنوين
 فاذا لم يدخل التنوين فيه بسبب اللام او الاضافة ويجوز ان يدخل
 فيه الكسر وانما لم يدخل التنوين فيه بسبب اللام او الاضافة لان
 بين اللام او الاضافة وبين التنوين منافاة فاذا دخلت احدهما فيه
 لم يدخل الاخرى فيه بناء على ان كل واحدة منهما مختصة للاسم
 فاذا دخلت احدهما في الاسم وتم الاسم بما استغنى الاسم عن دخول
 الاخرى فلو دخلت الاخرى فيه لكان دخولها ضايعا لافادة فيه
 ولان الجمع بين الاضافة وبين التنوين في كلمة واحدة جمع بين المتنافيين
 بيان الثاني بينهما ان الاضافة مشعرة بالاتصال من ان الاسم المضاف
 متصل ومرتب بما بعده من المضاف اليه والتنوين مشعرة بانه
 منفصل ومنقطع عما بعده فلو اجتمعا في اسم واحد للزم الجمع
 بين الاتصال والانفصال او نقول ان مراد المص من قوله وحكمه
 ان لا كسر ولا تنوين هو ان لا يدخل الكسر والتنوين على
 غير المنصرف اذا لم يستعمل غير المنصرف باللام او الاضافة اما
 اذا استعمل باحد هما فيجوز دخول الكسر عليه دون التنوين ولهذا
 قال ههنا وجيع الباب باللام او الاضافة بنجر بالكسر فلا مناقضة
 بين قوله في الموضوعين على ما قرناه وكذا لا مناقضة بين قوله
 على مذهب من قال انه غير منصرف اذا دخله عليه اللام واضيف
 يصير منصرفا فيجوز دخول الكسر عليه * قال (المرفوعات)

مطلب على بحث
 المرفوعات

(فان قيل) لمقدم ذكر المرفوعات على المنصوبات والمجرورات
(قلنا) لان المرفوع اصل بالنسبة الى المنصوب والمجرور بناء على
ان الكلام يتم بذكر المرفوع فيه دون ذكر المنصوب والمجرور
ولا يتم بذكر هما فيه دون ذكره تقول قام زيد وزيد قائم فيتم الكلام
ولا يحتاج الكلام في الاتمام الى ان يقال قام زيد قياما حسنا في الدار
قام الامير يوم الجمعة ولا زيد قائم يوم السبت (فان قيل) تعريف
المرفوعات فاسد لاشتماله على تذكير الضمير وتأنيث المرجع اليه ولا بد
ان يكون الضمير على وفق المرجع اليه لان المضمرا وضع لتكلم
او مخاطب او غائب تقدم ذكره فيبين الضمير وبين المرجع اليه
المتقدم الذي ذكر هو هو فالضمير عبارة عنه فهو في قوله المرفوعات
هو ما شتمل راجع الى المرفوعات والمرفوعات مؤنثة وهو مذكر فلم
لم يقل المرفوعات هي ما شتمل ليكون الضمير على وفق المرجع
اليه (قلنا) تذكير الضمير مع تأنيث المرجع اليه في مثل هذه الصورة جائزة
وذلك لانه توسط بين المذكر والمؤنث ومما توسط الضمير بين المذكر
والمؤنث فيجوز لك تذكير الضمير بالنسبة الى المذكر وتأنيثه
الى المؤنث فلفظ هو مذكر ودو متوسط بين المرفوعات مؤنث لانهما جمع
وكل جمع مؤنث وبين ما في ما شتمل وما يذكروا فيجوز لك تذكيره بان يقول
هو وتأنيثه بان يقول هي باعتبار الحالين ونظيره قولهم الكلام يسمى هو
جمله وتسمى هي جملة بالياء والتاء نظر الى الكلام والجملة فيجوز
ان يقول الكلام يسمى هو جملة نظر الى لفظ الجملة لان لفظ الجملة مؤنث
والضابط فيه ان كلا لفظين وضع الذات احدهما مذكر والاخر مؤنث
وتوسطا بينهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره وكذا الكلام في تعريف
المنصوبات والمجرورات فلا اعيد مباحث الضمير في تعريفهما
لما علمناهما ههنا (فان قيل) تعريف المرفوعات بقوله هو ما شتمل على
علم الفاعلية تعريف الشيء بنفسه لانه عرف المرفوع بعلم الفاعلية وعلم

الفاعلية الرفع لقوله من قبل فالرفع علم الفاعلية فيكون الرفع معرفا
 للرفع (قلنا) لانم ان الرفع جزء من المرفوع حتى يكون معرف المرفوع
 معرفا للرفع بل الرفع عرض من عوارض المرفوع والمرفوع جوهر
 ومحله ولئن سلمنا ان الرفع جزء من المرفوع ومعرف له لكن لانم
 انه معرف لنفسه لجواز ان يكون الرفع معلوما في علم اللغة ومعرفا لباقي
 اجزاء المرفوع فلا يكون معرفا لنفسه لجواز ان يكون الرفع معلوما في
 علم اللغة ومعرفا لباقي اجزاء المرفوع فلا يكون معرفا لنفسه او يقول
 ان الرفع معرف للمرفوع لكن لانم انه يلزم منه ان يكون معرفا لنفسه
 لجواز ان يكون معرفا للمجموع والمجموع من حيث انه مجموع مغاير
 لكل واحد من اجزائه فلا يكون معرف المجموع من حيث انه مجموع
 معرفا لاجزائه ولقائل ان المجموع من حيث انه مجموع عبارة عن الاجزاء
 المتجمعة فاذا كان معرفا للمجموع الاجزاء المتجمعة كان معرفا للجزء
 الذي هو الرفع فيكون معرفا لنفسه ويمكن ان يجاب عنه بوجهين
 الاول ان يقول سلمنا ان المجموع من حيث انه مجموع عبارة عن الاجزاء
 المتجمعة وسلمنا ان الرفع جزء من مجموع الاجزاء المتجمعة لكن لانم انه
 معرف لنفسه لكونه بعضا من مجموع الاجزاء المتجمعة لجواز ان يكون
 الرفع الذي هو بعض من مجموع الاجزاء المتجمعة معلوما في علم اللغة
 ومعرفا لباقي الاجزاء كما مر انفا فلا يكون معرفا لنفسه والثاني ان
 مجموع الاجزاء بها وجودان وجود واحد من قبل الاجتماع ووجود
 حالة الاجتماع وانضمام بعض الاجزاء مع بعض التي هي هيئة اجتماعية
 فوجودها قبل الاجتماع والانضمام مغاير لوجودها بعد الاجتماع
 والانضمام اذ الرفع بدون المرفوع مغاير للرفع مع المرفوع فالرفع الذي
 هو معرف للمرفوع هو رفع مجرد بدون المرفوع والرفع الذي هو رفع
 مع المرفوع والمغايرة بينهما ثابتة ولقائل ان يقول الرفع لا ينفك
 عن المرفوع في الوجود الذهني والخارجي اذ الرفع كالعرض والمرفوع

كالجواهر والمحل وانفكاك العرض عن الجوهر الحال عن المحل في الوجود الذهني والخارجي، تمتع لان العرض هو موجود في موضوع وموضعه الجوهر والمحل اذا كان الرفع كالعرض فلا بد له من موضوع وموضعه الجوهر والمحل ولم رفوع فلا ينفك الرفع عن المرفوع فكيف يصح ان يقال للرفع وجدان وجداني اى اقل اجتماعه مع المرفوع ووجود حالة الاجتماع معه * قال (فنه الفاعل وهو ما استند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به) (فان قيل) لم يقدم المص تعريف الفاعل على تعريف سائر اقسام المرفوعات (قلنا) انما قدمه بناء على ان الرفع للفاعل بالاصالة وبما عداه من المبتدأ والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا وغيرها بالتبعية والتفعل لشبهها بالفاعل ولان عامل الفاعل فعل او شبهه ولفظي وعامل غير الفاعل معنوي او حرف والفعل وشبهه هو عامل لفظي وهو اقوى من العامل المعنوي او الحرف واصل بالنسبة الى الفاعل المعنوي او الحرف واصل بالنسبة اليهما فكذلك معمولهما واقوى منهما وما هو اصل او اقوى فهو بالتقدم اولى (فان قيل) قوله وقدم عليه اى وقدم الفعل وشبهه على الفاعل منقوض لقوله تعالى ونحل طامعها هضم بجر هضم فان طلعهما فاعل لهضم ومقدم عليه وهضم شبه الفعل منقوض ايضا بما اشهد سبويه * صددت فاطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود * فوصال مرفوع بانه فاعل يدوم ومقدم عليه بقول امرى القيس يدوم * فضل لنا يوم يريد بنعمة * فقل في مقيل نحسه متعيب * اراد متعيب نحسه فنعيب اسم فاعل ونحسه فاعل له مقدم عليه (قلنا) اجيب عن الاول بانه لانم ان طلعهما فاعل هضم بل فاعل فعل مقدر يستدل عليه بهضم تقديره ونحل هضم طلعهما هضم وعن الثاني ان رفع وصال بقل وما زائدة ويدوم صفة لوصال تقديره وقد وصال دائم على طول الصدود وعن الثالث

ان نحسد مرفوع بفعل مقدر دل عليه متغيب تقديره متغيب نحسه
متغيب اول قول ما ذكر في البيت من ضرورات الشعر وكلامه في السعة
والاختيار فلا يراد انقص (فان قيل) ينبغي ان يكون الفاعل مقدما
على الفعل لان الفعل يصدر عن الفاعل فلا بد من وجود الفاعل اولا
حتى يصدر عنه الفعل فكما ان الفاعل في الوجود والطبع مقدم على
الفعل فكذلك جدير بان يكون مقدما على الفعل في الوضع والترتيب
ايضا ليكون ما في الوضع والترتيب مطابقا لما في الوجود والطبع (قلنا)
اجيب عنه بوجوه الاول انه لا يتم ان الفاعل هو الذي يصدر عنه الفعل
فقط بل الفاعل عند النحويين ما ذكره المص وهو ما اسند اليه الفعل
او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به سواء صدر عنه الفعل ثم قام زيد
اولم يصدر نحو قرب الجدار ومات زيد ولم يضرب عرو وما قسم
ان الفاعل هو الذي يصدر عنه الفعل عند اهل اللغة والكلام لا عند
النحوي والفاعل عند النحوي اعم من ان يصدر افعلا عنه اولم يصدر
فاية ما في الباب ان بعض الفاعل يستحق التقديم وهو ما يصدر عنه
الفعل لا جميعه بالدليل الذي ذكرتموه ولقائل ان يقول اذا كان بعض
الفاعل مستحقا للتقديم فلا بد من تقديمه والبعض الاخر وان لم يستحق
التقديم ولكنه قدم ذلك البعض ايضا طردا للباب لتلايلهم الفصل
والفرقة اذ لا قائل بهما وعورض بان بعضه لا يستحق التقديم وهو الذي
لم يصدر عنه الفعل بل اسند الفعل فلا يقدم ذلك البعض لعدم استحقاقه
ورجح بان استحقاقه التقديم امر وجودي والاستحقاقية امر عدي
فترجح جانب الوجود اولى من جانب العدم الثاني انما قدم الفعل على
الفاعل لان الفاعل محكوم عليه وقد يكون الفاعل في بعض المواضع
نكرة نحو قام رجل فقدم الفعل لتلايكون المحكوم عليه نكرة مخصصة
اذ تقديم الحكم يفيد اختصاص المحكوم عليه وحل عليه ما يكون
الفاعل معرفة نحو قام زيد في التقديم وقدم الفعل على الفاعل في الجميع

طردا للباب الثالث ان الفعل عامل والفاعل معمول ورتبة الفاعل
 التقديم على المعمول فكذلك قدم عليه (فان قيل) تعريف الفاعل لبس
 بجامع خروج بعض الفاعل عنه نحو زيد في لم يضرب زيد فانه يصدق
 عليه انه فاعل مع انه لم يسند اليه الفعل بل سلب الاسناد عنه (قلنا)
 لان سلب الاسناد عنه بل اسند اليه الفعل لان المراد بالاسناد
 النسبة اليه والنسبة اعم من ان تكون ايجابية او سلبية وههنا لم تكن
 النسبة ايجابية لكنها سلبية * قال (وان احد من المشركون) الخ
 (فان قيل) ان في وان احد حرف الشرط ومدخول حرف الشرط
 لا بد ان يكون فعلا فكيف يصح دخولها ههنا على اسم وهو احد
 (قلنا) لان ان مدخول حرف الشرط ههنا اسم بل مدخولها
 فعل مقدر مفسر باستجارك تقديره وان استجارك احد من المشركون
 استجارك في حذف استجارك الاول لدلالة الثاني عليه لكون استجارك
 الثاني مفسر الاول مع الثاني للزم الجمع بين المفسر والمفسر وهو
 مستكره عندهم ومستعجن لديهم فاستجارك الاول مقدر والمقدر
 كالمفوض عندهم وما قلتم ان مدخول حرف الشرط لا بد ان يكون
 فعلا ان اردتم بالفعل المفعول فلا تم اذ هو عين النزاع وان اردتم به
 مطلق الفعل اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا فلا رد كما ذكرناه
 * قال (وقد يحذفان معاني مثل نعم لمن قال اقام زيد) اي وقد يحذف
 الفعل والفاعل معا اذا وجدت قرينة دالة عليهما جيا ووجدا ما يقوم
 مقامهما كما اذا سأل منك احد عن قيام زيد فقال اقام زيد قلت في
 جوابه نعم قام زيد فلفظ نعم يقوم مقامهما وسؤال السائل قرينة دالة
 عليهما (فان قيل) هل يجوز لك ان تقول في جوابه نعم على تقدير نعم زيد
 قائم اذ المعنى في صورتين واحد وهو نسبة القيام الى زيد ام لا (قلنا)
 لان السؤال كلن بالجملة الفعلية لا بد ان يكون الجواب ايضا بالجملة الفعلية

ليكون الجواب مطابقا للسؤال * قال (واذاتنازع الفعلان ظاهرا
 بعدهما) الخ اعلم ان التنازع في اللغة تفاعل من النزاع وفي الاصطلاح
 هو ان يتوجه العاملان او اكثر الى معمول واحد او اكثر وهذا
 التعريف فرضي واجود مما ذكره المص اذ تعريفه مقدوح يرد عليه
 سؤالان ولا يرد على هذا التعريف ما يرد على تعريفه وانما ذكر ذلك
 السؤالان مع جوابهما من المص قال المص واذاتنازع الفعلان ولم يقل
 واذاتنازع العاملان والتنازع قد يكون بين الفعلين نحو ضربت
 واكرمت زيدا وقد يكون بين اسم الفاعل نحو زيد ضارب ومكرم
 عمر افلو قال واذاتنازع العاملان لكان اشمل وافيد ويتناول كلا النوعين
 بخلاف ما اذا قال واذاتنازع الفعلان فانه يختص باحد النوعين وهو
 ما اذا كان التنازع بين الفعلين انما قال واذاتنازع الفعلان ولم يقل
 اذا تنازع العاملان لان الفعل اصل في العمل واسم الفاعل واسم
 المفعول وغيرهما من المشتقات انما يعمل بسبب مشابهتهما الفعل فكان
 عمل المشتقات راجع الى عمل الفعل ومشبهها (فان قيل) لم قال
 واذاتنازع الفعلان او اكثر لان التنازع كما يقع بين الفعلين فكذلك
 يقع بين اكثرهما كقولك ضربت وسميت واهنت زيدا ولو قال او اكثر
 لكانت عبارته اعم واشمل ولدخل فيها تنازع الفعلين او اكثر (قلنا)
 وانما قال واذاتنازع الفعلان ولم يقل واذاتنازع الفعلان او اكثر لانه
 لا يتصور التنازع الا بين الفعلين فصاعدا فاخذ بالاقل ووقوع
 التنازع بين الفعلين لا ينافي وقوعه بين اكثر فيجوز وقوعه بينهما
 وبين اكثر منهما اذا تخصص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم
 عماعداه ولقاتل ان يقول سلنا ان عبارته لا تنافي جواز وقوع
 التنازع بين اكثرهما لكن لا يفيده لابعضه وكلامنا في عدم عبارته
 ذلك لافي منافاته اياه بخلاف ما لو قال او اكثر يعلم من عبارته جواز
 وقوع اقتصاره بين اكثرهما (فان قيل) لم قال ظاهرا بعدهما ولم يقل

معمول بعدهما ليشمل معمولا ظاهرا او مضرا لان المعمول اعم
من ان يكون ظاهرا او مضرا او ما القادة في تفسير المعمول بالظاهر
(قلنا) انما قال ظاهر بعدهما ولم يقل معمولا بعدهما لانهما لو تنازعا
مضرا بعدهما لم يكن العمل لاحدهما دون الآخر ولم يترتب الحكم
المدكور عليه بل يستويان في جواز الاضمار فيقالى للمتكلم نصرت
واكرمت وللمخاطب نصرت واكرمت وللغائب نصرت واكرمت
فيضم في كل واحد من الافعال مستترا او بارزا متصلا بحسب
اقتضائه ولا يقول ان كل واحد منهما يتوجه الضمير الذي هو في
الفعل الآخر (فان قيل) قد ثبت بالاتفاق منهم في الفعل جواز
مثل ما ضرب واكرم الانا والانت والاهو فانهما فعلاان وجهها
الى مضمر وتنازعا في الامثلة الثلاثة وذلك المضمر المنوجه اليه يصلح
ان يكون معمولا لكل واحد مما يتوجه لصلاحية الظاهر وقد عمل احد
الفعلين في ذلك المضمر دون الآخر وفاعل الآخر مضمر فليضع بمثل
هذا وانتم قلتم اذا تنازعا مضرا استويا في صحة الاضمار ويجب
لاحدهما ما يجب للآخر (قلنا) لانم ان فاعل الآخر مضمر لانه لو كان
كذلك لكان تقديره ما ضربت واكرم الانا وما ضربت واكرم الانت
وما ضربت واكرم الاهو ووج بعد المعنى بل يقول هذا الكلام محمول
على الحذف تقديره ما ضرب الانا وما ضرب الانت وما اكرم الا
انت وما ضرب الاهو وما اكرم الاهو فحذف ذلك من احدهما تخفيفا
للدلالة الاخر عليه فمعمول احدهما محذوف لا مضمر حتى يكون من هذ
الباب وشرط تنازع الفعلين ان اعلمت الثاني وقد اقتضى الفعل الاول
الفاعل اضمرت الفاعل في الاول دون اضماره فيه فتكون هذه المسئلة على
مذهب الكسائي من باب تنازع الفعلين ولم يحتز المص مذهب الكسائي
حتى يرد بها النقص على قوله حيث قال ظاهر بعدهما * قال (والفعل
على المخار الا ان يمنع مانع فظهر) آه اى وان اعلمت الفعل الاول والفعل

الثاني يقتضى المفعول فالمختار عند المص اصمار المفعول الفعل الثاني
مع جواز حذفه الا ان يمنع مانع من اصمار المفعول وحذفه فيظهر
المفعول وقد مثل المص في شرح الكافية بمثل حسبي وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا فان قيل المثال الذى ذكره غير مستقيم لانه
ليس من هذا الباب في حسبي و يقتضى مفعولا مفردا وحسبتهما
يقتضى مفعولا ثنية وان منطقتا مفردا وهو لا يصلح الا ان يكون معمولا
ومفعولا لحسبي دون حسبتهما وتنازع الفعلين هو ان يتوجه
الاعمالان معمولان بعد هما يصلح ان يكون ذلك معمول معمول لالكل
واحد منهما وهذا لا يصلح الا احدهما فكيف يجوز له ان يمثل بمثل غير
صحيح (قلنا) المثال الذى ذكره مستقيم لان حسبي وحسبتهما في
في قولك حسبي وحسبتهما الزيدان منطلقا الذى هو اسم الفاعل
من غير النظر الى كونه مفردا او ثنية وافراده وتثنيته انما تكون بحسب
العمل فان اعلمت الاول ذكرته مفردا وان اعلمت الثاني ذكرته ثنية
ليطابق المفعول الثاني الاول فيها * قال (وقول امرئ القيس كفاي
ولم اطلب قليل من المال * ليس منه لفساد المعنى) اى ليس هذا المعنى
من باب تنازع الفعلين لفساد المعنى وفساد المعنى هو التناقض فان قيل
التناقض انما يلزم على تقدير ان يكون الواو في ولم اطلب
واو العاطفة اما اذا كانت الواو واو الحال فلا يلزم التناقض
كما ذكره المصنف في شرح الفصل فالواو في ولم اطلب يحتمل
ان تكون عاطفة ويحتمل ان يكون واو الحال والتناقض اصل من
الاصول واثبت الاصل بالمحتمل غير جائز (قلنا) اجيب عنه بجوابين
الاول ان هذا مشترك الا ان لا نقول لولم تحمل الواو على انها عاطفة
وتحمل على انها واو الحال حتى يلزم عنه اثبات الاصل تنازع الفعلين في
هذا البيت يلزم ايضا اثبات الاصل بالمحتمل لان التنازع اصل من اصول
القرينة الواو في ولم اطلب يحتمل ان تكون عاطفة ويحتمل ان تكون

واو الحال فلا يجوز انبات الاصل بالتمثل بعين ما ذكرتم فاهو جوابكم
 عنه فهو جواب عما عن هذا والوجه الثاني ان استعمال الواو
 في العطف اكثر واغلب من استعمالها في الحال بدليل استقراء
 كلام العرب فحمل الواو في ولم اطلب على ما هو اكثر اولى من حملها
 على غيره ولان الواو اذا كانت للحال فلا تخ شائبة العطف ودو العكس
 * قال (مفعول مالم يسم فاعله) الخ (فان قيل) تعريف مالم يسم فاعله
 بما ذكره المص تعريف الشيء بنفسه لانه عرف مفعول مالم يسم فاعله
 بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه والمفعول الذي حذف
 فاعله واقيم هو مقامه هو مفعول مالم يسم فاعله وتعريف الشيء
 بنفسه باطل ولان معرفة المحدود الذي هو مفعول مالم يسم فاعله
 موقوفة على معرفة الحد وهي اجزاء المفعول الذي حذف فاعله
 فتكون معرفة المفعول موقوفة على معرفة المفعول فيلزم منه توقف
 الشيء على نفسه (فلنا) اجب عن الاول بانه لانما تعريف الشيء
 بنفسه بل تعريف الشيء بما هو مساو للعرف وبذلك لان مفعول
 الذي حذف فاعله واقيم هو مقامه معرف لمفعول مالم يسم فاعله
 ومساو له لان نفسه وعن الثاني انه عرف لمفعول مالم يسم فاعله
 الاصطلاحى بالمفعول اللغوى فلا يرد التقص (فان قيل) لا يغرض
 حذف الفاعل واقيم المفعول مقامه (قلنا) الاغراض شتى وهى اما
 العلم بالفاعل نحو خلق الانسان فانك تعلم ان خالق جميع الاشياء هو الله
 تعالى واما الجهل بالفاعل مثل ان تجد زيدا مقتولا ولا يعلم قاتله فتقول
 قتل زيد واما الاحقار وهو ما اذا شتم اليتيم الامير فلا تذكر شتمه
 لاحقاره واما للتعظيم وهو اذا قطع الامير يد اللص وانت لا تريد
 ذكر الامير لتعظيم لانه امتثل بامر لا يليق به مباشرة بنفسه فتقول
 قطع اللص واما لا يشار غرض السامع فانه قد يكره السامع ذكر الفاعل
 اما لعداوته اياه او لئلا تعرفه غيره او يكون غرضه متعلقا بذكر المفعول

فقط واما الاختصار كقوله تعالى * وغيض الماء وقضى الامر * ولا يكون
الاختصار الا حيث يكون الفاعل معلوما واما الابهام المتكلم الفاعل
على السامع واما للتوافق وهو ان يريد به توافق حرف الروى في البيت
فيما قبله كقول الشاعر * وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحورر مادا
بعداذ هو ساطع * وما المال والا هلون الا ودبعة * ولا بدوما ان ترد
الودابع * فلو سمي الفاعل لنصب الودابع والروى مرفوع قبله
واما الاستفهامه الوزن وهو كقول الشاعر * ان التي زعت فوادك
ملها * خلقت هوالك كما خلقت هو الها * فانه لو قال خلقها الله
هوالك كما خلقت هو الها لان كسر الوزن ولم يصح الافاعيل المستعمل في
تقطيع البيت واما التقارب رعاية السجع كقولهم اكثر الفضال وقبل
الرجال وسلب المال فلو ذكر الفاعل في السجع الثاني والثالث لنصبه
ولم يتفق الاعراب واما المجرد استفامة الوزن كقول الشاعر *
* انا ان حص يوم الردع انفسنا * ولونام بها في الامن اعيننا *
فلو سمي الفاعل لقال نفساها * قال (واذا وجد المفعول به تعين
له لقيامه مقام الفاعل) الخ (فان قيل) هذا منقوض بقول الشاعر
* ولو ولدت فقيرة جروكلب * لسب بذلك الجر والكلابا *
(قلنا) اجيب عنه بجوابين الاول انه مردود عنه بالبصريين لكونه
خارجا عن القياس واستعمال الفصحاء الثاني انه يحتمل ان يكون بسب
ام او جواب لو محذوف تقديره قلنا سب * قال (المبتدأ هو
الاسم المجرد) الخ (فان قيل) تعريف المبتدأ منقوض بقولهم تسمع
بالمعدي خير من ان تراه فتسمع مبتدأ وليس باسم ولا صفة مشبهة
ما ذكره بل هو فعل مضارع وخير من ان تراه خبره (قلنا) اجيب عنه
بان تسمع بالمعدي وفي تقدير ان تسمع وان تسمع في تأويل سماعك
بالمعدي فخذت ان وهي مراده على ان الكسائي روى هذا البيت مع ان
فان مع مدخولها الذي هو تسمع في تأويل المصدر الذي هو سماعك

وتقدير الكلام سماك بالمعدي خير من ان تراه فلما حذف ان ارتفع
 الفعل على ما كان في الاصل وحذف ان عن الفعل كثير شائع كما قال الله
 تعالى * اغفِرْ لِهٖ تَأْمُرْنِيْ اَعْبُدُهَا الْجَاهِلُونَ * اى تأمر ونى ان اعبد
 فلما حذف ان ارتفع الفعل فعلى هذا الامة وجه النقص المذكور (فان
 قيل) تعريف الشئ لاجل ماهية المرف واول التشكيك والتشكيك
 ينساقى التعريف فكيف يصح منه احدا وفي تعريف المبتدأ بقوله
 او للصفة الواقعة (قلنا) الجواب عنه قد سبق وهو ان لفظة او في
 مثل هذه الصورة للتوبيخ للتشكيك اى المبتدأ ما كان على احدهذين
 التوعين تحرير المعنى ان التردد في المحدود لافى الحد * قال (والخبر هو
 المجرد) الخ (فان قيل) تعريف الخبر منقوض بالفعل مثل زيد يقوم
 فانه يصدق عليه انه مجرد مسند مغاير للصفة المذكورة وليس بخبر ف تعريف
 الخبر بما ذكره غير مانع لدخول ما ليس منه فيه (قلنا) اجيب عنه
 بجوابين الاول ان مراد المص بالسند قوله الخبر هو المجرد المسند به
 المسند الى المبتدأ والقول المضارع مسند الى الفاعل فلا يرد
 النقص الثاني ان مراده بالمجرد صفة وهو وصفه محذوف
 وهو الاسم المجرد الخ لان المبتدأ والخبر كل واحد منهما من اقسام
 المرفوعات وترك ذكر الاسم اعتمادا على فهم المتعلم (فان قيل) يلزم من هذا
 الجواب ان لا يكون الفعل خبرا للمبتدأ لكن قد يكون جزأه مثل زيد
 يقول ويقول خبره (قلنا) اجيب عنه بان خبر المبتدأ الفعل مع الفاعل
 لا الفعل وحده والفعل مع الفاعل جملة والجملة من حيث هي جملة
 اسم فعلى هذا خبر المبتدأ اسم (فان قيل) اى يقتضى رفع المبتدأ والخبر
 (قلنا) كونهما مشابهي للفاعل يقتضى رفعهما (فان قيل) اما المشابهة
 بينهما وبين الفاعل (قلنا) اما المشابهة بين المبتدأ والفاعل كون كل
 واحد منهما مسندا اليه فكما ان الفاعل مرفوع فكذلك المبتدأ
 واما المشابهة بين الخبر والفاعل كون كل واحد منهما جزأنا فكما

مطلب العامل
في المبتدأ ما هو

ان الفاعل مرفوع فكذلك خبر المبتدأ (فان قيل) ما العامل
في المبتدأ والخبر (قلنا) فيه خلاف بين الكوفيين والبصريين
فذهب الكوفيون الى انهما مترافعان بمعنى ان المبتدأ عامل في الخبر
والخبر في المبتدأ وذهب البصريون الى ان المبتدأ يرتفع بالابتداء
وهو كون المبتدأ اسما مجردا عن الصوامل اللفظية ليسند اليه الخبر واصفه
واقعة بعد حرف النفي والفاء الاستفهام رافعة لظاهر واما الخبر
فقال قوم من البصريين انه مرفوع بالابتداء وحده ايضا وقال
الاخرون منهم انه مرفوع بالابتداء والمبتدأ جميعا ولكل واحد
من الفريقين من الكوفيين والبصريين على مذهبوا اليه دلائل وحجج
ومناقضات وجواباتها وانا اذكر جلستها واشير الى مذهب الكوفيين
وحججهم ودلائلهم ومناقضاتهم تعدد الى مذهب البصريين وحججهم
ودلائلهم ومناقضاتهم نقلنا (فان قيل) لا غنى لكل واحد من المبتداء
والخبر عن الآخر ولا يتفك احدهما عن الآخر فيكون كل واحد
منهما عاملا في الآخر (قلنا) عدم انفكاك احدهما عن الآخر
لا يوجب ان يكون كل واحد منهما عاملا في الآخر فان الفعل
والفاعل لا يتفك احدهما عن الآخر وليس الفاعل عاملا في الفعل
(فان قيل) نظايره ثابتة في الكلام الفصح كقوله تعالى * ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى * فنصب ايا تدعوا وجرم تدعوا بايا وكذلك
قوله تعالى ايمان تكونوا يدرككم الموت * فابتداء منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوا
بايانا (قلنا) لان الفعل الذي يدعوا او يكونوا مجزوم بايانا وابتداء
مجزومان بان الشرطية المحذوفة وانما جاز حذف ان لكونهما يابنين عنها
ويتضمن معناه لان اسماء الشرط انما عملت من جهة تضمنها معنى ان
(فان قيل) هما عاملان بالاستقلال اذ الاصل عدم حذف ان وعدم
تضمن معناها (قلنا) لان اسمي انهما عاملان بنفسهما لانه لو كان كذلك
لزم كون الشيء الواحد عاملا ومعمولا من جهة واحدة وهو محال

مطلب على ان اسماء
الشرط انما عملت
لتضمنها معنى من

(وانما)

وأما قلنا أنه يلزم منه كون الشيء الواحد تاملا ومعمولا من جهة واحدة
 بناء على أن الكلمة أعني تدعوا من حيث أنه فعل عامل في أيا من هذه
 الحثية معمول لا يابو كذلك أيا عامل في تدعوا من جهة أنه اسم ومن هذه
 الجهة معمول ليدعوا وهو محال وكذا الكلام في أينما تكونوا بل نقول
 أن أسماء الشروط إنما عملت من جهة تضمنها معنى أن وكانت معمولة
 من جهة معنى الاسم فاحتاجت الجهتان ولأنه لو كان كل واحد
 منهما عاملا في الآخر فن حيث أنه عامل يجب تقديمه على المفعول
 ومن حيث أنه معمول يجب تأخير عنه فيلزم منه كون الشيء الواحد
 مقدما ومؤخرا في حالة واحدة وهو محال (فان قيل) وجب تقديم العامل
 على المفعول ممنوع لجواز قولك ضربت فضربت عامل في زيد مع أنه
 مؤخر عنه (قلنا) انفرق بين الصورتين ظ وهو أن في ضربت زيدا
 ضربت فعل والفعل عامل قوى يعمل بتقديم المفعول وتأخيره بخلاف
 المبدأ والخبر فأنهما اسمان والأصل في العمل الأفعال فافترقا
 (فان قيل) العامل في زيدا ضربت فعل مع الفاعل لا متاع خلوا الفعل
 عن الفاعل والفعل مع الفاعل جملة والجملة من حيث أنها جملة اسم
 (قلنا) لأنم أن العامل فعل مع الفاعل بل العامل الفعل وحده وهو
 أيضا عامل في الفاعل ولئن سلمنا أن العامل الفعل مع الفاعل لكن ههنا
 بجزء العامل فعل والفعل عامل قوى فيعمل بتقديم المفعول بخلاف
 المبدأ والخبر فأنهما اسمان (فان قيل) الخبر قد يكون جملة فعلية نحو زيد
 ذهب أبوه فشطرها ففعل في قوى في العمل فيعمل بتقديم المفعول كالفعل مع
 الفاعل في مثل زيدا ضربت (قلنا) معارض بأنه قد يكون جملة اسمية
 فاجراؤها أسماء مثل زيدا أبوه قائم فلا يعمل بتقديم المفعول على الصفة
 في العمل فالدليل الذي ذكرتموه يدل على الجزئي (فان قيل) تقديم العامل
 وسبقه على المفعول غير واجب فان الماء الحار الباردا جريا اختلاطا وامترا
 جايكسر كل واحد منهما سورة الآخر ويعمل كل واحد منهما في الآخر

ويؤثر فيه مع تقديم احدهما على الآخر وعدم سبق تأثير احدهما في الآخر
 (قلنا) الفرق بين الصورتين فان الماء البارد والحار اذا اختلطا وامتزجا
 بهن بين اجزائهما وضع وترتيب محسوس حتى يتصور فيه التقديم والتأخير
 بل بمترج اجزاء المائتين بالآخر حيث يمنع التمييز بين اجزائهما بخلاف
 المبتدأ والخبر فان بين اجزائهما وضع وترتيب محسوسا حتى يتصور فيه
 التقديم والتأخير ولانه لو كان كل واحد من المبتدأ والخبر عاملا في الآخر
 كما ذكره لم يصح دخول العامل عليهما لبقاء الافتقار الذي جعلوه
 حلة للعمل معهما وتوارد العاملين على معمول واحد لكنه صحيح كقولنا كان
 زيد قائما اجاب عنه الكوفيون بان كلامنا في انهما متزافان فانه لم يدخل
 عليهما شيء من التواسخ اما اذا دخل فلا كلام فيه (فان قيل) كون
 المبتدأ مجردا عن العوامل اللفظية ليسند اليه الخبر والصفة الواقعة بعد
 حرف النفي والفاء الاستفهام رافعة لظاهرا وكونه مجردا عن العوامل
 اللفظية ليسند الى المبتدأ او معنوى والامر المعنوى لا يصلح ان يكون
 عاملا في المبتدأ والخبر لان العامل المعنوى غير مختص بالاسم بل
 يكون في الفعل المضارع ويرتفع المضارع به فاذا كان العامل المعنوى
 مشتركا بين الفعل المضارع والاسم كان ضعيفا في العمل فلا يعمل
 في المبتدأ والخبر لان العامل اللفظي اذا كان مشترك الدخول كان
 ضعيفا في العمل ولا يعمل فالمعنوى اضعف واوولى بان لا يعمل (قلنا)
 العامل المعنوى كالعامل اللفظي والنوع الذي يدخل على الاسم
 ويرفعه غير النوع الذي يدخل على الفعل ويرفعه والنوع الاول
 مختص بالاسم لان النوع الاول كون المبتدأ مجردا عن العوامل
 اللفظية ليسند الى المبتدأ والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم
 عند سائر النحويين وكونه مجردا عن الثائب والجازم عند المص
 واحد هما خير الاخر وان اشتركا في كون كل واحد منهما عاملا
 معنويا (فان قيل) التجرد عن العوامل اللفظية امر عديم والعدم

مطلب على ان التجرد
 امر عديم والعدم
 لا يصلح ان يكون عاملا

(لا يصلح)

لا يصلح ان يكون عاملا (قلنا) لا يريد بالتجرد كون الاسم موجودا
 معه العوامل ثم يزع العوامل ويخلفها كما ان رجلا اذا تجرد عن ثيابه
 يكون تجريده اعدام ثيابه ونزعها عنه بل يريد بالتجرد ان يوثق به
 بلا عامل ولا شك ان لا تيان به بلا عامل امر وجودي ولئن سلمنا ان
 التجرد امر عديمي لكن العامل ههنا ليس تجردا فقط بل العامل هو
 التجرد مع الاسناد والجزء الثاني وجودي واذا كان كذلك لم يكن
 التجرد وحده عاملا وعله تامة لدفع بل هو جزء العلة وجزء العلة جاز
 ان يكون عديما لان عدم المانع جزء من العلة التامة وهو امر عدي
 ونقول سلمنا ان التجرد عن العوامل اللفظية امر عدي لكن لم لا يجوز
 ان يكون الامر العدي عاملا فان العامل في صناعة المحول ليس موجبا
 ولا سببا في التحقيق وليس علة في الخارج كالاغراق والاحراق
 بالنسبة الى الماء والتأويل العامل فيها اماراة وعلامة والامارة كما تكون
 لوجود الشيء تكون لعدمه كعدم السمعة لثوب من اثواب ذوات السمات
 كما امر غير مرمية واذا كان كذلك فلا يبعد ان يكون التجرد عن العوامل
 اللفظية عاملا (فان قيل) الاسناد سبب او شرط للتجرد والعدم
 لا يصير وجوديا لوجود شرطه وما قلتم ان عدم المانع جزء من العلة
 التامة التي جميع اجزاها غير وجودية وههنا جزء العلة عدي
 فلا ينظم القياس ولان العامل موجب لاختلاف اخر المعرب وسبب
 الاخراب لانه علامة وامارة حتى يجوز ان يكون عدمه (قلنا) الحق
 ان كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية مع الاسناد امر شوقي
 لان مفهوم الكون وجودي والعدي نقيضه وهو ان لا كون فيجوز
 ان يكون عاملا كما ذهب اليه البصريون وهو المخط * قال (والخبر
 قد يكون جملة) الخ (فان قيل) الجملة التي تكون خبرا عن المبتدأ أربعة
 اقسام اسمية وفعلية وشرطية وظرفية فذكر المصنف منها اثنين واهمل
 ذكر ما عداهما (قلنا) لان الجملة في الحقيقة ثنتان الاسمية والفعلية

واما الجملة الشرطية والظرفية فهما راجعتان الى الجملة الفعلية اما الشرطية فلانها فعلية لان جزء الاول منها فعل مقدر بحرف الشرط فتقييد الفعل بحرف الشرط لا يخرج عن فعليته واما الظرفية فلانها لا يخرج من ان يكون الظرف مقدرا بالفعل او باسم الفاعل فان كان مقدرا بالفعل فهو جملة فعلية وان كان مقدرا باسم الفاعل فهو لا يكون جملة بل مفردا لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد وكلامنا في الجملة (فان قيل) لم انحصرت الجملة في الاقسام الاربعة المذكورة (قلنا) لان جزء الاول من الجملة التي هي خبر المبتدأ لا يخرج من ان يكون اسما او افعالا او الجملة الاسمية والثاني لا يخرج من ان يكون مفعول الخبر حقيقة او افعالا او الظرفية والثاني الفعلية الصريحة * قال (فلا بد من عائد) الخ (فان قيل) لم قال المص فلا بد من عائد ولم يقل من ضمير كما قاله الزمخشري (قلنا) لان العائد اعم من ان يكون ضميرا وما يجري مجراه من الالف واللام نحو نعم الرجل زيد فزيد مبتدأ ونعم فعل والرجل فاعله والفعل مع الفاعل جملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ ومقدم عليه والعائد في الجملة الواقعة خبر المبتدأ اليه في هذه الصورة الالف واللام ولو قال فلا بد من ضمير يخرج مثل هذه الصورة (فان قيل) لم قال المص ان خبر المبتدأ اذا كان جملة فلا بد له من عائد (قلنا) لان الجملة مستقلة فاذا لم يكن فيها عائد اوضحير ير بطها بالمبتدأ الكانت الجملة اجنبية لا تتعلق لها بالمبتدأ وكذلك لم يجز زيد قام عمرو على ان زيد مبتدأ وقام فعل ماض وعمر وفاعله والفعل مع الفاعل جملة في محل الرفع بانها خبر المبتدأ لعدم العائد في الخبر الى المبتدأ (فان قيل) قوله ولا بد من عائد منقوض بمثل قوله تعالى * قل هو الله احد * فهو مبتدأ والله مبتدأ ثان واحد خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني مع خبره جملة في محل الرفع بانها خبر المبتدأ الاول وقد دخلت الجملة الواقعة خبر المبتدأ الاول عن عائد وضمير (قلنا)

حكم هذه الجملة حكم المفرد كقولك زيد اخوك في ان الخبر ههنا هو المبتدأ في المعنى لان الله احد عبارة عن هو الذي هو المبتدأ كما ان الاخ عبارة عن زيد في المثال المذكور وذلك ان قوله تعالى * الله احد * هو ان الشان والقصة وليس كذلك زيد ابوه منطلق فان زيدا او الجملة يدلان على معنيين مختلفين فلا بد مما يصل بينهما فاستغناء الجملة الواقعة خبر المبتدأ ههنا لا يوجب استغناء جميع الصور فكان مثل هذه الصورة مستثنى عن تلك القاعدة ولا يجهل التقص (فان قيل) فاجبه تخصيص احتياج الجملة الواقعة خبر المبتدأ الى العائد والضمير وقد احتاج المفرد الواقع خبر المبتدأ ايضا الى العائد والضمير كقولك زيد قائم وعمرو منطلق فان قائم ومنطلق كل واحد منهما خبر المبتدأ ومفرد ولا بد لكل واحد منهما من ضمير مستتر فيهما ومن عائد منهما الى مبتدأهما لان اسم الفاعل صفة مشتقة ولا بد له من الموصوف فاذا وقعت الصفة خبرا عن الموصول لا بد لها من عائد وضمير لبطها بالموصوف اذ لا بد من علاقة ورابطة بين الصفة والموصوف وانما قلنا ان قائما ومنطلقا كل واحد منهما مفرد لان كل واحد منهما اسم الفاعل مع فاعله مفرد (قلنا) الاصل في احتمال الضمير والعائد والاحتياج اليهما الجمل والافعال واحتمال اسم الفاعل الضمير واحتياجه اليه انما يكون بسبب مشابهته الفعل لدلالته على الحدث والزمان * قال (وقد يخذف) الخ اي وقد يخذف ذلك العائد من الجملة الواقعة خبر المبتدأ (فان قيل) بين قوله ولا بد من عائد وبين قوله وقد يخذف تناقض وذلك ان كل ما لا بد منه فهو واجب الذكر ويجوز تركه اصلا والالم يكن واجبا وكما يجوز تركه فهو ليس بواجب فاذا جوزنا ترك ذكره فهو لا يكون واجب الذكر فحاصل كلامه راجع الى ان العائد واجب الذكر وان العائد ليس بواجب الذكر وهل هو الاتناقض بين (قلنا) مراده من قوله

فلا بد من عائد اذا لم تكن في كلامهم قرينة الدالة على خصوصية ذلك
العائد وممراده من قوله وقد يحذف اذا كانت القرينة موجودة
فوجوب ذكر العائد مشروط بعدم القرينة الدالة عليه وجواز ترك
ذكر العائد لوجود القرينة فلا تناقض (فان قيل) لم قال المص وقد
يحذف ولم يقل وقد يضمن لان الحذف يستعمل حيث لم يكن المحذوف
مما اذا لفظا ولا معنى بل ترك ذكره نسيا منسيا والاضمار يستعمل حيث
كان ذكر المضمّر مطويا ومتروكا لفظا لكنه ممراده من حيث المعنى
والعائد ههنا وان لم يكن مذكورا لكنه ممراده من حيث المعنى (قلنا)
انما قال وقد يحذف ولم يقل وقد يضمن لان الحذف والاضمار لما اشتركا
في امر عام من حيث ان المحذوف والمضمّر كل واحد منهما غير
مذكور لجواز استعمال احدهما في مكان الآخر على سبيل الاستعارة
(فان قيل) لم قلت ان العائد ممراده ههنا ولم يكن متروكا نسيا منسيا
(قلنا) بداهة العقل شاهدة بان العائد ممراده ولم يكن متروكا نسيا
منسيا لان قولهم البرالكر بستين تقديره البرالكر منه بستين اى من البر
لا في الشعير والارز لان المذكور البر لا غير وكذا قولهم السمن منوان
بدرهم تقديره السمن منوان منه بدرهم اى من السمن لامن العسل والتر
والزبيب اذا المذكور السمن لا غير كقول الشاعر * الخبر كالعبر الهندي
عندهم * والقمح سبعون اردبا بدينار * اى سبعون اردبا منه بدينار
اى من القمح والقمح له والاردب مكيال ضخيم لاهل العصر
ومراده الشاعر بيان فرط امساكهم ونهاية بخلهم حتى لا يرى احد
خبرهم في زمان الرخص كان خبرهم كالعبر الهندي الاشهب الذي
هو عزيز الوجود في زمان يكون سبعون اردبا من القمح بدينار
* قال (او متساويين) الخ اى اذا كان المبتدأ والخبر متساويين في التثنية
مثل افضل منك افضل منى وجب تقديم المبتدأ على الخبر (فان قيل)
ان افضل التفصيل اذا استعمل بمن يكون نكرة ولا يجوز ان يكون المبتدأ

نكرة صرفة فكيف يصح ان يكون افعال التفضيل المستعمل بمن
وهو نكرة واي شئ ^{صحح} لا يكون افعال التفضيل مبتدأ (قلنا)
استعماله بمن ^{صحح} لان افعال التفضيل اذا استعمل بمن فهو يجري
مجرى المعرفة لان من فيه تقوم مقام اللام ولذلك لا يجوز الجمع بين
اللام وبين من فيه والذي يدل على ان افعال التفضيل اذا استعمل
مع من يجري مجرى المعرفة قول المص في ضمير الفصل والعما حديث
قال وقد يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعد ها صيغة مرفوع
متصل مطابق للمبتدأ و يسمى فصلا ليفصل بين كونه نقطا او خبرا
وشروطه ان يكون الخبر معرفة او افعال من كذا فاجرى مجرى افعال
التفضيل المستعمل بمن يجري مجرى المعرفة * قال (واذا تضمن الخبر
المفرد ماله صدر الكلام مثل ان زيد) (فان قيل) يقتضي ان يكون
المبتدأ مقدما على الخبر لكونه محكوما عليه والاصل في المحكوم عليه
التقديم لطابق اسمه مسماء اذا المبتدأ انما يسمى مبتدأ لابتداء الكلام
به والخبر المفرد الذي يتضمن ماله صدر الكلام يقتضي ان يكون مقدما
على المبتدأ فاذا تعارض المقتضيان فسلم رجع جانب الخبر على جانب
المبتدأ ولم يفعل الامر بالعكس (قلنا) لانم ان الاصل في المحكوم عليه
التقديم فان الفاعل محكوم عليه مع ان الاصل فيه التأخير عن الفعل
وما قلتم من ان المبتدأ محكوم عليه والاصل في المحكوم عليه التقديم ليس
بصواب على الاطلاق نعم الاصل في المبتدأ التقديم اذا لم يشتمل
على ماله صدر الكلام اما اذا اشتمل عليه فلا ولست سنلنا
ان الاصل في المبتدأ التقديم كما ذكرتم الا ان الاصل
فيه التقديم على سبيل الجواز والاستحسان مالم يشتمل على ما يقتضي
وجوب تقديمه بخلاف الخبر فان الخبر المفرد اذا اشتمل على ماله صدر
الكلام يقتضي تقديمه على سبيل الوجوب فالاقضاء الوجودي مقدم
على الاقضاء الاستحسان وما قلتم ينبغي ان يكون المبتدأ مقدما على

الخبر لي مطابق اسمه مسماه الخ ممنوع اذا المطابقة بين الاسم ومسماه
 غير واجبة اذ يجوز عند هم تسمية الشيء بضده لانهم يسمون الحبشي
 الاسود بالكافور مع ان الاسم منافر مضاد لمسماه (فان قيل)
 تمثيل الخبر المفرد باین غير مستقيم لان ابن ظرف والظرف معمول لا بدله
 من عامل لي عمل فيه والفعل مع الفاعل جملة تقديره اين زيد في الدار ام
 في السوق اى ثبت او جلس في الدار ام في السوق فالظرف مقدر
 بالجملة ولهذا قال وما وقع ظرفا فلاكثرانه مقدر بجملة فلا يستقيم
 تمثيل الخبر المفرد بما هو جملة او مقدر بها (قلنا) لان ابن الظرف
 مقدر بالجملة بل بالمفرد كما ذهب اليه بعض النحويين ولئن سلمنا انه مقدر
 بالجملة لكن المراد بالجملة التي لا يجب فيها تقديم الخبر المتضمن للماله
 صدر الكلام بالجملة الصريحة التي اجزاؤها مذكورة بالفعل وههنا
 ليس كذلك فيجب تقديم الخبر * قال (ووجوب ما فيما التزم في موضعه
 غيره مثل لولا لا يدل على كان كذا) (فان قيل) وجوب حذف المبتدأ
 بعد لولا منقوض بقول الشافعي رضي الله عنه حيث قال
 * ولولا الشعر بالعلماء يزرى * لكنك اليوم اشعر من لبيد *
 والشافعي من ائمة اللغة والعربية ولم يحذف خبر المبتدأ بعد لولا في
 هذا البيت (قلنا) حذف خبر المبتدأ بعد لولا واجب اذا كان الخبر
 تاما اما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما هو منقول عن الامام في البيت
 و مراد المص من قوله حذف خبر المبتدأ واجب بعد لولا اذا كان الخبر
 تاما فلا يرد التقيص * قال (ويحذف كثير وبنو نعيم لا يثبتونها) اى
 حذف خبر لا التي لثني الجنس كثير في كلام العرب وبنو نعيم لا يثبتونها
 اصلا ومن المواضع التي يحذف خبر لا التي لثني الجنس كلمة الشهادة
 كقولك لا اله الا الله اى لا اله في الوجود ولا اله للخلق فوجود
 الا الله (فان قيل) يفسد لا التي لثني الجنس في كلمة الشهادة وتقديره
 بالوجود او بالوجود وتخصيصه به مخرج عن استقرار نفي الجنس

على سبيل العموم الذي هو مستفاد من لا تفي الجنس مما هو مراد من
هذه الكلمة لا المراد من المتني بلا المتني العام على سبيل الشمول والاستغراق
واذا قدر الخبر بالوجود او بالوجود وقيد به لزم منه نفي النفي
عند هم واذا كان كذلك لم يكن هذا القول اقرا بوجداية
الله على الاطلاق فلا تفيد هذه الكلمة توحيداً مطابفاً (قلنا) تفيد
بالوجود لبس مخرجاً للنفي عن المعمول الذي هو مراد من هذه الكلمة
لان المراد من هذه الكلمة نفي وجود جميع الالهة في الخارج الا الله
والظاهر ان هذا المراد ينفي مع تفيد بالوجود * قال (اسم ما ولا
المشبهين بليس اه) (فان قيل) ما الفرق بين ما ولا (قلنا) الفرق بينهما ان كل
واحد منهما مشترك الدخول تارة تدخل على الاسماء واخرى على الافعال
فاذا دخلنا على الافعال فما يكون لثني الحال والاستقبال ولا مختصة
بثني الاستقبال واذا دخلنا على الاسماء فالثني المعرفة والذكر ولا مختصة
بثني التكرار (فان قيل) اختصاص لا بالتكرار متقوض بقول الشاعر *
* اذا الجود لم يرزق خلاص من الاذى * فلا الحمد مكسوب ولا المال باقيا *
فقد دخلت على الحمد وهو معرفة (قلنا) هذا البيت للمثنوي وهو من
المولدين لامن العرب العرياء ولذلك لحن الكسائي بحساب النوى قول
المثنوي لاختصاصه بالتكرار وقد ادخلها على المعارف فعلى هذا
لا يرد النقص (فان قيل) اسم كان واخواتها من المرفوعات ولم يذكره
فيها فلم تذكرها (قلنا) انما يذكرها بالفعل ولم يفردها بالذكور لانها
مندرجة في حد الفاعل شامل لها * قال (المنصوبات هوما اشتمل على علم
المفعولية) (فان قيل) لم ذكر المص المنصوبات على عقيب المرفوعات
وقدمها على المجزوات (قلنا) لا مشترك المرفوع والمنصوب في العامل
اذا العامل الواحد يعمل فيها نحو ضرب زيد عمر اوان المرفوع في
اللفظ قد يكون في المعنى وعلى العكس نحو زيد صار ب عمر الان فاعل
النسبة اصل الفعل في احد الامرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا

فحيء العكس ضمنا ولان المرفوع قد يكون منصوبا وعلى العكس
 كعمولى ان وكان واخواتها وما ولا المشبهتين بليس ولا التي انى الجنس
 و كعمولى علمت واخواتها ولان المنصوب قد يقوم مقام المرفوع
 كقيام المفعول مقام الفاعل فى مفعول ما لم يسم فاعله فلما ذكر المنصوب
 اثر المرفوعات وعقيبها المذكور نأتعين ان يذكر المجرورات بعدها * قال
 (المفعول المطلق وهو اسم ما فاعله فاعل فعل مذكور بمعناه) (فان قيل)
 لم يقدم المفعول المطلق على سائر المفاعيل (قلنا) لانه مفعول فاعل
 الفعل بالحقيقة دون ما عداه من المفاعيل لانك اذا قلت ضربت زيدا
 ضربا فالضرب فعلك لازيد لان زيدا مخلوق الله تعالى ومحصوله
 ولان المفعول المطلق يدل على ما يدل عليه الفعل ولان ما عداه من
 المفاعيل مقيد بقيد من وبه وله ومعناه وفيه دون المفعول المطلق ولهذا
 سمي المفعول المطلق ويسمى ايضا بالمصدر لصدور الفعل عنه
 (فان قيل) المصدر اصل ومشتق منه والفعل مشتق ام على العكس
 (قلنا) فيه خلاف بين البصريين والكوفيين فذهب البصريون الى
 ان المصدر اصل ومشتق منه والفعل فرع ومشتق وذهب الكوفيون
 الى العكس ولكل من الفريقين حجج ودلائل اذكرها جلة واشير الى
 مذهب الكوفيين وحججهم ودلائلهم بقلنا (فان قيل) المصدر يعقل
 باعتلال الفعل ويصح ببحته نحو لا ذيا ذا او لا ذلوا اذا وقام قياما
 وقاوم قواما فالصدر فى الاعلال وفى عدمه تابع للفعل فدل ذلك
 على ان المصدر فرع ومشتق عن الفعل (قلنا) الاعلال والتصحيح
 لا يدلان على ان احدهما مشتق من الآخر وفرع له بل ذلك انما يكون
 للتشاكل والتشابه لا يلزم المخالفة بين الفعل والمصدر فى الاعلال وعدمه
 ولانهم اعلوا بكرم ويكرم واخواتها جلا على اكرم طرد الباب مع موجب
 الاعلال لا يوجد الا فى اكرم وهو اجتماع الهمزتين فلا يقول ان لفظ
 اكرم اصل واخواتها فرع له بل كل واحد منهما اصل برأسه وايضا

مطلب على ان
 الاصل فى الاشتقاق
 المصدر ام الفعل

بعض المضارع يقتل باعتلال بهضه نحو اعدو نعدو تعد فانها تقتل
باعتلال بعدو كذا يقتل بعض الماضي باعتلال بعضه مثل اعطيت فانه
يقتل باعتلال اعطى ولبس كل واحد مشتقا وفرعا من الآخر
وانما يكون مجرى الافعال والمصادر على سنن واحد مع انه يمكن
ان يقول لان المصدر يقتل باعتلال الفعل بل الفعل يقتل باعتلال
المصدر تعين ما ذكرتم لم قلتم بانه لبس كذلك (فان قيل) الفعل عامل
في المصدر ورتبة العامل التقديم على المعمول في الترتيب والوضع
فيكون العامل اصلا ومشتقا منه والمعمول فرعا ومشتقا (قلنا) كون
الفعل عاملا في المصدر لا يقتضي ان يكون الفعل العامل اصلا ومشتقا
منه والمصدر الممول فرعا ومشتقا اذ لو كان كذلك يلزم منه ان يكون
بعض الافعال والحروف اصلا مشتقا منه بالنسبة الى الاسم لان بعض
الافعال والحروف عامل في الاسماء لكنه ليس كذلك (فان قيل) المصدر
قد يكون تأكيذا للفعل نحو ضربت ضربا والمؤكدة متبوع والتأكيد
تابع والمتبوع والمؤكدة اولي بالاصالة من التابع والتأكيد (قلنا) لان
ان المصدر تأكيذا للفعل وتابع له بل الامر بالعكس لجواز ان يقال ضربا
ضربت ولو كان تأكيذا لم يقدم على الفعل ولان التأكيذ في عرف
التحويين اما اللفظي الذي هو تكريرا للفظ الاول او معنوي بالفاظ
مخصوصة محفوظة كما يذكر في باب التوكيد وهذا ليس من احد
النوعين فلا يكون توكيدا والحق ان ضربا في ضربت ضربا جى ثلثا كيد
الجملة فكانهم اردوا ان يقولوا ضربت ضربت فخطوا المصدر عوضا
من لفظ احد العاملين لكونه ابلغ واجود (فان قيل) لو كان الفعل مشتقا
في المصدر لوجب ان يكون لكل فعل مصدر وليس كذلك فان نعم وبس
وحبذا وعسى وليس افعال لامصادر لها (قلنا) لان انما له لامصادر لها
اذ يجوز ان تكون تلك الافعال مأخوذة من المصادر ترك استعمالها
مع انه معارض بان المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب ان يكون

لكل مصدر فعل وليس كذلك لان ويجهو ويهه وو يله مصادر
ولا فعل لها والحق انه المصادر الافعال مشتقة هي المصادر لان
المصدر موضع صدور الفعل فتسميته بالمصدر يدل على ان الفعل
يصدر عنه ولان المصدر اسم والاسم اصل بالنسبة الى الفعل
للاحتياج اليه ولان من حق المشتق ان يدل على ما يدل عليه المشتق
منه مع زيادة اخرى ويكون المشتق بعد المشتق منه في الوجود لان نسبة
المشتق الى المشتق منه كنسبة الصورة الى المادة فان السرير لما كان
مأخوذاً من الخشب يلزم استمرار السرير على معنى وزيادة معنى في الخشب
والالكان السرير هو الخشب بعينه والسرير في الوجود والهيئة
الاجتماعية بعد الخشب ولان السرير مأخوذ ومصنوع عنه ونسبة
الفعل الى المصدر كنسبة السرير الى الخشب لا شتمال الفعل
على ما يشتمل عليه المصدر وعلى شئ آخر دون العكس لان الفعل يدل
على الحدث والزمان المعين والمصدر يدل على الحدث دون الزمان
المعين فان المصدر اما ان لا يدل على الزمان وحيث يكون دال على الحدث
فقط او يدل على زمان شايع والفعل يدل على الحدث وعلى زمان معين
فيكون الفعل مشتملاً على ما اشتمل عليه المصدر مع شئ آخر ومتأخراً
عنه لان الواحد قبل الاثنين والشايع قبل المعين (فان قيل) لم ذكر
المص لفظ الاسم في تعريف المفعول المطلق ولم يذكره في تعريف
ما عداه من بقية المفاعيل (قلنا) لانه لو لم يذكره فيه لورد عليه مثل
ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت زيدا فان ضربت الثاني
صدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه مع انه ليس بمفعول
مطلق لانه ليس باسم فلو لم يذكر لفظ الاسم في تعريف المطلق لدخل
ضربت الثاني في تعريف المطلق وهو ليس منه فذكر لفظ الاسم
لئلا يدخل فيه (فان قيل) لا يخفى ان يحتز بذكر لفظ الاسم عن لفظ
ضربت الثاني او عن مدلوله الذي هو الضرب وايا ما كان فلا حاجة

الى ذكر الاسم في تعريفه اما اذا احترز به عن لفظه فلا حاجة الى ذكر
الاسم لان لفظ ضربت الثاني قد خرج عن تعريف المفعول المطلق بقوله
مافعله فاعل فعل مذكور لان لفظ ضربت الثاني ليس بمافعله فاعل فعل
مذكور فلا حاجة لاخر اوجه عنه الى ذكر الاسم وانما فلان لان لفظ ضربت
ليس بمافعله فاعل فعل مذكور بمعناه مدلوله الذي هو الضرب وهو
حدث لا لفظ ضربت واما اذا احترز بلفظ الاسم عن مدلول ضربت
فمدلوله حدث والحدث هو المفعول المطلق فلا يجوز الاحتراز
عنه بذكره لئلا يحترز عن نفسه وعن انواعه الداخلة في حقيقته
فلا حاجة ايضا الى ذكر الاسم في تعريف المطلق (قلنا) نختار انه
احترز بذكر لفظ الاسم في تعريفه عن لفظة ضربت الثاني ليس بمافعله
فاعل فعل مذكور ممنوع لانه فعله فاعل فعل مذكور بمعنى انه يلفظ
وتكلم به لان الفعل اعم من ان يكون فعل اللسان او اليد او غيرهما
من الجوارح ولقائل ان يقول لانم ان ما يتلفظ ويتكلم به فاعل فعله
بل كلامه وقوله ليس بفعل لانه يعطوفون القول على الفعل ويقولون
فعل زيد وقوله ولو كان القول فعلا للزم عطف الشيء على نفسه
وهو باطل لان العطف يقتضي التغاير بين المعطوف والمعطوف
عليه لا تغاير نفسه ويمكن ان يجاب عنه بان القول المعطوف
فعل خاص والفعل المعطوف عليه عام فيجوز عطف الخاص
على العام كقولك حيوان وانسان بعطف انسان على الحيوان مع
ان الانسان حيوان خاص مقيد بقيد النطق والخاص غير العام
فالتغاير المذكور بينهما ثابت ههنا مع ان التغاير اللفظي بين المعطوف
والمعطوف عليه كاف لجواز عطف احدهما على الآخر
كقولك الفوجة والفرقة والفريق والسنة والزبرة والنسر ذمة
والرهم والنفر والطائفة بمعنى واحد وقد عطفت بعض هذه الالفاظ
على بعض ونختار ايضا انه يحترز بذكر لفظ الاسم في تعريفه عن

مدلول لفظ ضرب الثاني وما قلتم ان مدلوله حدث والحدث مفعول مطلق فلا يحتز الشئ عن نفسه وعن انواعه ممنوع لان مدلوله وان كان حدثا لكنه ليس مفعولا مطلقا لان ما عبر عن ذلك المدلول بلفظ الاسم بل عبر عنه بلفظ الفعل فلا يكون مفعولا مطلقا لان المفعول المطلق مصدر والمصدر اسم ولفظ ضربت الثاني فعل فيجوز الاحتراز عنه (فان قيل) تعريف المطلق منقوض بضرب ضرب فضرب يصدق عليه انه اسم مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس مفعولا مطلقا لانه لو كان مفعولا مطلقا لوجب ان يكون منصوبا لان الغرض من تعريف المفعول المطلق انه يعرف به فينصب كما ان الغرض من تعريف الفاعل انه يعرف به فيرفع (قلنا) لانتم انه ليس بمفعول مطلق بل هو مفعول وانما لم يكن منصوبا لقيامه مقام الفاعل ولولم يقيم مقامه لكان منصوبا ونحن لاندعي ان المفعول المطلق يجب ان يكون منصوبا ابا حتى يرد النقض المذكور بل نقول انه منصوب ما لم يمنع مانع من النصب اما اذا منع مانع منه فلا والمانع هنا موجود وهو قيامه مقام الفاعل وهذا الايراد قد يرد على هذا الوجه على المفعول به وفيه كقولك ضربت زيدا وضرب يوم الجمعة وامام الامير والجواب ثم كالجواب ههنا (فان قيل) هلا ذكر المص في تعريف المفعول مما ينيى عن عدم نصب هذا الاسم حتى لا يرد عليه النقض (قلنا) انما لم يذكر لعدم الاحتياج اليه لانه ذكر من قبل ان المفعول المطلق يرفع اذا اقيم مقام الفاعل فلو ذكر ههنا ما ينيى عن ذلك لكان ذكره تكرار لا فائدة فيه (فان قيل) تعريف المفعول المطلق ليس بجاء مع لانه خرج عنه حمد او شكر او غير ذلك مما لم يذكر فعله لانه عرف المفعول المطلق بانه مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه والفعل ههنا ليس بمذكور فلا يكون مفعولا مطلقا (قلنا) اجيب عنه بان مراده بالفعل المذكور في تعريف المفعول

المطلق ماهو مذكور لفظا وحكما فالفعل في جدا وشكرا وغيرهما وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور حكما لان جدا وشكرا وغيرهما كل واحد منها منصوب بفعل مقدر والقدر كاللفظ (فان قيل) تعريف المفعول المطلق ليس بجامع لخروج مثل ويحه وويبه وويله عنه لان كل واحد منها مفعول مطلق وليس له فعل مذكور بمعناه لالفظا ولا حكما فلا يكون تعريف المفعول المطلق لما ذكره جامعا (قلنا) لانما انه اذا لم يكن له فعل من لفظه لم يكن له فعل اضلا بل يمكن ان يكون له فعل بمعناه من غير لفظ لان المفعول المطلق من لفظه فعل نحو ضربت ضربا او من غير لفظه فعله نحو قعدت جلوسا مع انه يمكن ان يكون لكل واحد من هذه المصادر فعل لكنه لم يستعمل فعله لاستكراههم ذكر فعله لانه دعاه عليه فترك فعله لشاعته وشاعة ذكره (فان قيل) تعريف المفعول المطلق ليس بجامع لخروج بعض افعال المطلق من تعريفه نحو ضربته سوطا فان سوطا مفعول مطلق كاصبرح به صاحب الفصل فيه مع انه لم يصدق عليه تعريفه لان سوطا ليس مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه (قلنا) اطلاق المفعول المطلق على سوطا في قولهم ضربته سوطا مجازي لان اصله ضربت ضربا بسوط فحذف للمفعول المطلق وحذف الجار واقيم المجرور الذي هو السوط مقام المفعول لما قيل المسبب (فان قيل) العالم في قولك خلق الله العالم مفعول مطلق ام مفعول به (قلنا) فيه خلاف بين النحويين فذهب اكثر النحويين الى انه مفعول به لانه وقع عليه فعل الفاعل وتعلق فعله به لان الخلق نسبة بين القدرة القائمة بالخالق وبين المخلوق الذي هو العالم او بين الخالق والمخلوق الذي هو العالم كما ان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب فالخالق لقية قائمة بذات الله تعالى او بالقدرة القائمة بذاته ومعلقة بالعالم وواقعة عليه كما ذهب اليه اهل السنة

والجماعة من الاشاعة وما يفتى بالمفعول به الاما وقع عليه فعل الفاعل وتعلق به فعله والعالم بهذه المثابة لوقوع الخلق من الخالق تعالى عليه وتعلقه به كما ذكرنا (فان قيل) ينبغي ان يكون المفعول به ثابتا وموجودا في الخارج حتى يقع عليه فعل الفاعل وتعلق به فعله نحو ضربت زيدا فزيدا موجودا في الخارج قبل وقوع الضرب عليه وتعلقه به ثم وقع عليه الضرب والتعلق به لان كون الشيء متعلق بشئ آخر فرع ثبوته وتحققه في نفسه بحسب الخارج حتى يمكن ان يتعلق به شئ آخر وليس العالم في خلق الله العالم كذلك لان البارئ تعالى اخرج العالم من كتم العدم الى الوجود لا ان له وجودا وثبوتا اوليا في الخارج ثم تعلق به فعل الفاعل ويقع عليه ثابتا كنعاق الضرب زيد ووقوعه عليه في قولك ضربت زيدا (قلنا) قد ثبت في علم الله تعالى في الازل انه سيخلق العالم سيوجده في الخارج ما هو ثابت في علمه فاذا خلق واوجده في الخارج تعلق خلقه به ووقع عليه او نقول يجوز ان يكون وجود العالم مقارنا ومساويا لوقوع الخلق عليه وتعلقه به في بدئ الفطرة و يكون بين العالم والخلق به ووقوعه عليه مقارنته ومساواة وما قلتم ينبغي ان يكون المفعول به موجودا قبل تعلق الفعل به ووقوعه عليه كما قلتم بضربت زيدا من تقدم زيد على وقوع الضرب عليه وتعلقه به بالنسبة اينما بعد خلق الكائنات لابل بالنسبة الى الخالق عز وجل في مبدأ الفطرة وذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني في بعض النحويين الى ان العالم في خلق الله العالم مفعول مطلق لانه صدق عليه انه ما فاعله فاعل فعل مذكور لان العالم مخلوق ونوع من المخلوقات وفيه معنى الخلق الذي هو النسبة بين الخالق والمخلوق او بين القدرة القائمة بالخالق وبين المخلوق عند الاشاعة وعند المعتزلة الخلق هو المخلوق واما ما كان فيه معنى الخلق والمفعول المطلق هو ما فاعله فاعل فعل مذكور بمضاه سواء كان

المفعول المطلق من لفظ الفعل نحو ضررت ضربا ومن لفظ موافق
 بمعنى الفعل نحو وقعت جلوسا وحسبت متعافان جلوسا ومنعا ليسا
 من القعود والحبس لكن بمعناهما فالعالم في خلق الله كذلك فاذا قلت
 خلق الله العالم فكذلك قلت خلق الله الخلق (فان قيل) تعريف
 المفعول المطلق منقوض بقوله تعالى والله ابتنتكم من الارض نباتا وايضا
 وتبئل اليه تبئلا كل واحد منهما مفعول مطلق ولا يصدق عليه
 تعريف المفعول المطلق لان كل واحد منهما ليس بمفعله فاعل فعل
 مذكور بمضاه لان مصدر انبت انباتا لنباتات ونبات اسم المصدر
 وكذا تبئل مصدره التبئل لا التبئيل فتعريف المفعول المطلق ليس
 بجامع (قلنا) كل واحد من نباتات وتبئلا مفعول مطلق لكن ليس
 من فعل المذكور بل من فعل مشابه ومقارب للفعل المذكور في المعنى
 لاشتراكهما واشتراك مصدرهما في المعنى الاصلى وتوافق حروفهما
 وحروف مصدرهما فيجوز استعمال مصدر بمضاه مقام البعض
 على سبيل المجاز وله رعاية الفواصل اولان تبئل جاء مطاوع بتل
 كطاوعة تكسر لكسر نحو كسرتك كسرتكسر ولان انبت جاء بمعنى نبت
 لان افعال جاء بمعنى فعل نحو قلته واقلته فكذلك اجرى مجراه
 في استعمال مصدر واحد هما مكان مصدر الآخر (فان قيل) تعريف
 المفعول المطلق ليس بجامع لخروج مثل جلوسا في قعدت جلوسا لان
 جلوسا مفعول مطلق مع انه ليس بمفعله فاعل فعل المذكور هو القعود
 لا الجلوس وان كان الجلوس بمعنى القعود لكنه ليس بمفعله فاعل
 فعل المذكور فينبغي ان الجلوس في قعدت جلوسا ليس مفعولا مطلقا
 لعدم انطباق تعريف المفعول المطلق عليه لكنهم صرحوا بانه
 مفعول مطلق قلنا سلنا ان جلوسا في قعدت جلوسا ليس بمفعله فاعل
 فعل المذكور بمضاه لكنه فاعل فعل مرادف للفعل المذكور فان
 الجلوس مرادف للقعود وعلى العكس ويجوز استعمال احد المترادفين

مكان الآخر فكانه فعله فاعل فعل مذكور قال الامام عز الدين
 الزنجاني في شرح الهادي ناقلا عن امام الحرمين انه قال ليس معه
 وجلس من المترادفين كما اعتقدوه اذ القعود انتقل عن النوم والجلوس
 انتقل النوم والاضطجاع فعلى هذا لا يجوز ان ينتصب جلوسا
 بقعدت ولا قعودا بجلست لاختلاف المعنى والتناقض هكذا اورده
 الحريري في درة الغواص * قال (وقد يحذف لقيام قرينة جواز
 كقولك لمن قدم خير مقدم) (فان قيل) قد مثل المص للمفعول المطلق
 الذي حذف فعله على سبيل الجواز بخير مقدم كقولك للقائم
 خير مقدم والمثال الذي ذكره ليس مستقيم لان المفعول
 المطلق هو ما فعله فاعل فعل مذكور بعمام والخير في قدمت خير
 مقدم ليس بمعنى الفعل الذي هو قدمت لان الخير افعل التفضيل
 وهو بمعنى اخير لا بمعنى قدمت (قلنا) المثال الذي ذكره مستقيم
 وذلك ان الخير في خير مقدم افعل التفضيل وافعل التفضيل بصير
 بعضا لما اضيف اليه ومقدم اما مصدر بمعنى القدوم فيكون خيرا
 انتصب بالاضافة اليه انتصاب المصادر كقول الشاعر * تقاسمهم
 اسيا فنا شر قسمة * قضينا غواصها وفينا صدورها * فشر قسمة
 مصدر مفعول مطلق وهو افعل التفضيل المضاف الى قسمة واشر وان
 لم يكن بمعنى تقاسمهم لكن مضاف الى قسمة والقسمة بمعنى تقاسم فيصير
 الشيء بعضا لما يضاف اليه واما بمعنى زمان القدوم فيكون انتصاب
 خير في خير مقدم على انه ظرف زمان كما تقول زررتك اطيب اليوم وعلى
 التقدير الثاني لا يجوز تمثيل المفعول المطلق بخير مقدم لان المقدم في خير
 مقدم لكان ظرفا اضيف اليه افعل التفضيل يصير افعل التفضيل
 بعضا من المضاف اليه الذي هو الظرف فلا يكون بمعنى قدمت
 فلا يستقيم التمثيل به * قال (ومنها ما وقع مضمون جملة لا يحتمل لها غيره)
 (فان قيل) لان ان له على القا لا يحتمل الاعتراف اقبل يحتمل الصدق
 والكذب وبين الاعتراف عموم وخصوص والخاص غير العام اذله

على الف درهم اقرار وحقيقة الاخبار اما اخبار عن حق سابق
 واما شهادة المرء عن نفسه وعلى كلا التقديرين يحتمل الصدق
 والكذب بدليل يصح تصديق المقر له وتكذيبه اياه وكل واحد
 من الصدق والكذب مغاير للاعتراف اما المغايرة بينهما بحسب اللفظ
 فظاهرة واما المغايرة بينهما بحسب المعنى هو ان بين كل واحد من الصدق
 والكذب وبين الاعتراف عموما وخصوصا والخاص بغير العام (قلنا)
 سلطانا على الف درهم يحتمل الصدق والكذب وسلطانا ان الصدق
 والكذب مغايران للاعتراف لكنهما لازمان للاعتراف اذا الاعتراف
 لا ينفك عن احدهما ومراد المصنف بالغير في قوله لا يحتمل لهما غيره
 الغير الذي يكون متافيا للاعتراف والصدق والكذب متافيان فلا يرد
 * قال (وسمى توكيد نفسه) الخ (فان قيل) ويسمى توكيد نفسه ليس
 بصحيح لان الشيء لا يؤكد نفسه اذ التأكيد ينبغي ان يكون مغايرا
 للمؤكد (قلنا) لا يجب ان يكون مغايرا له بحسب اللفظ والمعنى معا وبحسب
 اللفظ فقط فان كان الاول فممنوع لجواز قولك جاءني زيد في التأكيد
 اللفظي على ان يكون زيدا تأكيداً لزيد الاول مع ان لفظاً تأكيداً كدهو
 لفظ المؤكد بعينه ومعناه معناه ويجوز جاءني زيد بنفسه في التوكيد
 المعنوي فان مدلول نفسه ومدلول زيد واحد لا يستقيم توكيد
 كلمة بكلمة اخرى مغايرة لهما لفظاً ومعنى معاً في التأكيد
 اللفظي ولا في المعنوي وان كان المراد الثاني فلان عدم المغايرة
 بين التأكيد والمؤكد ههنا بل المغايرة بينهما ثابتة وذلك ان لفظ
 الاعتراف في قوله على الف درهم اعترافاً الذي هو توكيد مغاير للفظ على
 الف درهم الذي هو مؤكداً فان قيل اذا كان لفظ التأكيد مغايراً للفظ المؤكد
 فلم قال المصنف ويسمى توكيد نفسه ولم يقل ويسمى توكيد غيره اذا حدد
 المتغايرين لا يكون نفس المتغاير الآخر (قلنا) انما قال توكيد نفسه
 لان المدلول له على الف درهم ومدلول اعترافاً واحد وهو الاقرار

او متقارب وان اختلف لفظا هما فاذا اتحدا مدلولهما او تقاربا
 جازان يقال ان احدهما نفس الآخر لاتحاد المدلولين او تقاربهما
 * قال (المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل) (فان قيل) تعريف
 المفعول به بما ذكره المص ليس بجامع لخروج بعض ما هو عنه مثلا
 اذا قلت لم يضرب عمرو زيد او سا ضرب زيد فان زيدا في المثالين
 مفعول به مع انه لم يقع عليه فعل الفاعل اما في المثال الاول فلانه
 سلب وقوع الفعل عنه واما في المثال الثاني فلانه اخبر عن ضرب
 سيقع في زمان المستقبل لا بما وقع فلا يكون التعريف المذكور للمفعول به
 جامعا (قلنا) المراد بالوقوع في قوله المفعول به ما وقع عليه فعل
 الفاعل تعلق الفعل بشيء يفعل معنى ذلك الفعل الابد بعد يفعل ذلك
 الشيء والتعلق اعم من ان يكون ايجابيا او سلبيا فالعقل في لم يضرب
 عمرو زيدا سلبيا وفي سا ضرب زيد ايجابيا والتعلق كاف في الصورتين
 وان لم يقع الفعل على المفعول به حقيقة مع انه يجوز ان يقال انه وقع
 فعل الفاعل على زيد او سا ضرب زيد باعتبار ما يؤول اليه (فان قيل)
 تعريف المفعول به ليس بما منع لدخول ما ليس منه فيه مثلا اذا قلت
 هلك المال وانقطع الماء فصدق على كل واحد من المال والماء انه وقع
 عليه فعل الفاعل وهو الهلاك والانقطاع مع انه كل واحد منهما
 فاعل (قلنا) لان سلم انه وقع على كل واحد من المال والماء فعل الفاعل
 الذي هو الهلاك والانقطاع بل اسند الى كل واحد منهما فعل الفاعل
 واسناد الفعل اليهما ليس وقوعه عليهما اذا اسناد غير الوقوع
 ولان كلامه في الافعال المتعدية اذا المفعول به لا يكون الا للفعل
 المتعدي وهلك وانقطع لازمان ولانه عرف المفعول به بما وقع عليه
 فعل الفاعل فالفاعل شيء وما وقع عليه فعل الفاعل شيء آخر وفي
 المثالين المذكورين ليس كذلك فلا يراد النقص (فان قيل) ما العامل
 في المفعول به (قلنا) فيه اربعة اقوال احدها انه فعل وله ذات تعدد

المفاعيل بحسب اقتضاء الفاعل وثانيها أنه فاعل لان الفاعلية مقتضية
 للاعراب وثالثها المجموع من الفعل والفاعل لامتناع خلو الفعل عن
 الفاعل ورابعها الفاعلية وهي امر معنوي وهو ضعيف لاختصاص العامل
 النوي بالمبتدأ والخبر والفعل المضارع * قال (المنادى وهو المطلوب
 اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا وتقديرا وبينى على ما يرفع به
 ان كان مفردا معرفة) (فان قيل) محل المنادى المفرد المعرفة من
 الاعراب نصب بانه مفعول به فالعامل فيه (قلنا) فيه ثلثة اقوال احدها
 ان العامل فيه المحذوف والمنادى مفعول لذلك المحذوف يا زيدا دعوزيدا
 او انادى زيدا وبانائب عنه وضعت دليلا على الانشاء للدعاء كما ان الهزمة
 وضعت دليلا على انشاء الاستفهام وهذا القول مختار المص وتاثيره ان
 العامل فيه الباء التي هي كلمة النداء وهي اسم من اسماء الافعال متضمن معنى
 الانشاء وهي اسم انادى او ادعو كما ان صه اسم اسكت ومه اسم اكف
 وهو ضعيف لان من جملة كلمة النداء الهزمة ولا يستقيم ان يكون اسما
 من اسماء الافعال لامتناع ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد
 وثالثها حرف النداء نيابة عن الفعل وهو ضعيف لان حرف النداء
 اناية عن الفعل في العمل لم يجز حذف حرف انشاء مع الفعل لامتناع
 حذف النائب والمنوب جميعا لكن جواب حذفها ثابت في الكلام
 الفصيح كقوله تعالى رب ارنى اى يارب ارنى وقوله فاطر السموات
 والارض اى يا فاطر ويوسف اعرض عن هذا اى يا بنى يوسف (فان قيل)
 قوله وبينى على ما يرفع به منقوض بقول الشاعر * سلام الله يا مطر
 عايها * وليس عليك يا مطر السلام * فان يكن التكاح احل شي *
 فان نكاحها مطر حرام * فطر في يا مطر منادى مفرد معرفة دخل
 عليه تنوين والتثنية انما يدخل على المعربات دون المبنيات (قانا) هذا
 من ضرورات الشعر ليس مما هو بصدده اذ كلامه في السعة والاختيار
 لا في الضرورة والاضطرار (فان قيل) قد ذكر المص ان المنادى

يتنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة ومثل للمفرد المعرفة بزيادة
ويازيدون فكيف يصح منه تمثيل المفرد بالتثنية والجمع (قلنا) مراد
المص بالمفرد في قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة المفرد
الذى يقابل المضاف وشبه المضاف لا الجملة والركب والتثنية والجمع * قال
(ونخفض بلام الاستغناء مثل يازيد) (فان قيل) المنادى المستغاث
في الاصل هو المنادى المفرد المعرفة دخلت عليه لام الاستغناء
والمنادى المفرد المعرفة مبنى على الضم كما ذكره ولام الاستغناء
حرف الجر لا يعمل في لفظ المبنيات بل في محلها فلم يذكرك لفظ المنادى
المستغاث على الضم بعد دخول لام الاستغناء عليه كما تركت الاسماء
المبنية على الضم اذا دخلت عليها حروف الجر نحو من قبل ومن بعد
حالة قطعهما عن المضاف اليه (قلنا) لان حرف النداء في المنادى
يقضى بناؤه ولام الاستغناء يقتضى اعرابه واللام اقرب الى المنادى
من حرف النداء فاعتبار ما هو اقرب اولى من اعتبار حرف النداء
الذى هو ابعد (فان قيل) حرف النداء اسبق من لام الاستغناء
فاعتبار ما هو اسبق اولى من اعتبار غيره (قلنا) لام الاستغناء يقتضى
اعراب المنادى وحرف النداء يقتضى بناءه والاصل في الاسماء
الاعراب فاعتبار لام الاستغناء التى هى يقضى ما هو اصل في الاسماء اولى
من اعتبار ما هو يقتضى خلاف اصلهما (فان قيل) الاصل في الاسماء
الاعراب ما لم يعارض الاصل شئ يقتضى خلافه ومعارض الاصل
في المنادى موجود وهو مشابهته لما يشابه مبنى الاصل من جهة
الافراد والتعريف (قلنا) لان المنادى المفرد المعرفة مشابه لما يشابه
مبنى الاصل حين دخلت عليه لام الاستغناء بل لا يشبهه ح وذلك انه
ركب المنادى مع لام الاستغناء ووجه مشابهة المنادى لكاف ادعوك
الذى هو مشابه لنكاف ذاك وايالك الافراد فاذا ركب المنادى مع لام
الاستغناء زالت المشابهة بين المنادى وبين الكاف من جهة الافراد

فعاد النداء الى اصله الذي هو الاءراب ويصير محقوذا بلام
الاستغناء (فان قيل) لم ادخلوا اللام على النداء وسعوا المادى
بالمستغاث (قلنا) ايدانا بان النداء قسمان اختارى نحو يا زيد
واضطرارى يا زيد فلا بد من نصب علامة ليمتيز احدا القسمين
عن الآخر (فان قيل) لم تعين اللام للعلامة دون غيرها (قلنا)
لانها الاختصاص والموضع موضع الاختصاص ليختص النداء
بالاستغناء (فان قيل) اللام الجارة اذا دخلت على الاسماء الظاهرة
تكون مكسورة نحو المال زيد والجل للفرس باللام الاستغناء مفتوحة
فى النداء المستغاث مع ان مدخولها اسم ظاهر نحو يا زيد (قلنا)
انما قمت اللام لان النداء واقع موقع المضمر لما ذكرنا انه واقع موقع
كاف ادعوك واللام الجارة اذا دخلت على المضمرات تكون مفتوحة
نحو لك ولهو ولها ولهما وما اشبهها فكذلك اذا دخلت على ما هو واقع
موقع المضمرات تكون مفتوحة (فان قيل) لم قمت اللام اذا دخلت
على المضمرات وكسرت اذا دخلت على الاسماء المظهرة (قلنا) من
وجهين الاول ان الاصل المظهر اصل بالنسبة الى المضمر لان دلالة
المظهر على معناه اوضح من دلالة المضمر ولان المظهر مستقل فى التلغظ
وغير محتاج الى تقدم الذكر بخلاف المضمر واللام الجارة اذا كانت
مكسورة اصل بالنسبة الى ما كانت مفتوحة لانها لو كانت مكسورة لكانت
حركتهما موافقة لحركة معمولها فخص الاصل بالاصل والفرع بالفرع
طلباً للمناسبة واما للمشاكله بناء على ان الجنسية على الضم والجنس
الى الجنس كما قيل لتمثيل الثانى ان اللام حرف واحد والكلمة الموضوعة
على حرف واحد تحرك عند اضطرار الى تحريكها بالفتحة تخصها
كهزبة الاستفهام وواو القسم وواو العطف وكاف التشبيه ولام
الابتداء ولام جواب القسم ولام جواب لو ولولا (فان قيل) فعلى
ما ذكرتم من الوجه الثانى ينبغي ان تكون اللام مفتوحة اذا دخلت

على المظهر نحو زيد ولعمرو لكنها مكسورة لما ذكرناه آنفاً (قلنا) لانما اذا دخلت على المظهر ينبغي ان تكون مفتوحة الا ان العدول من الفتحة الى الكسرة للفرق بين هذه اللام وبين لام الابتداء فانها مفتوحة كما في قوله تعالى ولعبد مؤمن (فان قيل) ما فيه لام الجر مجرور وما فيه لام الابتداء مفعول فوقع والفرق بينهما الحركة معمولهما حاصل فلا حاجة الى حل الحركة الثقيلة على الكلمة الضعيفة (قلنا) الانتباس ثابت والاشتباه باق في بعض المواضع على تقدير فتحها مثلاً اذا قلت لموسى مال فانك لو لم تكسر اللام في لموسى لم يدرك لموسى مبتدأ ومال خبره والتقدير لموسى ذو مال او لموسى خبر ومال مبتدأ قدم الخبر على المبتدأ لتصحيح وقوع المبتدأ نكرة والتقدير مال لموسى فكسرت اللام الجارة وفتحت لام الابتداء لئلا يؤدي الى اللبس ههنا وحل باقى اخوانها عليه لم يؤد الى اللبس فكسرت في الجميع طردا للباب (فان قيل) لم لم يفعل الامر بالعكس او لم يعضوا اللام الجارة الداخلة على الاسم الظاهر وكسروها وانه تكنت دعت الى اختيارهم كسر حركاتها (قلنا) انما اختاروا الكسر في حركاتها لما فيه من نوع الموافقة بين حركاتها وحركة معمولها ونظير هذه الكسرة كسرة الباء في بسم الله ويزيد* قال (وتوابع المنادى) الخ (فان قيل) لم جاز الرفع توابع المنادى المفردة توابع محله دون لفظه اذ لا يقال مضى امسن الدابر بجرا لاء في دابر على ان يكون الدابر صفة لامس جلا على لفظه بل يرفع الراء على ان يكون الدابر صفة لامس جلا على محله ومحل امس من الاعراب رفع بانه فاعل مضى والدابر من الدبور وهو تولى الظهور وكذلك لا يقال هؤلاء الكرام بجرا لاء بل في الكرام على ان يكون الكرام صفة لهؤلاء جلا على لفظه هؤلاء بل يرفعها على ان تكون صفة جلا على المحل (قلنا) انما جاز توابع المنادى المبني جلا على لفظ المنادى المبني لحركة الاعرابية من حيث

العروض يعنى من حيث ان حركة كل واحد من النادى المحلى
والحركة الاعرابية عارضة اما عروض حركة النادى المبني فن جهة
ان بنائه عارضى لاصلى واما عروض الحركة الاعرابية فظاهر
لانها عرضت بسبب دخول العامل على الاسم العرب * قال (وقالوا
يا الله خاصة) الخ اى جواز دخول حرف النداء فيما فيه اللام مخض
بى الله (فان قيل) لاي ان جواز دخول حرف النداء فيما فيه اللام
مخض بى الله بل يجوز دخولها في غيره مما فيه اللام كقول الشاعر *
* من اجلك يا التي تيمت قلبي * وانت بخيلة بالوصل عني * فادخل
حرف النداء في التي وهو معرف باللام (قلنا) اللام في يا التي زائدة
ليست لتعرف لان التي بدون اللام معرفة وتعرفه ليس مستفادا
من اللام بل هو معرفة بحسب الوضع لانها من الموصولات وتعرف
الموصولات وضعى لا كسبي بدليل تعرف من وما ونقول دخول
حرف النداء في التي شاذ لا يقاس عليه * قال (وترخيم النادى جائز)
الخ (فان قيل) قد حكم المص على الترخيم اولاً ثم عرفه ثانياً والحكم
على الشيء موقوف على معرفة ذلك الشيء بناء على ان المجهول
المطلق يمتنع الحكم عليه كما هو مقتضى القياس (قلنا)
انما لم يقدم تعريف الترخيم على الحكم لان الترخيم معلوم من
حيث اللغة اذ الترخيم في اللغة من رخت الشيء اذا لينته وسهلت
ومن قول ذي الرمة * في وصف حسنه ولعبته * عشيقه لها سر
مثل الحرير ومنطق * رخم الحواشي لامراء ولا زور * رخم الحواشي
اي لين الحواشي وروى عن الاصمعي انه قال لقيني سبيويه فقال
ما يقال للشيء اللين السهل قلت الترخيم فوضع باب الترخيم
وفي الاصطلاح ما ذكره المص في المتن واذا كان الترخيم مطوياً
من حيث اللغة فلا يكون مجهولاً مطلقاً بل معلوماً ببعض الوجوه

والاعتبارات فلا يمتنع الحكم عليه * قال (وهو حذف في آخره) الخ
(فان قيل) لم قال وهو حذف في آخره ولم يقل وهو حذف آخره
اذ الترقيم عبارة عن حذف آخره نحو يا حارث في يا حارث (قلنا) لانه
لو قال كذلك لم يشمل تعريفه لما حذف زيادته في الحكم الواحد
كاسماء ومروان ولما حذف تاء التأنيث نحو ياثب في ياثبة ولما حذف
كلمة برأسها من الاسم المركب نحو يا بعل في بعلك لانه يصدق على كل
واحد منها انه حذف في آخره لا من آخره لان الزيادة تنفي حكم واحد
وتناء التأنيث لا يصدق عليها انها من آخر الاسم لانها زائدة على بنية
الكلمة لكن يصدق عليها انها في آخر الكلمة وكذا يصدق
على حذف الشطر الآخر من الاسم المركب انه حذف الاسم الاول
لانته (فان قيل) فعلى هذا قوله وهو حذف في آخره يخرج ما هو
حذف آخره كحذف التاء في يا حارث الشدي اصله حارث لاجل الترقيم
(قلنا) لانم انه خرج بل التعريف شامل لكل القسمين اعني اما حذف
في آخره واما حذف آخره لان الحذف في آخره شامل لما هو المحذوف
من نفس الكلمة نحو يا حارث في يا حارث ولما هو زائد عليها نحو يا اسم
ويا مرو ويا ثب ويا بعل في اسماء ومروان وثبة و بعلك بخلاف الحذف
من آخره فانه مختص بما هو المحذوف من نفس الكلمة نحو يا حارث في
حارث والترقيم اعم من ان يكون في آخر الاسم او من آخره كما ذكرنا
في الامثلة * قال (الثالث ما اضمر عامله على شر بطة التفسير وهو كل
اسم بعده فعل او شبهه) الخ (فان قيل) تعريف ما اضمر عامله على
شر بطة التفسير منقوض بصور منها كقولك زيدا ضربته
اذا جعلت زيدا مبتدأ ومنها زيد يضرب عمرا ومنها زيد ضرب
غلامه بكر افان كل واحد منها ليس مما اضمر عامله على شر بطة التفسير
و تعريف ما اضمر عامله على شر بطة التفسير منطبق عليه متناول
له لان مراده بما اضمر على شر بطة التفسير مفعول اضمر على شر بطة

التفسير كما مثل المص في المتن زيدا ضربته وزيدا صررت به وزيدا
ضربت غلامه وزيدا حبست عليه وما ذكره من الصور ليس
بمفعول ما ضمير عامله على شريطة التفسير مع ان التعريف الذي ذكره
بما ضمير عامله شامل للصور المذكورة فلم لم يقل في التعريف وهو كل
مفعول بعده فعل او شبهه الخ حتى لا يرد النقض بالصور (قلت) اراد
بالاسم في قوله كل اسم مفعول به وسباق الكلام بدل على ان مراده
باسم في تعريف ما ضمير عامله المفعول اذ الكلام في المفعول الذي يجب
حذف فعلة والاولى ان يقول كل مفعول في تعريف ما ضمير عامله
مكان كل اسم حتى لا يتوجه النقض المذكور لكن اهل ذكر المفعول
في التعريف اعتمدوا على فهم التكلم * قال (و يستوى الامر ان في مثل
زيد قائم وعمر واكرمه) (فان قيل) المثال الذي ذكره المص مما يستوى
فيه الامر ان لبس بصحيح من وجهين الاول انه اذا قلنا زيد قام
وعمر واكرمه لم يجز العطف على الجملة العقلية التي هي المعطوف
عليها خبر المبتدأ وكل ما عطف على خبر المبتدأ ينبغي ان يصلح
لان يكون خبرا للمبتدأ لان المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع
ما يجب ويمتنع لكن المعطوف لا يصلح ان يكون خبرا للمبتدأ اذ ليس
في الجملة المعطوفة على خبر المبتدأ ما يربطها بالمبتدأ من عائد وضمير
والوجه الثاني ان لقام في زيد قام وعمر واكرمه الضمير المستتر فيه الذي
هو فاعل له وعائد الى زيد محل من الاعراب وهو ارفع به خبر المبتدأ
ولا موضع له من الاعراب للجملة المعطوفة في زيد قائم وعمر واكرمه
على ان الجملة المعطوفة معطوفة على الجملة العقلية لعدم صلاحية
الجملة المعطوفة لان تكون خبرا للمبتدأ لانتهاء الضمير
العائد فيها كما ذكرنا (قلنا) الجواب عن الوجهين انه
لا نسلم ان كل ما هو معطوف على خبر المبتدأ ينبغي
ان يصلح لان يكون له محل من الاعراب كما ان المعطوف عليه كذلك

ونافتم من ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع ما يجب ويمتنع
 ممنوع لجواز ازيد والحوارث وامتناع بالحوارث ولجواز رب شاة وسخلة
 بدرهم وامتنع رب سخلتها وعلى تقدير التسليم ان المعطوف يذبح
 ان يكون في حكم المعطوف عليه و يذبح ان يكون للمعطوف محل من
 الاعراب كما ان للمعطوف عليه كذلك يقدر في الجملة المعطوفة ضمير
 او ما تدل الابدأ لترتبط الجملة المعطوفة على خبر المبتدأ بالابتدأ ليصلح
 ان تكون الجملة المعطوفة خبرا للمبتدأ وليكون لها محل من الاعراب
 كما ان الجملة المعطوفة عليها كذلك بان يقول تقديره زيد قائم واكرمت
 عمرا اكرمه عنده وفي داره فالضمير في عنده وفي داره راجع الى زيد
 لترتبط الجملة المعطوفة على الجملة التي هي خبر المبتدأ بالابتدأ أو الضمير في
 اكرمه هي جملة مفسرة بكسر السين راجع الى عمرو فتح يكون للجملة
 المفسرة بفتح السين التي هي معطوفة على الجملة التي هي خبر المبتدأ
 محل من الاعراب كما ان للجملة المعطوفة عليها كذلك (فان قيل) بل
 يكون من الجملة المفسرة بكسر السين محل من الاعراب كما ان للجملة
 المفسرة بفتح السين محلا من الاعراب اهلا قلنا قد ذكر ابو البقاء
 في اعراب الجملة في قول الشاعر * اذا السير ابدى ما حديه لهم *
 طاروا اليه ورفات ووحدانا * ان الجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب
 حيث قال اذا السير ابدى باحدى اى اذا ابدى السير باحدى ابدى
 فلا بدى الثاني لا محل له من الاعراب ولقائل ان يقول لانسلم ان الجملة
 المفسرة لا محل لها من الاعراب بل لها محل من الاعراب كما ان الجملة
 المفسرة كذلك اذا الجملة المفسرة في معنى الجملة المفسرة وفي قوتها علم
 ان الجملة التي تقع موقع المفرد لها محل من الاعراب كما ذكر الشيخ
 عبد القاهر الجرجاني في الجمل حيث قال والجملة التي تقع موقع المفرد
 في ستة مواضع احدها خبر المبتدأ تقول زيد خرج ابوه فيكون خرج
 ابوه في موضع الرفع لوقوعها موقع خارج والثاني خبر كان واخواتها

كقولك كان زيد ابوه منطلق فابوه منطلق في موضع النصب لكونه خبر
 المكان والثالث خبران واخواتها كقولك ان زيد ابوه منطلق والرابع
 المفعول الثاني من يلب ظننت كقولك ظننت زيدا ابوه خارج الخامس
 صفة التكررة نحو مرت برجل خرج ابوه فالجمله في موضع الجر لكونها
 صفة المجرور والساس داخل كقولك جاءني زيد تعادل للجانب بين يديه
 فقد تقع الجملة موقع المفرد في مواضع لم يذكرها الشيخ بان تقع فاعلة
 ومفعولة ومبتدأ نحو بلغني ان زيدا عالم فان اسمها وخبرها في محل الرفع
 بانها فاعل بلغني تقديره بلغني نحو الذي هو حصول العلم لزيد كقولك
 اعجبني ان ضربت فان ضربت في محل الرفع بانه فاعل اعجبني وكربت
 ان زيدا منطلق فان مع اسمها وخبرها في محل النصب بانه مفعول
 لكربت وعندى انك قائم فان مع اسمها وخبرها في محل الرفع بانه مبتدأ
 وعندى خبره مقدم عليه فقول الشيخ بان الجملة تقع موقع المفرد في ستة
 مواضع ليس بسديد لوقوعها موقع المفرد في غير تلك المواضع كما ذكرناه
 * قال (التحذير) الخ (فان قيل) لم قال التحذير بلفظ المصدر ولم يقل
 الرابع المحذر بلفظ اسم المفعول اذ المفعول به الذي يجب حذف
 فعله هو المحذر لا التحذير (قلنا) ائمه قال الرابع التحذير بلفظ المصدر
 ولم يقل الرابع المحذر بلفظ اسم المفعول الذي هو المراد بهذا الباب
 ليشمل لفظ المصدر المحذر والمحذر منه وهو المشارك للمحذر
 في النصب وفي اصل معنى التحذير لان المصدر دلالة عليها
 ولو قال الرابع المحذر بلفظ اسم المفعول يخرج المحذر منه عن عبارته
 ولم يشمل عبارته المحذر والمحذر منه جميعا بل يختص بالمحذر
 * قال (او ذكر المحذر منه مكررا) الخ (فان قيل) قوله او ذكر
 المحذر منه مكررا لا يخفى من ان يكون معطوفا على قوله تحذيرا
 او على قوله معمول اذ لا شئ سواهما حتى يعطفه عليهما ولا يستقيم
 العطف على كل واحد منهما لان معمول اسم وذكر فعل فلا يستقيم
 عطف الاسم على الفعل لعدم تناسب بين المعطوف والمعطوف

عليه في الاسمية والفعلية ورعاية المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه مستحسن ولهذا قد اشار النحويون النصب في باب ما ضمير عامله بالعطف على جملة فعلية مثل ضربت زيدا وعمر او عمرو لكنه لا جل التماسب الا صوب ان يقول الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا بمابعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكررا حتى لا يرد ما ذكرناه. (قلنا) يجوز ان يكون معطوفا على فعل مقدر ناصب للتحذير تقديره ومعمول بتقدير اتق حذر تحذيرا بمابعده او ذكر المحذر منه مكررا هذا على تقدير ان يكون نصب تحذيرا على المصدرية وان كان نصبه على انه مفعول له فهو ايضا معطوف على تحذير لان تحذيرا مصدر وقع مفعولا له وفيه معنى الفعل مع ان المصدر مقدر بان والفعل تقديره ان حذر فيجوز العطف لما ذكرناه ويجوز ان يكون معطوفا على المفعول لان المفعول اسم المفعول وفيه معنى الفعل وهو يعمل عمل المضارع الجهمول الذي هو يعمل فالمفعول في قوة يعمل ويعمل فعل فيصح العطف * قال (رأسك والسيف واياك والاسد واياك وان تحذف) الخ (فان قيل) لا يجوز عطف السياف على رأسك وعطف الاسد على اياك وعطف ان تحذف على اياك لان العطف بالواو يقتضي الشراكة بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم الثابت للمعطوف عليه بان يثبت للمعطوف ما هو ثابت للمعطوف عليه من الحكم لان المعطوف في حكم المعطوف عليه في كل ما يجب ويمتنع الا انك اذا قلت ضربت زيدا وعمر ان زيدا وعمر ا مشاركان في الاعراب ووقوع الضرب عليهما وليس المعطوف والمعطوف عليهما في الامثلة الثلاثة مشتركين في الحكم الثابت للمعطوف عليه فان المعطوف في الامثلة محذر عنه والمعطوف عليه فيها محذر فلا اشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم فلا يجوز العطف (قلنا) لان لم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع ما يجب

ويمتنع بدليل جواز رب شاة وسخاتها بدرهم ويازيد الحارث وامتناع
 رب سخاتها وياالحارث بدليل جواز قولهم علقها بنا وامتناع علقها
 ماء باردا بل لابد من ان يقول وسيقتها ماء باردا اى علفت الشاة بنا
 وسيقتها ماء باردا فعلى هذا لايجب ان يكون المعطوف فى حكم
 المعطوف عليه من جميع مايجب ويمتنع بل فى بعض احكامه وهو
 الاعراب وهمنا كذلك اقول لزوم اشتراك المعطوف عليه فى جميع
 الاحكام ممنوع لجواز قولك ضربت زيدا يوم الجمعة وعمر ايوم السبت
 فان المعطوف والمعطوف عليه مشتركان فى الاعراب وفى اصل
 الضرب لافى زمان وقوع الضرب فلايجب ان يكون المعطوف
 فى حكم المعطوف عليه فى جميع مايجب ويمتنع بل فى بعض احكامه
 وهو الاعراب واصل المعنى والامر فى المعطوف عليه فى الامثلة
 المذكورة بهذه الثابة لان المعطوف والمعطوف عليه فى رأسك
 والسيف واياك والاسد واياك وان تحذف اى واياك والحذف مشتركان
 فى اصل معنى التحذير وفى كونهما معمولين بتقدير اتق اوقول لانسلم
 ان المعطوف والمعطوف عليه فى الامثلة المذكورة لم يشتركا
 فى الحكم الثابت للمعطوف عليه بل هما يشتركان فيه وذلك لان كل
 واحد من المعطوف والمعطوف عليه فى الامثلة محذر ومحذر منه بالنسبة
 الى الآخر لان معنى قوله رأسك والسيف اتق رأسك من ان يتعرض
 للسيف واتق السيף من ان يتعرض لرأسك وكذا معنى قوله واياك
 وان تحذف اتق نفسك من ان يتعرض للحذف واتق الحذف
 من ان يتعرض لنفسك ولان كل واحد من المعطوف والمعطوف
 عليه محذر ومحذر عنه ومعمول بتقدير اتق فقد اشتركا فى الحكم
 فيجوز العطف (فان قيل) لابد للمعطوف من المعطوف عليه لان
 العطف بدون المعطوف عليه ممتنع فالمعطوف عليه فى اياك والاسد
 واياك وان تحذف (قلنا) المعطوف عايه فيهما مقدر وهو نفسك

تقديره اتق نفسك من ان تتعرض للاسد واتق الاسد من ان يتعرض
لنفسك وكذا اتق نفسك من ان تتعرض للحذف واتق الحذف
من ان يتعرض لنفسك لان اصل اياك والاسد و اياك وان تحذف اتق
من الاسد ومن الحذف لكنهم لم يجوزوا الجمع بين الفاعل والمفعول
لواحد فعدلوا عنه الى نفسك بان اتوا بلفظ النفس و وصلوا بها ضمير
المفعول لئلا يلزم الجمع بين الفاعل والمفعول لواحد ثم حذفوا الفعل الذي
هو اتق لكثرة الاستعمال واشدة اعتمادهم بامر التحذير وعدم الفرصة
بذكر الفعل اضيق المقام فعدلوا عن لفظ النفس لانتفاء موجبها فوجب
رجوع الضمير وعوده لابدان يكون الضمير منفصلا لزوال ما يتصل به
فتعين الضمير المنصوب المنفصل وهو اياك وبانه على حسب من يأمره
(فان قيل) كيف يجوز عطف ان تحذف على نفسك والمعطوف
عليه اسم والمعطوف فعل وعطف الفعل على الاسم مستكره عندهم
اذ المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه مطلوبة عندهم (قلنا)
ان تحذف في تأويل الحذف والحذف مصدر والمصدر اسم فكانه
عطف الاسم على الاسم * قال (لا تقول اياك الاسد لامتناع
تقدير من) (فان قيل) تقدير من في مثل هذه الصورة غير ممتنع
اذ لو كان ممتعالم يكن يقع فلا يمتنع اما بيان الوقوع انه جاء في كلام
العرب كقول الشاعر * اياك اياك المرأفانه * الى الشر دعاء وللشر جالب
تقديره اياك اياك من المرأف حذف من في من المرأ فكذلك يجوز حذفها
من الاسد تقدير اياك من الاسد في قولك اياك الاسد (قلنا) اجيب عنه
بوجوه الاول انه من ضرورات الشعر وكلامه في الاختيار الثاني انه
على خلاف القياس واستعمال الفصحاء و مثل هذا مردود
فلا يكون نجة الثالث ان المرأ مصدر بمعنى ان تمارى فحمل المرأ
على تمارى في جواز حذف من يكون المرأ بمعنى ان تمارى فكما يجوز
حذف من عن تمارى فكذلك من المرأ فاذا احتمل الوجوه
المذكورة قلبت للحجج اذ لا يجوز اثبات اصول الابواب

(بالمحتملات)

مطلب على الفرق
بين التضمن والتقدير

بالمجملات * قال (المفعول فيه) الخ (فان قيل) قوله وشرط نصبه
تقدير في المفعول فيه فقد تضمن المفعول فيه معنى في واذا تضمن معنى في
يكون المفعول فيه مبنيًا لتضمنه معنى الحرف كما ان اين وكيف مبنيان
لتضمنهما معنى همزة الاستفهام (قلنا) لانسلم انه اذا قدر في المفعول
فيه في فقد تضمن معنى في لانه لو كان كذلك لم يجز اظهاره في مع المفعول
فيه كما لم يجز اظهار همزة مع اين وكيف اذا الفرق بين التضمن والتقدير
ان التضمن يقتضي عدم جواز الاظهار والتقدير جواز الاظهار * قال
(المفعول له) الخ (فان قيل) لم ذكر المص المثاليين للمفعول له مثل ضربته
تأديبا وقعدت عن الحرب جبنًا ولم يقع المثال واحدا في الفائدة في تعدد
المثال (قلنا) له فائدة ثان الاولى ان المثال بمنزلة الشاهد فكما انه لا بد
من تعدد الشاهد فكذلك لا بد من تعدد المثال الثانية ان المفعول له
قد يكون علة غائية للفعل وحاملا على الاقدام على الفعل والفعل
ليس بعلة للمفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنًا فان الجبن علة
للقعود عن الحرب والقعود عن الحرب ليس علة للجبن وقد يكون
المفعول له علة غائية للفعل وحاملا للفاعل على اقامته على الفعل
بحسب الذهن والفعل ايضا علة للمفعول له بحسب الخارج
نحو ضربته تأديبا فان التأديب علة باعثة في الذهن للفاعل
على اقامته على الفعل هو الضرب لان من اذا د التأديب
بسبب الضرب فإلم يتصور التأديب الحاصل من الضرب لم يمثل
بالضرب فيكون التأديب علة للضرب بحسب الذهن والضرب
يكون علة للتأديب ايضا بحسب الخارج فان من يحتاج في التأديب
الى الضرب فإلم يضربه لم يتأديب فيكون الضرب علة ايضا للمفعول
لكن المفعول علة للضرب بحسب الذهن والضرب علة للمفعول
له بحسب الخارج فلا يلزم الدور كما توهم بعض الناس لان علة احدهما
للاخر بحسب الذهن وعلة الاخر له بحسب الخارج فلا دور لتعدد

الجهة* قال (الحال ما بين هيئة الفاعل او المفعول به) الخ (فان قيل)
تعريف الحال بما ذكره ليس بجامع لخروج الجمل الواقعة حالا
عن تعريفها كقولك جئتك والشمس طالعة وقول امرئ القيس
وقد اغتدى والطير في وكناتها وكقولك جاءني زيد يركب غلامه
فان والشمس طالعة والطير في وكناتها ويركب غلامه كل واحد منها
جمله وقعت حالا مع ان كل واحدة منها ليست مبنية لهيئة الفاعل
ولا للمفعول لان طالع الشمس ليس مبنيا لهيئة الفاعل ولا للمفعول
وكذا ركوب الغلام لبس مبنيا لهيئة محي زيد (قلنا) اجيب عنه
بجوابين الاول انه لانم ان الجمل الواقعة حالا لا تبين هيئة الفاعل
ولا المفعول بل ههنا وذلك انه اذا قلت جئتك والشمس طالعة مما كان
مجيئك مقيدا بطولع الشمس ومصادفان طولعها وموافقا
لا وان بزوغها فكان طولع الشمس المصادف لزمان مجيئك
يصير مبنية لمجيئك التي هي هيئة الفاعل فيكون طولع الشمس
مبنيا لهيئة الفاعل فيصح ان يقع حالا وكذا الكلام في باقي الجمل
الواقعة حالا والثاني ان القول ان الحال في الجمل المذكورة مقدرة
بما بين هيئة الفاعل تقديره جئتك موافقا لكون الظرف وكناتها
اوفي حال كون الطير في وكناتها وجاءني زيد موافقا لزمان ركوب
غلامه اوفي حال ركوب غلامه وفي الجوابين ضعف لا يخفى على
المثائل* قال (فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) الخ (فان قيل)
وجوب تقديم الحال على ذي الحال النكرة منقوض بقولهم مرت
بكل قائما حال من كل مع ان الحال منه لم يقدم عليه بقوله جاءني
رجل وعلى كتفه سيف فان قولهم وعلى كتفه سيف جملة واقعة
حالا عن رجل وهونكرة مقدمة على الحال بقوله تعالى* وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم* فان قوله عز وجل ولها كتاب معلوم
جملة وقعت حالا من قرية ونكرة مقدمة على الحال (قلنا) الجواب

عن الاول انه لانسلم ان كلا في مررت بكل قائما نكرة بل هو معرفة
وذلك ان الكل والبعض دائم الاضافة وههنا قطع كل عن الاضافة
وحذف المضاف اليه وعوض منه التنوين كيو مئذ وحينئذ وكان
المضاف اليه مذكورا معه لان المضاف اليه مراده ههنا لان الكل
والبعض اذا قطعاعن الاضافة وعوض التنوين عن المضاف اليه
لهما كانت الاضافة فيهما منوية واردة كقوله تعالى *
وكل اتوه داخرين * من الدخور وهو الهوان والذل فعلى هذا
لا يكون الكل في المثال المذكور نكرة وعن الآخرين ان الجملة في قولهم
جاءني رجل وعلى كتفه سيف وفي قوله تعالى * وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم * ليست حالا عن قرية بل صفة لها والواو بين
الصفة والموصوف لا يضاف الصفة * بالموصوف كما ذكره صاحب
الكشاف ولئن سلمنا انه حال كما ذهب اليه صاحب المفتاح لكن لانم
ان تقديم الحال على ذى الحال النكرة واجب مطلقا بل واجب حيث
التبس الحال بالصفة نحو رأيت رجلا را كبا لانه لم يدرا ن را كبا حال
لرجل او صفة له لاحتمل الامر بين اما اذا قدمت على رجلا وقلت
رأيت را كبا رجلا فعين را كبا الحالية ولا يجوز ان يكون را كبا صفة
لرجل ح لامتناع تقديم الصفة على الموصوف وههنا لا يلتبس بها
لان الواو قرينة فارقة بين الحال والصفة لان الجملة لو كانت صفة ههنا
لم يجز الفصل بالواو بين الصفة والموصوف لان الصفة والموصوف
كشيء واحد ولقائل ان يقول تخصيص وجوب تقديم الحال على ذى
الحال النكرة بصورة التبس الحال بالصفة كما مثلتم رأيت را كبا رجلا
ممنوع لانهم يقدمون الحال على ذى الحال النكرة في صورة لم يلتبس
الحال بالصفة نحو جاءني را كبا رجلا فراكبا حال عن رجل ومقدم عليه
مع انه لو اخرته عنه وقلت جاءني رجل را كبا لم يلتبس بالصفة فعلى هذا
ما قلتم ان يوجب تقديم الحال على ذى الحال انكرة مخصوص بصورة

التبست الحال بالصفة لبس بصواب فذكرناه ويمكن ان يجاب عنه
 بوجوه الاول انه سلمنا ان الحال في جائى رجل راكبا لكن التبس
 في بعض الصور وهو قولك رأيت راكبا ولو اخرت راكبا عن رجلا
 لا تبس بالصفة فهمنا وان لم يلبس بالصفة لكن جلا على ما لا يلبس
 في التقديم وقدم الحال على ذى الحال النكرة طردا للباب الثاني
 في انه سلمنا ان الحال في مثل جائى راكبا رجل لم يلبس بالصفة لو اخرت
 قلت رجلا راكبا لكن انما قدم الحال ههنا على ذى الحال بناء
 على ان ذى الحال النكرة محكوم عليه والحال محكوم به ولا يجوز
 ان يكون المحكوم عليه نكرة صرفة فقدم الحال على ذى الحال النكرة
 ليفيد اختصاص المحكوم عليه ويكون المحكوم عليه نكرة مخصصة
 لان تقديم الحال على المحكوم عليه نكرة مخصصة لان تقديم الحكم على
 المحكوم عليه النكرة فوجب اختصاره كما ذكرناه في الابتداء والفاعل
 الثالث ان يقول ان خصصنا وجوب تقديم الحال على ذى الحال النكرة
 بصورة التبست الحال بالصفة نحو رأيت راكبا رجلا انا خصصنا
 التقديم بصورة الالتباس حتى يرد النقض بنحو جائى راكبا رجل
 عالم يلبس والفرق بين تخصيص وجوب التقديم وبين تخصيص
 التقديم ظاهر فيجوز تقديم الحال على ذى الحال النكرة في عالم يلبس
 الحل فيه بالصفة ويجوز تأخيرها عنه اما اذا التبست الحال بالصفة
 ويجوز تأخيرها عنه اما اذا التبست الحال بالصفة على تقدير تأخير
 الحال عن ذى الحال نحو رأيت رجلا راكبا فلا يجوز تأخيرها
 عنه بل يجب تقديم الحال على ذى الحال نحو رأيت راكبا رجلا
 لئلا يلبس الحال بالصفة لو اخرناها عنه * قال (ومشرطها
 ان تكون مقرر لمضمون جملة اسمية) (فان قيل) قد شرط المص
 ان تكون الحال المؤكدة مقرر لمضمون الجملة الاسمية نحو زيد ابوك
 عطوفا وقد تجئ الحال مقرر لمضمون الجملة الفعلية كقولك

دعوت الله سمعاً وسألته المغفرة قديراً فكل واحد من سمعاً وقديراً
حال مؤكدة مع انه ليس مقررراً لمضمون الجملة الاسمية بل مقرر
لمضمون الجملة الفعلية فإوجه اشتراطه ان تكون الحال مؤكدة
مقررة لمضمون الجملة الاسمية (قلنا) اجيب عنه بجوابين الاول
انه شرط عند بعض النحويين ان تكون الحال مؤكدة مقررة لمضمون
الجملة الاسمية وقد وافقهم المص في ذلك الثاني ان شرطها
ان تكون مقررة لمضمون الجملة الاسمية لوجوب حذف الحال عنها
لان شرطها ان تكون مقررة لمضمون الجملة الاسمية مطلقباً يجوز
ان يكون مقررة لمضمون الجملة الفعلية مالم يحذف عاملها * قال
(التميز ما يرفع الابهام) الخ (فان قيل) تعريف التميز غير مانع لدخول
صفة المبهمات واسماء الاشارة فيه نحو مررت بهذا الرجل وبأبيها
الرجل فالرجل في الصورتين صفة وصدق عليه انه يرفع الابهام
المستقر بحسب الوضع عن لفظ هذا وأبيها فاتعريف المذكور
للتميز ليس بمانع لدخول ما ليس منهما فيه (قن) مراد المص
بما يرفع الابهام في تعريف التميز اسم نكرة ترفع الابهام فالرجل في
الصورتين وان رفع الابهام ليس بنكرة فلا يرد النقض (فان قيل)
فاذا كان مراده بما يرفع الابهام اسم نكرة فلم يقل في تعريفه اسم نكرة
مكان ما حتى لا يرد النقض المذكور (قلنا) انما يذكر قيد النكرة في
تعريفه لانه يعلم من الامثلة التي ذكرها للتمييز فان الامثلة المذكورة
باسرها نكرة (فان قيل) تعريف التميز ليس بمانع بدخول الحال
فيه فانه صدق على الحال انها ترفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
مثل جاءني زيد راكباً يرفع الابهام المستقر عن ذات زيد مثلاً فاذا
قلت جاءني زيد لم أعلم السامع انه جاءني راكباً او راكباً فقلت راكباً
زالت الابهام عن ذات زيد باعتبار المجيء ولدخول المصدر فيه كقولك
رجع زيد فهقرى فان فهقرى يرفع الابهام عن ذات زيد باعتبار

رجوعه مثلا اذا قلت رجع زيد لم يدر السامع انه على اية هيئة رجع
على طريق القهقري او غيره فاذا قلت القهقري فقد ازلت الابهام
ولدخول الصفة فيه نحو رأيت عينا باصرة فانه صدق على باصرة
انها ترفع الابهام المستقر عن ذات عين لانك اذا قلت رأيت عينا
لم يعلم السامع انها باصرة او مضئئة فاذا قلت باصرة فقد ازلت
الابهام (قلنا) الجواب عن الاول ان الحال يرفع الابهام عن هيئة
الذات باعتبار كون الذات فاعلا او مفعولا عن الذات مطلقا
بمخلاف التميز فانه يرفع الابهام المستقر عن الذات مطلقا وعن الثاني
ان القهقري في رجوع القهقري يرفع الابهام عن هيئة الرجوع
هيئة الذات التي هي الرجوع لاعن الذات اذا الرجوع هيئة الذات
لانفس الذات وعن الثالث بان باصرة في رأيت عينا باصرة يرفع الابهام
عن ذات عين لكن ذلك الابهام ليس بمستقر بحسب الوضع والابهام
انها ليس من الاستعمال بالنسبة الى السامع والمخاطب بسبب اشتراك
لفظ العين في مفهومات متعددة ومسميات مكررة لا ان فيها ابهاما في
اصل الوضع فلا يرد * قال (المستثنى) الخ (فان قيل) تعريف المستثنى
المتصل مستلزم للتناقض والتناقض باطل فتعريف المستثنى المتصل
بما ذكره باطل بيان الاستلزام انه عرف المستثنى المتصل بانه هو المخرج
من متعدد لفظا وتقديرا بالاواخواتها فعلى هذا اذا كان المستثنى
المتصل مخرجا من متعدد يلزم منه ان يكون المستثنى داخلا في المستثنى
منه المتعدد ليتمكن اخراجه عنه لان اخراج الشيء عن شيء آخر مسوق
يكون المخرج داخلا في المخرج منه حتى يتصور اخراجه عنه واذا كان
المستثنى داخلا في المستثنى منه كان الحكم الذي حكم الحاكم
على المستثنى منه شاملا للمستثنى ومتاويلا له لان المستثنى فرد من افراد
المستثنى منه واذا كان مخرجا عن المستثنى منه لم يكن الحكم متاويلا له فيلزم
التناقض وهو المتناول الحكم للمستثنى وعدم تناوُل له ولو صح ذلك
بالمثال لتبين لك التناقض مثلا اذا قال احدن يد على عشرة الواح

فالعشرة منصوفة في مدلولها الذي هو الخمستان فلا يصح ان يقال
 ان المتكلم اراد بعشرة تسعة وذكر الا واحد لتبين به مراده لبطلان
 فنصوصية العشرة في مدلولها الذي هو الخمستان بسبب اطلاق العشرة
 وارادتها التسعة لان ارادتها يتأني في نصوصية العشرة في مدلولها
 وللزوم خرق اجتماع النحويين وتخالفة اجماعهم لانهم اجمعوا
 على ان الاستثناء المتصل اخراج فاذا لم يكن الواحد الذي هو المستثنى
 مخرجا في قوله لم يدخل على عشرة لم يدخل في العشرة المستثنى منه واذا
 لم يدخل في العشرة لا يمكن الاخراج عنها لان اخراج شيء عن شيء آخر
 مسبوق بكون المخرج داخلا في المخرج منه فعلى هذا يلزم منه ان قوله
 لن يدخل على عشرة الا واحدا لا يكون استثناء متصلا لكنهم اتفقوا
 على انه استثناء متصل وتلخيص الكلام في بيان لزوم التناقض انه
 اذا قال له على عشرة وقصد الى العشرة بحملة افرادها ثم اخرج
 واحدا منها بقوله الا واحدا كان ما اقر به اولانا في الة ثانيا فيلزم
 التناقض (قلنا) لانهم ان المستثنى لو كان داخلا في المستثنى منه يلزم
 التناقض المذكور وانما يلزم التناقض لو كان المستثنى داخلا
 في المستثنى منه في الحكم الذي هو حكم الحاكم على المستثنى منه وفي اسناد
 الحكم اليه في ارادة المتكلم وليس كذلك بل انه داخل فيه بالنظر
 الى الافراد من حيث ان المستثنى فرد من افراد المستثنى منه من غير
 الحكم على المستثنى ومن غير اسناد الحكم اليه في نيته وارادته واذا اخرج
 المستثنى من المستثنى منه في الهيئة وقصد الاستثناء اولا وتلفظ
 بالاستثناء وانقطع كلامه لحكم بالاسناد بعد تحقق الاستثناء وبين
 اخراج المستثنى من المستثنى منه ولهذا لا يحكم من كان عالما بالهزيمة
 على كلام المتكلم بالاسناد فيما يتكلم به الا بعد معرفة انقطاع كلام
 المتكلم فحاصل الكلام ان المستثنى منه متناول للمستثنى بالنظر
 الى ان المستثنى فرد من افراد المستثنى منه وغير متناول له بالنظر

الى الحكم على المستثنى واسناد الحكم اليه في قصد المتكلم وارا دته وما قلتم
من لزوم ابطال نصوصية العشرة في مدلولها ومن لزوم خرق
اجتماع التحويين ممنوع ومن ثم يراد من الاول ارادة لفظ المستثنى
منه بالنسبة الى مدلوله والثاني ارادة لفظ المستثنى منه بالنسبة الى اسناد
الحكم اليه بعد تحقق الاستثناء فالمستثنى داخل في المستثنى منه باعتبار
ارادة الاول دون الثاني اى المستثنى داخل في المستثنى منه باعتبار
ان المستثنى فرد من افراد المستثنى منه وجزء من مدلوله وخارج عنه
باعتبار عدم الحكم عليه فجهة دخوله فيه وتناوله غير جهة خروجه
عنه وعدم تناوله فلا تناقض قال المص في شرح الكافية
ان المستثنى منه المراد به الجمع بالنظر الى الافراد من غير حكمه بالاسناد
فاخرج منه المستثنى على التحقيق ثم حكم بالاسناد بعد تقدير الاخراج
وكذلك لا يحكم عالم بلغة العرب على كلام متكلم بالاسناد فيما ذكره
الا بعد تقدير الاخراج وكذلك لا يحكم عالم بلغة العرب على كلام
متكلم بالاسناد فيما ذكره الا بعد تمامه فلوطن ظان ان المتكلم اذا قال
له عندى عشرة عند تلفظه باتناء من غير ان يعلم قطعة الكلام عليها انه
مقر بعشرة مسند اليها الافراد لكان مخطئا بعلمنا بان يجوز ان يذكر ما
نخرجه قبل الحكم بالاسناد هذا لفظ المص فاذا عرفت هذا فاعلم ان الاستثناء
من الاثبات نفي ومن النفي اثبات مثلا اذا قلت جاءني القوم الازيد اثبت
الحجب للقوم ونفيته عن زيد واذا قلت ما جاءني القوم الازيد انقبت الحجب
عن القوم واثبت لزيد وشرط صحة الاستثناء ان لا يكون المستثنى مستقرا
للمستثنى منه اى شرط صحة الاستثناء ان يكون المستثنى اقل من المستثنى
منه ويجوز استثناء بعض الاعداد من بعضها بشرط ان يكون
المستثنى اقل من المستثنى منه وانما ذكر لك مسئلة في ذلك لتنبه
بها على كيفية استثناء بعض الاعداد من بعضها وهى ان يقول المفر
زيد على عشرة الاتسعة الاثمانية الاسبعة الاستة الاخسة الاربعة

الاثلاثة الاثنان الا واحد فانهم قالوا يلزمه خمسة واصله راجع
 الى ان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي ويمكن معرفة ذلك
 بطريقتين الاولى ان يجمع ما في العدد المقربه من الازواج والاولار
 من المستثنى والمستثنى منه كل مرتبة ويسقط الاقل من الاكثر فابق فهو
 من المقربه ففي الصورة المذكورة يجمع جميع ازواج العشرة ويان يضرب
 نصف العشرة فيما زاد عليه بواحد وهو ستة فيصير ثنتين وهي
 يجمع الازواج فيها لم يضرب نصف العشرة في نصفه اي في نفس
 نصف العشرة وهي خمسة فتصير خمسة وعشرين وهي جملة الاولار
 فيها فيسقط الاقل الذي هو خمسة وعشرون من الاكثر الذي
 هو ثلثون يبقى خمسة وهي المقربه والطريق الثاني وهو اسهل
 وهو ان يجمع جميع ما في العدد المقربه من المثلث والنفي من المستثنى
 والمستثنى منه كل مرتبة ويسقط المعنى من المثلث فابق فهو المقربه
 ففي الصورة المذكورة المثلث الازواج والاشفاع وهي ثلثون
 والنفي الافراد والاولار وهي خمسة وعشرون بناء على ان الاستثناء
 من الاثبات نفي ومن النفي اثبات فاذا اسقطت خمسة وعشرين
 من ثلثين تبقى خمسة وهو المقربه هذا ما اذا ابتدأ المقرب بالزوج
 في الافراد واما اذا ابتدأ بالفرد فيه بان يقول زيد على احد عشر
 الا عشرة الخ فبالطريق الاولى يجمع جميع اوتار افراد العدد المقربه من
 المستثنى كل مرتبة بان يضرب نصف احد عشر مع زيادة نصف واحد
 وهو ايضا ستة اي يضرب ستة في سبعة فيصير ستة وثلاثين وهي جميع
 الافراد ثم يضرب نصف احد عشر بزيادة نصف واحد وهو ستة
 في نصف احد عشر بنقصان نصف واحد وهو خمسة اي
 يضرب ستة في خمسة يصير ثلثين وهي جميع الازواج فيها ثم يسقط
 الاقل الذي هو ثلثون من الاكثر الذي هو ستة وثلثون تبقى ستة
 وهو المقربه وبالطريق الثاني ان يجمع جميع ما في العدد المقربه

من المبتدأ والمنفى ويسقط المنفى من المبتدأ فما بقي فهو المقربه
وفي الصورة الثانية المبتدأ جميع الافراد والاولا وهو ستة وثلاثون
والمنفى جميع الازواج والاشعاع وهي ثلاثون بناء على ان الاستثناء
من الاثبات ثلثي ومن الثلثي اثبات واذا سقطت الثلاثون من ستة
وثلاثين بقي ستة وهو المقربه ولنا قاعدة في معرفة كمية مقدار
المقربه في صورتين اخصر واوجز ذكرناه وهي ان يجعل
المقربه نصف العدد الذي ابتدأ به المقربان كان ابتدأ به زوجا
ونصفه بزيادة نصف واحد ان كان فردا * قال (واعراب غير فيه
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل وغير صفة) الخ (فان قيل) ما الفرق
بين غير اذا كان صفة وبينه اذا كان استثناء (قلنا) الفرق بينهما
انه اذا قلت جاءني القوم غير زيد وارتدت به الصفة فالك لم تعرض
لغير زيد بنفي المجيء ولا فرق بينهما فكذلك قلت جاءني القوم الموصوف
بينهم غير زيد وان اردت به الاستثناء فقد قطعت نفي المجيء عن زيد
ولان غير اذا كان للاستثناء يكون اعرابه كاعراب الاسم الواقع
بعد الاعلى التفصيل واذا كان صفة يجب ان يكون غير مانع للموصوف
في الاعراب مثلا اذا قلت له عندي مائة غير درهم نصف غير كان
استثناء وكنت مخبرا عن ان تسعة دراهم وتسعين درهما عندك
وان رفعته كان صفة وكنت مخبرا عن انه له عندك مائة هي مغاير لدرهم
كما نقول عندي درهم غير راب ورجل غير عاقل (فان قيل) ما الفرق
بين الا اذا كان استثناء وبينها اذا كان صفة (قلنا) الفرق بينهما
انه اذا قلت ما مررت برجل الا زيد اعلى الاستثناء والا زيد
على الصفة ان في الاستثناء يجب ان يكون ممرورا به اذا التقدير ما مررت
الا بزيد واذا كانت صفة كان المعنى ما مررت برجل مغاير لزيد ولا يلزم
منه ان يكون زيدا ممرورا به ولان الا اذا كانت للاستثناء فابعد ما يكون
تارة منصوبا وتارة مرفوعا وتارة يجوز فيه الامر ان واذا كانت

مطلب على الفرق
بين غير اذا كانت صفة
وبينه اذا كان استثناء

مطلب على الفرق
الا اذا كان استثناء
وبينها اذا كان صفة

صفة قابعدها يكون تابعا لما قبلها في الاعراب (فان قيل) جاء في غير
في قوله تعالى * لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر
والمجاهدون في سبيل الله * الرفع والنصب والجرفا وجه الحركات فيه
(قلنا) الرفع على انه صفة للقاعدون اى لا يستوى القاعدون
الاصحاء من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله والجرف على انه صفة
للمؤمنين اى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الاصحاء والمجاهدون
والنصب على انه مستثنى من القاعدون او حال منهم او مستثنى
من المؤمنين او حال منهم (فان قيل) كيف يجوز رفع غير على انه صفة
للقاعدون او جره على انه صفة للمؤمنين وهما معرفتان وغير من
الاسماء المتوعدة في التكبير والاهم لا يقبل التعريف ولا يصبر
معرفة باضافته الى المعرفة والمطابقة بين الصفة والموصوف
في التعريف والتكبير واجبة (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول انه لا يتم
ان الغير لا يقبل التعريف اصلا بل انما لا يقبل التعريف اذا كانت
المغايرة معلومة نحو مرت رجل غيرك فان غيرك ههنا
يصدق على كل واحد من افراد الرجال ممن هو غيرك اما اذا كانت
المغايرة معلومة قبل التعريف ح وذلك انه اذا وقعت غير بين الضدين
واردت اثبات الضد الاول ونفي الضد الثاني والسماع كونهما
ضدين ووصفه ضد الاول بغير واضفت غير الى ضد الثاني صار
الغير معرفة نحو قولك عليك بالحركة غير السكون او عليك بالصدق
غير الكذب فغير السكون وغير الكذب معرفة لان غير السكون
هو الحركة وغير الكذب هو الصدق فكانك كررت وللصدق تأكيد
والقاعدون من المؤمنين عن الجهاد قسمان اولوا الضرر وغير اولى الضرر
والضرر صفة لعدم الضرر فاو لو الضرر ايضا ضد لغير اولى الضرر
كل واحد منهما من المؤمنين القاعدين عن الجهاد ممن نزلت الآية

في سائرهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مخصوص ومعلوم
 فاذا اضيف الى اولى الضرر القاعدين من المؤمنين واجر
 على القاعدين او على المؤمنين من اولى الضرر صار الغير معرفة
 فيجوز اجراؤه على القاعدين او على المؤمنين هما المعرفتان لوجدان
 المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف حاصل الجواب ان غير
 اذا كان في تقسيم خاص واضفته الى احد القسمين الخاصين واجريته
 على القسم الآخر صار معرفة مثل قوله تعالى * غير المغضوب عليهم
 ولا الضالين * فان المغضوب عليهم ضد المنعم عليهم وكلا الضدين
 معلومان ومخصوصان فاذا اضيف غير الى احد الضدين المعلومين
 واجرى على الضد الآخر صار معلوما الثاني انه سلمنا ان غير نكرة ههنا
 لا يقبل التعريف لكن لما يقصد بالقاعدون ولا بالمؤمنين اقواما
 باعتبارهم فيجري القاعدون والمؤمنون مجرى النكرة فيجوز وصف
 القاعدون والمؤمنين بغير الثالث ان اللام في القاعدون والمؤمنون
 لام الموصول عند بعض المحوئين وليست بالتعريف ومدخولها نكرة
 فيجوز وصف مدخولها بغير الذي هو نكرة ومتوغل في التنكير
 والابهام * قال (اسم ان واخواتها) الخ اي من جملة المنصوبات اسم
 ان واخواتها فان واخواتها تدخل على المبتدأ والخبر تنصب المبتدأ
 وترفع الخبر مثل ان زيد قائم (فان قيل) هذا منقوض بقوله تعالى
 * ان هذان لساحران * فان ههنا لم يعمل في المبتدأ (قلنا) اجيب عنه
 بوجوه الاول انه قراءة بعض وقد قرأ البعض ان هذين لساحران
 على الجملة الظاهرة وقرأ بعضهم ان هذان لساحران على انها
 مخففة من المثقلة وهذان مبتدأ وساحران خبره واللام في ساحران
 هي الفارقة بين ان المخففة من المثقلة وبين النافية وقرأ بعضهم ان هذان
 لساحران على انها نافية وهذان مبتدأ وساحران خبره واللام بمعنى الا
 تقديره ما هذان الا ساحران وقرأ بعضهم ان هذان لساحران

على انها مخففة من المثقلة وهذا من مبتدأ ولساحران خبره واللام زائدة وقرأ بعضهم ان ذان الاساحران بحذف الهاء على انها نافية وذان مبتدأ والاساحران خبره الثاني ان هذان مبنى لانه من اسم الاشارة موضوع للتثنية على صفة وهينة واحدة فالرفع والنصب والجر فيه على وتيرة واحدة فلا تنقلب الغداة في حاتى النصب والجر كاتقلاب الف التثنية اياها فهي بمنزلة الف عصي وسعدى في عدم الانقلاب فحكمه حكم اخواته نحو هؤلاء واولاء واللواتى واللواتى وغيرها فكما انها مبنيات فكذلك هذان في هذان لساحران الثالث ان ان في هذان بمعنى نعم وهى من حروف الايجاب وهذان مبتدأ ولساحران خبره وهو ضعيف من جهة ان مجرى ان بمعنى نعم لم يثبت الاعلى الشذوذ ولان لام الابتداء لا يدخل على الخبر الرابع ان ضمير الشأن محذوف من ان تقديره انه هذان لساحران فهذان مبتدأ ولساحران خبره والمبتدأ مع خبره جملة مفسرة لضمير الشأن وهو ضعيف بسبب حذف الشأن ودخول اللام في خبر المبتدأ وحذف ضمير الشأن ولم يثبت الا في مثل ان من دخل الكنيسة * قال (اواتقض النفي بالـ) (فان قيل) ابطال عمل ما المشبهة بليس بسبب انتقاض نفيها بالامتنوع لجواز عملها مع الانتقاض كقول الشاعر *

* وما الدهر الا بمنجونا باهله * وما عاصب الحاجات الامعذبا *

فانه قد انتقض النفي بالـ في هذا البيت في موضعين مع انه لم يبطل عملها (قلنا) البيت ليس من اقوال العرب الرباء فلا يكون متمسكا في العربية بل من اقوال المولدين وثى سلمنا انه من قول العرب الرباء فلا يرد النقض به لانه ليس مما هو بصدد اذ كلامه في السعة والاختيار لا في ضرورة الشعر والاضطرار * قال (المجرورات) الخ * (فان قيل) تعريف المضاف اليه ليس بجامع مثل يقوم في قوله تعالى * يوم يقوم الروح والملائكة * فانه يصدق عليه بانه مضاف اليه لاضافة اليوم اليه وليس

باسم (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول ان لانم ان الظرف مضاف الى يقوم فقط بل هو مضاف الى يقوم مع فاعله لامتناع خلو الفعل عن الفاعل والفعل مع الفاعل جملة والجملة من حيث هي جملة اسم فيكون الظرف مضافا الى الاسم الثاني ان اسماء الزمان انما تضاف الى الفعل لانهم يزيلون الفعل منزلة المصدر ويعاملون الفعل معاملة المصدر الا يرى ان قوله تعالى * سواء عليهم ان نذرتهم ام لم تنذرهم * اى سواء عليهم الانذار وعدم الانذار فنزل انذارهم منزلة الانذار وان قولهم نسمع بالمعيدي خير من ان تراه فنزل نسمع منزلة سماعك وانما يزيلوا الفعل منزلة المصدر ويعاملونه معاملة المصدر بناء على ان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر مع شيء آخر الذي هو الزمان ولان الفعل مستق من المصدر ولان المصدر يعمل عمل فاعله ولان المصدر في العمل مقدر بان مع الفعل فيما كان بين المصدر والفعل ملازمة قوية ويعاملون الفعل معاملة المصدر فكما يجوز ان يكون المصدر مضافا اليه فكذلك الفعل الثالث ان بين اسماء الزمان والفعل علاقة وملازمة وهي ان لا بد له من وقوعه في زمان ولان الزمان مفهوم الفعل اذا الفعل بجوهر الحروف يدل على الحدث وبصيفته الخاصة على الزمان المعين ومن دأبهم انهم يجوزون اضافة كلمة الى كلمة اخرى بادنى ملازمة بينهما فالمناسبة القوية والعلاقة الشديدة اولى واجوز الرابع ان نقول ان من حق الفعل ان لا يكون مضافا اليه ولا يضاف اليه شيء بما فيه من الابهام القوي والتكثير الشديد الا يرى ان قولك ضرب زيد عمر الا يدرا السامع كيف ضربه ضربا شديدا او غير شديد مبرحا او غير مبرح فلا يدل ضرب بمجرد الصفة على شيء مما ذكرنا فاذا الاتخصيص في نفسه فكيف يخصص الغير بالاضافة اليه الا انهم تركوا القياس واستحسنوا اضافة ظرف الزمان الى الفعل كما ذكرنا ولان الفعل يدل على الزمان والحدث كما ذكرناه من قبل فيكون

الزمان جزء من دللول الفعل فاعتبروا اضافة الجزء الى الكل والمدلول
الى الدال للاملا بسة الواقعة بينهما (فان قيل) اضافة الظرف
الى الفعل مثل يوم يقوم كاذ كرتهم اضافة لفظية ام معنوية (قلنا) اضافة
معنوية لان المضاف غير الصفة مضافة الى معمولها و تعريف
الاضافة المعنوية منطبق على هذه الاضافة (فان قيل) ما الفائدة
في هذه الاضافة (قلنا) فائدتها تخصيص المضاف و توضيحه
لان الفعل المضارع يدل على زمان معين من الازمنة الثلاثة والظرف
الذى هو اليوم يدل على مطلق الزمان اعم من ان يكون ماضيا
او مستقبلا او حالا فاضافة الظرف الى الفعل المضارع تفيد
تخصيصه بالمضاف وتوضيحه (فان قيل) الاضافة المعنوية على ثلاثة
اقسام بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في فاهذه الاضافة (قلنا)
يجوز ان تكون بمعنى اللام لان المضاف اليه ليس جنسا للمضاف
ولا ظرفه فيكون بمعنى اللام وانما قلنا ان المضاف اليه ليس جنسا
للمضاف ولا ظرفه لان المضاف اليه فعل والفعل حدث
والمضاف زمان والحدث ليس جنسا للزمان ولا ظرفا
بل الامر بالعكس ان الزمان ظرف للحدث لان الحدث لا بد له
من وقوعه في الزمان والفعل الذى وقع مضافا اليه بمنزلة
المصدر وفي تأويله وتأويل يوم يقوم الروح والملائكة والامم مقدرة
فيها تقديره يوم لقيام الروح والملائكة ويجوز ان يكون بمعنى من
لان المضاف اليه ههنا فعل والفعل يدل على الحدث والزمان
المعين والظرف والمضاف الذى هو يوم يقوم يدل على مطلق الزمان
اعم من ان يكون ماضيا او مضارعا او حالا و مطلق الزمان جزء
للزمان المعين اذ الزمان المعين هو مطلق الزمان مع قيد التعين لان
الزمان المعين خاص ومطلق الزمان عام والعام جزء الخاص لان الخاص
هو فرد ذلك العام مع قيد الخصوصية فيكون المضاف اليه جنسا

للمضاف والمضاف بعضا منه او تقول الفعل الذي وقع مضافا اليه
 ههنا في تأويل المصدر كما ذكرناه تأويله يوم قيام الروح والمصدر
 يدل على مطلق الزمان والظرف الذي هو المضاف يدل على مطلق
 الزمان ايضا فيكون المضاف من جنس المضاف اليه لتوافق
 مدلوليهما (فان قيل) لان الظرف الذي هو يوم في مثل يوم يقوم
 الروح يدل على الزمان المعين وذلك ان اليوم ظرف معين ومحدود
 عند اهل السرع عبارة عن زمان ابتداء طلوع الفجر الى غروب
 الشمس وعند المجمين عن زمان ابتداء طلوع الشمس الى غروبها
 (قلنا) المراد بالزمان المعين احد الازمنة الثلاثة من الماضي والمستقبل
 والحال واليوم في يوم يقوم مالم يضاف الى يقوم لا يدل على احد الازمنة
 الثلاثة على اليقين (فان قيل) لم قال المص في تعريف المضاف اليه
 انه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
 مرادا ولم يقل انه كل اسم نسب اليه اسم بواسطة حرف الجر
 لفظا او تقديرا مرادا لا يكون الا اسما كما ان المضاف اليه كذلك
 (قلنا) انما قال نسب اليه شيء ولم يقل نسب اليه اسم ليشمل عبارة
 مثل قولنا مرت بزيد فان زيدا لم ينسب اليه اسم بل نسب اليه شيء
 وهو الفاعل والفاعل والفعل مع الفاعل جملة والجملة ليست اسما صريحا
 بل في قوة الاسم الصريح ولو قال نسب اليه اسم مكان الشيء
 ولم يقل نسب اليه شيء خرجت مثل هذه الصورة (فان قيل) فعلى
 هذا لم قال المص المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء ولم يقل المضاف
 اليه كل شيء نسب اليه شيء آخر ولم يقل المضاف اليه ما نسب اليه
 شيء الخ ولم يبدل لفظ الاسم في تعريف المضاف اليه شيء حتى يشمل
 عبارته مثل قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم فانه صدق
 على ينفع انه مضاف اليه لاضافة اليوم اليه لكنه ليس باسم بل
 في تأويل الاسم لان ينفع في تأويله انفع (قلنا) انما ذكر لفظ الاسم

ولم يذكر لفظ الشيء أو ما مكانه لانه قسم الاسم الى المرفوع
والمنصوب والمجرور وذكر القسمين الاولين ثم اراد ان يذكر القسم
الثالث اثرهما ويقع بالاسم المجرور الذي هو المضاف اليه وبين
فيه احكامه اذ المقصود الاعظم والمطلوب الا هم من عند الباب
هو المضاف فكيف ان لا يصرح في تعريف المضاف اليه بذكر
الاسم ولفظ الاسم متاويل لينفع لانه في تأويل النفع والتفيع اهم
ولانه لو ذكر لفظ الشيء وقال المضاف اليه كل شيء نسب الى شيء
آخر الخ لكان ركيبا لتكرر لفظه في التعريف وانما لم يذكر لفظا
في تعريف المضاف اليه ولم يقل المضاف اليه كل ما نسب اليه
شيء الخ بل ذكر لفظ الاسم فيه وقال المضاف اليه كل اسم الخ لان
ما جنس ابعد للمضاف اليه والاسم جنس اقرب له وفي الحدود
والتعريفات التامة لا يوجد الجنس الا بعد بل يوجد الجنس الاقرب
كما يقال في تعريف الانسان انه حيوان ناطق ولم يقل انه جسم ناطق
لان الحيوان جنس اقرب للانسان والجسم ابعده (فان قيل) فاذا لم
يكن كل واحد من المضاف والمضاف اليه الاسما او ما في تأويل
الاسم كما ذكرتم فلم يخص لفظ الاسم بالمضاف اليه ولفظ الشيء
بالمضاف ولم يفعل الاخر بالعكس او لم يذكر لفظ الاسم او لفظه
في المضاف والمضاف اليه جميعا بان يقول المضاف اليه كل شيء نسب
اليه شيء آخر الخ او يقول المضاف اليه كل اسم نسب اليه اسم الخ
وما المرجح والمختص لتخصيص ذكر لفظ الاسم بالمضاف اليه ولفظ
الشيء بالمضاف (قلنا) انما لم يذكر لفظ الشيء او الاسم في المضاف
والمضاف اليه جميعا لئلا يؤول الى التكرار المستلزم للركاكة
والبشاعة والاستهجان وسوء التركيب الذي هو المنافي للفصاحة
والبلاغة وانما خص لفظ الاسم بالمضاف اليه ولفظ الشيء بالمضاف
لان المضاف اليه متوغل في الاسمية لانه في معنى المحكوم عليه والمحكوم

عليه لا يكون الاسماء بخلاف المضاف فانه في معنى المحكوم به والمحكوم به قد يكون فعلا وانما قلنا ان المضاف اليه في معنى المحكوم عليه لانا اذا قلنا غلام زيد باضافتنا الغلام الى زيد فقد حكمنا على زيد بان له غلامين فان كان المضاف اليه في معنى المحكوم عليه فمخصص لفظ الاسم بالمضاف اليه ولفظ الشيء بالمضاف اولى من التخصيص بالعكس * قال (ويفيد تعريفا وتخصيصا مع المعرفة) الخ اي تفيد الاضافة المعنوية تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (فان قيل) قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة مقبوض بالاسماء المتوغلة في التكثير والابهام نحو غير ومثل وشبه فان كل واحد منها لا يصير معرفة باضافته الى المعرفة ويدل على ذلك وقوع كل واحد منها صفة للنكرة حالة اضافته الى المعرفة كقولك مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك صفة لرجل وهو نكرة فينبغي ان يكون غيرك نكرة ايضا لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف والتكثير ومثلك وشبهك معطوفان على غيرك وهما ايضا صفتان لرجل ودخول رب على كل واحد منها حالة اضافته الى المعرفة كقول الشاعر * يارب مثلك في النساء عز بن * يضاء قدمتهها بطلاقي * فاذا دخل رب على مثلك ورب مخصص بالنكرات (قلنا) مراد بقوله وتفيد تعريفا مع المعرفة اذا كانت الاضافة قابلة وكل واحد من الغير والشبه والمثل ليس قابلا للتعريف فكان كل واحد منها مستثنى من الحكم المذكور فلا يردا ونقول لانم كل واحد من الغير والمثل والشبه غير قابل للتعريف بل قابله والذي يدل عليه قوله تعالى * صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم * فغير مضاف الى المغضوب وهو صفة للذين والذين معرفة فلولم يقبل غير التعريف لم يقع صفة للذين او جوب المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف والتكثير (فان قيل) لانم ان الالف واللام في الذين للتعريف حتى يلزم ما ذكرتم بل هما زائدان كالالف واللام

في الليم في قول الشاعر * ولقد امر على الليم يسنى * فيضت ثمة قلت
 لا يعني كما اشار اليه صاحب الكشف (قلنا) سلما ان الالف واللام
 في المعرف زائدتان كالالف واللام في الليم لكن لانهم ان الذين
 نكرة على تقدير زيادتهم فافيه بل هو معرفة وذلك لان المعارف خمسة
 وهي المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف بالالف واللام
 او بالنداء والمضاف الى احدها والمبهمات شيان اسماء الاشارة
 والموصولات والذين من الموصولات والموصولات معارف
 بحسب الوضع ولبس تعريفها مستقادا من الالف واللام بدليل
 تعريف ما ومن فعلى هذا لو كانت الالف واللام فيه زائدتين لم يلزم
 منه تكبير الذين حتى يجوز وقوع غير صفة للذين وما ذكر صاحب
 الكشف في الاعتذار لبس بصواب فغير في غير المغضوب عليهم وقع
 صفة للذين وتعرف الذين وضعي لا كسبي كما ذكرناه (فان قيل)
 سلما ان الذين معرفة تعريفه وضعي كما ذكرتم من ان تعريف الموصولات
 وضعي لا كسبي مستقاد من الالف واللام لكن لانهم ان غير في غير
 المغضوب عليهم معرفة بسبب الاضافة ومجورور بانه صفة للذين بل هو
 منصوب فانه حال عن الجار والمجورور والذين في محل النصب
 بانه مفعول لانعمت وهي قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيكون غير نكرة (قلنا) سلما انه يجوز ان يكون غير المغضوب عليهم
 حالا لكن لا يتعين له المالية بل يجوز فيه جر على انه صفة للذين
 وما قلتم من ان الغير والمثل والشبه كل واحد منها لا يقبل التعريف ليس
 مذهب الكل بل مذهب المبرد ومذهب الباقي ان الغير يكون
 معرفة تارة ونكرة اخرى وذلك لان الغير اذا لم يقع بين الضدين يكون
 نكرة نحو ممرت برجل غيرك ومثلك وشبهك لان غيرك صادق
 على كل واحد واحد من بني آدم فغير ههنا لا يقبل التعريف
 ولا يكتسب التعريف من المضاف اليه اذا وقعت غيرا بين الضدين

واضفته الى احدهما واجريته على الآخر فارت اثبات الضد الاول
ونفي الضد الثاني والسامع يعلم كونهما ضدين يقبل التعريف مثلا اذا قلت
عليك بالحركة غير السكون معرف في غير السكون فانه لان غير السكون هو
الحركة فكانت كررت الحركة للتاكيد وكذا اعلليك بالصدق
غير الكذب فغير في غير الكذب معرفة لان غير الكذب هو الصدق
فكانت كررت الصدق للتاكيد وكذا المنعم عليهم ضد المغضوب
عليهم وغير المغضوب اذن هو المنعم عليهم فلما اضيف غير
الى الضد الثاني ووصف به الضد الاول صار معرفة باضافته الى
احد الضدين واجراؤه على الضد الآخر (قلنا) لانسلم ان غير اذا
وقع بين الضدين واضيف الى احدهما واجرى على الآخر يصير معرفة
بدليل قوله تعالى حكايه عن اصحاب الجحيم وارباب الجحيم ربنا اخرجنا
نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فان غيرا ههنا وقع بين الضدين هما العمل
الصالح والعمل القبيح السيئ الذي استوجبوا به النار مع ان غيرا
ههنا نكرة وقع صفة لصالحا وهونكرة ايضا فان قيل غير ههنا ليس
صفة لصالحا بل بدل عنه بدل المعرفة من النكرة او نصب على المدح
(فان قيل) اضافة الغير والمثل والشبه لفظية سواء وقع كل واحد
منها بين الضدين او غير الضدين لكون الغير بمعنى المماثل والمثل
بمعنى المماثل والشبه بمعنى المشابه والاضافة اللفظية لاتفيد تعريفا
لان هذه الاسماء متوغلطة في التذكير والابهام (قلنا) لانم ان الغير
والمثل والشبه اذا كان بمعنى المماثل والمثل والمماثل يلزم ان تكون
اضافتها لفظية وذلك لان الغير والمثل والشبه كل واحد منها اسم
وكل واحد من المماثل والمماثل به والمماثل صفة ولا يلزم من كون
اضافة المماثل والمماثل والمماثل لفظية ان تكون اضافة المثل والشبه
لفظية ايضا * قال (ولا تفيد الاتخفيفا في اللفظ اى الاضافة اللفظية)
لاتفيد الاتخفيفا في اللفظ (فان قيل) هذا منقوض بافضل التفضيل

اذا كان مضافا فان اضافته لفظية مع انها لا تفيد تخفيفا في اللفظ مثل زيد
 افضل الناس فان افضل مضاف الى الناس اضافة لفظية ولا تخفيف
 فيه لانه غير منصرف ولا يمكن دخول التنوين فيه حتى يحذف لاجل
 الاضافة ليحصل التخفيف بحذفه (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول ان
 مراده بقوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ ان الاضافة اللفظية تفيد
 تخفيف المضاف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه عنه ان كان
 التنوين موجودا فيه والتنوين ههنا ليس بموجود لفظا لكون افعال
 التفضيل غير منصرف الثاني ان يقول سلطنا التنوين في افعال التفضيل
 المضاف ليس بموجود لفظا لكنه كان موجود فيه تقدير الحذف
 من التقدير ليحصل التخفيف بحذفه منه والحذف قد يكون من اللفظ
 وقد يكون من التقدير ليحصل التخفيف بحذفه منه والحذف
 قد يكون من اللفظ وقد يكون من التقدير وانما قلنا كان التنوين
 موجودا فيه تقديرا لحذف من التقدير لانه لو وقع موقعه اسم
 منصوب كان منوبا الثالث ان افعال التفضيل لو لم يكن مضافا لكان
 مستعملا بمن او بالالف واللام فاذا اضيف حذف كل واحدة
 من الالف واللام ومن فيحصل التخفيف ولقائل ان يقول لانم ان
 اضافة افعال التفضيل لفظية تفيد تخفيفا في اللفظ بل اضافة
 معنوية اذ المسئلة تختلف فيهما في اضافة افعال التفضيل لفظية
 او معنوية فاكثرا نحو بين على انها معنوية ويمكن ان يحجب عنه
 بان سلطنا ان اضافته مفيدة فنقل الكلام اليها ونقول شرط الاضافة
 المعنوية التي يكون حرف الجر فيها مقدر تجريد المضاف عن التنوين
 او ما يقوم مقام التنوين من مبهمات الاسم كنون التثنية والجمع وافعل
 التفضيل اذا كان مضافا لحرف الجر فيه مقدرة ولا تنوين فيه حتى
 يحذف لاجل الاضافة لانه غير منصرف فاذا لم يكن فيه التنوين
 لم يكن حذفه لاجل الاضافة لان حذف مسبوق بوجوده فاذا

لم يوجد لم يحذف وحذف التنوين عمل الاضافة وتجريد المضاف عنه
لاجل الاضافة شرط لصحة الاضافة وحذف التنوين من افعال
التفضيل ليس لاجل الاضافة بل لاجل ان افعال التفضيل مثل افضل
في زيد افضل الناس غير منصرف لوزن الفعل والصفة فاذا اتى
الشرط اتى المشروط ولقائل ان يقول سلما ان افعال التفضيل
المضاف لم يكن منويا لفظا فجرد عن التنوين المقدر فيتحقق الشرط
والجر يد عن التنوين وقد يكون تقديرا او تقول مراده بقوله
وشروطه ان يكون المضاف مجردا تنوينه لاجلها اذا وجد فيه
التنوين اما اذا لم يوجد التنوين فيه فلا يشترط تجريد المضاف عنه
بل حصل غرضه حيثئذ لان غرضه من اشتراطه تجريد المضاف عن
التنوين خلوا المضاف عن التنوين وعرا به عنه وعدم وحد انه فيها
وهو متحقق ههنا* قال (ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة
الى موصوفها (فان قيل) قوله ولا يضاف الموصوف الى صفته
منقوض بقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء مباركا فابتنابه
جنات وحب الحصيد فان الحصيد صفة للحب والحب
موصوف اضيف الى صفته (قلنا) لانم ان الحصيد
صفته بل صفة للسنبيل وموصوف الحصيد محذوف تقديره
حب السنبيل الحصيد فحذف الموصوف واقام الصفة مقامه فان الحب
لا يحصد اذ الحصاد عبارة عن جز السنبيل وقطعه واقلاعه
عن موضعها بل يحصدا لسنبيل المشتمل على الحب (فان قيل)
ولا يضاف الموصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها منقوض
بقول الفرزدق* فانك اذ تهجو تميما ومرسى* سرايل قبس او سحقوق
العمائم* كهر يق ماء بانقلاب وغيره* سراب اراعه رماح السماميم
فاضاف السحقوق الى العمائم والسحقوق صفة العمائم فكذا اضاف
الرماح الى السماميم والرماح موصوف والسماميم صفة لها وكذا

منقوض بقولهم حسن الوجه فانهم اضافوا الحسن الى الوجه
وحسن صفة للوجه (قلنا) اجيب عن الاولين بان الاصل في ذلك
ان يقال عمام سمحوق وروح سمائم لكنهم حذفوا العمام والراح
واستعملوا السحوق والسمائم حتى صار كل واحد من السحوق والسمائم
اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيص كل واحد من السحوق والسمائم
وتبيين الموصوف بالسحوق والسمائم بشئ هو العمام والراح
اضافوا الموصوف الى الصفة واتبعوا الصفة للموصوف للتوضيح
والتبين لكون السحوق قد يكون من العمام وقد يكون من غيرها
والعمام قد يكون سمحوقا وقد يكون غير سمحوق وكذا الراح قد يكون
سمائما وقد يكون غير سمائم كما اضافوا الجر دالى القطيفة والاخلاق
الى الثياب للتوضيح والتبين لكون الجر د قد يكون من القطيفة
وقد يكون من غيرها والقطيفة قد تكون جردة وقد تكون غير
جردة وكذا الاخلاق قد تكون من الثياب وقد يكون لغيرها
والثياب قد تكون اخلاقا وقد تكون غير اخلاق وعن الثالث
باتهم اضافوا الحسن الى الوجه للتوضيح والتبين لان الحسن اعم
من ان يكون وجهها او غير وجه والوجه ايضا قد يكون حسنا
وقد يكون غير حسن فاضافوا العام الى الخاص لتخصيص العام
وتوضيحه * قال (وذولا يضاف الى مضمر الخ) (فان قيل) قوله
وذولا يضاف الى مضمر منقوض بقول كعب * صبحنا الخزرجية
مرهفات * اباردوى وارتمهاذ ووها * فذومضاف الى الهاء
وهو مضمر صبحنا اي دخلنا في وقت الصباح الخزرجية القبيلة
المرهفات المحدودات من ارهف السيف اذا اخذه اباراى اهلك
من البوارا ومن البور والاردية الاصل السيوف المرهفات والهاء
في ذووها للسيوف المرهفات معناه دخلنا في وقت الصباح القبيلة
الخزرجية مع سيوفنا المحدودات فاهلك بنا صواحب السيوف

مطلب اضافة دون
الى الضمير ضرورة

المرهفات المحدودات و بقولهم اللهم صل على محمد وذويه *
وبقول الشاعر * انما يعرف ذا الفضل * من الناس ذووه *
(قنا) هذا من ضرورات الشعر ليس مما هو بصدد اذ كلامه في
السعة والاختيار واما قولهم اللهم صل على محمد وذويه فليس من
استعمال الفصحاء او يكون قادرا لاي قياس عليه * قال (التوابع كل ثان
باعراب سابقه من جهة واحدة) الخ (فان قيل) لا يخفى من ان مراد المص
بلفظ الكل التام خوذا في تعريف التوابع الكل المجموعى او الكل الواحدى
وعلى التقديرين ترد عليه المواخذة باستعمال لفظة الكل فيه اما
على التقدير الاول فلان الكل المجموعى يدل على العموم والشمول
والماهية المعرفة للتوابع من حيث هى الماهية لا عموم ولا شمول فيها
اذا العموم والشمول انما يكون باعتبار العدد والتكثر ولا تعدد ولا تكثر
فى الماهية من حيث هى هى ولا ينقسم الكل المجموعى بواحد حيث
قال كل ثان بل لابد من ان يقول كل ثان لانه يوافق اللفظ المتبرع عنه
الذى هو الكل المجموعى واما على التقدير الثانى فلان التعريف
لبس بكل واحد واحد من التوابع والتاكيد والصفة والبدل
والعطف بالحروف وعطف البيان على سبيل الانفراد بل التعريف
انما يكون لماهية التوابع المشتركة بين الاقسام الخمسة (قنا)
يجوز ان يكون مراد بالكل الكل المجموعى وما قلتم من ان الماهية
المعرفة للتوابع من حيث هى ماهية لا عموم ولا شمول الخ ممنوع بان نقول
لا نسلم ان الماهية من حيث هى لا تعدد ولا تكثر فيها بل فيها
التعدد وذلك ان الماهية للتعريف من حيث هى هى مشتملة على
القياس والانواع والاصناف والافراد للتوابع من الاقسام الخمسة
لها ويندرج الاقسام الخمسة تحت تلك الماهية فيكون فيها
التعدد والتكثر والعموم والشمول وانما يستقيم التعبير عن الكل
المجموعى بواحد حيث قال كل ثان ولم يقل كل ثوان بناء على ان الكل

(المجموعى)

المجموعى عبارة عن الماهية المعرفة للتوابع والماهية التى هى القدر
 المشترك بين الاقسام امور واحدة حقيقة تتحدده عرضت اما الواحدة
 فيعموز التعبير عن الكل المجموعى بو احد ويجوز ان يكون مراده
 بالكل الكل الواحدى اى وما قلتم من ان التعريف ليس بكل واحد
 واحد فى الاقسام الخمسة للتوابع على سبيل الانفراد مسلم لكن لما كانت
 للماهية المعرفة للتوابع مثثلة على الاقسام الخمسة للتوابع
 وانواعها واصنافها وافرادها وتعريف الماهية المشتركة صادق
 ومنطبق على كل واحد واحد من اقسام التوابع فكانه عرف كل واحد
 على سبيل الانفراد وانما قلنا ان التعريف للماهية المشتركة للتوابع
 صادق ومنطبق على كل واحد واحد من الاقسام الخمسة للتوابع
 من التأكيد والصفة والبدل والعطف بالحروف وعطف البيان
 لانه اذا قلت جافى زيد زيد او جاءنى زيد نفسه صدق على زيد
 الثانى وعلى نفسه ان كل واحد منهما ثان معرب باعراب
 سابقه الذى هو المذكور لهما من جهة واحدة التى
 كان اعراب المؤكده منها وتلك الجهة هى الفاعلية وكذا فى حالتى
 النصب والجر فيهما وكذا الكلام فى البواقي من الصفة والبدل
 والعطف بالحروف وعطف البيان لانه يصدق على كل واحد واحد
 من البواقي انه كل ثان معرب باعراب سابقه من جهة واحدة كما مثلنا
 فى التأكيد واذا كان نعر بف الماهية المشتركة بين الاقسام الخمسة
 للتوابع صادقا ومنطبقا على كل واحد واحد من الاقسام الخمسة
 فكانه عرف كل واحد واحد من الاقسام الخمسة على
 سبيل الانفراد كما عرف ماهية الكلمة التى هى القدر المشترك
 بين الاسم والفعل والحرف بانه لفظ وضع لعنى مفرد وتعرف فيها صادق
 ومنطبق على كل واحد واحد من الاقسام الكلية من الاسم والفعل
 والحرف لانه يصدق على الاسم انه لفظ وضع لعنى مفرد ويصدق على

الفعل انه لفظ وضع لعني مفرد ويصدق على الحرف انه وضع لعني مفرد
فاذا صدق تعريف ماهية الكلمة على كل واحد من اقسام الكلمة
من الاسم والفعل والحرف وانطبق عليه فكانه عرف كل واحد
واحد من اقسام الكلمة من الاسم والفعل والحرف بتعريف الكلمة
وكذا ما نحن فيه ومما ذكرناه هنا من السؤال والجواب يعرف السؤال
الوارد على استعمال لفظ الكل في تعريف مفعول مالم يسم فاعله
وتعريف المضاف اليه وغيرهما والجواب عنه فتأمل قال الامام
زين الدين الهكي ان قلت ان اراد بالواحدة الواحدة بالشخص فالحد
غير جامع لخروج العطف بالحروف والبدل فان الجهة متعددة
بالشخص لان العامل فيهما مكرروا وان اراد به الوحدة النوعية فالحد
غير مانع لدخول مثل كسوت زيد اجبة وعلمت زيد افاضلا واعطيت
زيد ادرهما قلت ان اراد بالوحدة الشخصية والحد جامع قوله
خروج العطف الخ (قلنا) لانهم فان مقتضى الاعراب التابع والمتبوع
المعنى القائم بالمتبوع قوله يوجب تكرار العامل تعدد المقتضى قلنا لا يكرر
العامل ولئن سلمنا فلان تعدد الجهة المقتضية للاعراب اذا الجهة القائمة
بالمتبوع هي المقتضية لاعرابه واعراب تابعه او نقول اراد بالوحدة
الوحدة النوعية قوله الحد غير مانع الخ (قلنا) لان مقتضى
قيام ذكره واحد بالجنس فان المفعولية المطلقة تقتضى النصب المطلق
وكونه مفعولا او لا يقتضى النصب الخاص به ولذلك لو قدمت
المفعول الثاني في مثل علمت زيدا فاضلا لم يخرج بتقديمه عن كونه
ثانيا هذا كله كلام الامام وفيما ذكره نظروا انه قال ان اراد بالوحدة
الوحدة الشخصية فالحد غير جامع لخروج العطف بالحروف والبدل
فان الجهة فيهما متعددة بالشخص لان العامل فيهما مكررا يراى العامل
والمعطوف والمعطوف عليه والبدل والبدل منه متكرر ومتعدد بمعنى
ان العامل في المعطوف غير العامل في المعطوف عليه وكذا

العامل في البديل غير العامل في البديل منه اقول تكرر العامل
 في المعطوف والمعطوف عليه الموجب لتعدد المقضى فيهما ممنوع
 بل العامل فيهما متحد وهو انه اذا قلت جاءني زيد وعمرو فالعامل
 في المعطوف والمعطوف عليه التابع والمتبوع في النسبة معناه اشترك
 زيد وعمرو في المجيء كما نسب الى زيد فكذلك نسب الى عمرو لان العامل
 في زيد وفي عمرو شيء اخر وايضا ما ذكره الامام في الجواب بقوله لاتم
 فان المقضى لا عراب التابع والمتبوع المعنى القائم بالمتبوع ليس
 بصواب لان المقضى لا عراب التابع والمتبوع معنى الفا عليه وذلك
 قائم بالمتبوع واتابع معا لان جاءني في قولنا جاءني زيد وعمرو كما عمل
 في زيد عمل في عمرو والفاعلية كما يقتضى رفع زيد فكذلك يقتضى رفع عمرو
 فاوجه تخصيصه قيام المقضى بالمتبوع دون التابع مع ان المقضى
 قائم بهما وكذا تكرر العامل في البديل والمبديل منه هو موجب
 لتعدد المقضى فيهما ممنوع بل القائم في البديل والمبديل منه متحد وذلك
 اذا قلت اشتريت العبد ثلثه فالعامل في العبد وثلثه هو اشتريت
 لان العامل في العبد اشتريت وفي ثلثه شيء اخر ولان العامل في البديل
 وذكر المبديل منه لتوطئة العامل اذا المقصود بالنسبة هو البديل
 بدون المبديل منه والمبديل منه في حكم الساقط وما قاله المحويون
 من ان البديل في حكم تكرر العامل لا يوجب ان يكون العامل مكررا
 لان كون الشيء في حكم تكرر العامل عن كون العامل فيه مكررا
 (فان قيل) تعريف التوابع ليس بجامع لخروج الرجل في بابها الرجل
 فانه يصدق عليه انه تابع وصفة لاى معانه ليس بمعرب باعراب سابقه
 لالفاظا ولا تقديرا اما لفظا فلان اى في بابها مبنى على الضم لانه
 المنادى المفرد المعرفة واما تقديرا فلان محل اى من الاعراب نصب
 بانه مفعول به والرفع مرفوع وهو معرب (قلنا) امر ادا المص بالاعراب
 في قوله باعراب سابقه ما هو اعرابه حقيقة او مشبهة بالاعراب

مطلب على الفرق بين
النعته والصفة

الحقيقى والحركة للمنادى النبى المفردة المعرفة وان لم تكن اعراية
لكهما مشبهة بالحركة الاعراية لعروضها كما ذكرنا فى المنادى * قال
(النعته تابع) الخ (فان قيل) ما الفرق بين النعته والصفة (قلنا)
مذهب بعض انهما مترادفان لانهما لفظان يعبر بهما عن احوال الشيء
فيستعمل كل واحد منهما حيث يستعمل الآخر فيقال صفة الله وصفة
ونعت الله ونعت زيد ويستعمل كل واحد فى الواجب والممكن جميعا
وقال بعضهم النعته لا يطلق الا على ما جاز عليه التغير ويتطرق التبدل
والصفة تطاق على ما جاز عليه التغير والتبدل وعلى ما لم يجوز وقال
بعضهم الصفة بالافعال وبالاختيار نحو قائم وقاعد والنعته يكون
بالحيلة والجلبة كالاسود والابيض والطويل والقصير وغيرهما
(فان قيل) تعريف النعته بقوله النعته تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا
فاسد لان النعته اذا كان دالا على معنى فى متبوعه ومتبوع غيره
لانه لو كان متبوع الشيء غير ذلك الشيء لكان معناه فى غيره ولو كان
كذلك لكان النعته حرفا لكونه لفظا دالا على معنى فى غيره لكنهم
ابنوا على انه اسم لصفة (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول التابع من حيث
انه تابع يمتنع تصويره بدون المتبوع فكأن التابع والمتبوع شئ
واحد لامتناع انفكاك احدهما عن تصور الآخر فاذا دل التابع
على معنى فى متبوعه فكأنه دل على معنى فى نفسه الثانى ان مذهب
بعض العلماء هو ان الصفة عين الموصوف والنعته عين المنعوت
فعلى هذا التغاير بين الصفة والموصوف وبين النعته والمنعوت
بحسب اللفظ دون المعنى فاذا دل على معنى فى متبوعه فكأنه دل على
معنى فى نفسه الثالث انه لا يلزم من ان يكون النعته حرفا لجواز
ان يكون له دالتان دلالة باعتبار نفسه مع قطع النظر عن متبوعه
ودلالة باعتبار متبوعه مثل الابيض يدل على البياض مع قطع
النظر عن ذى بياض ويدل على البياض ويدل على ذى بياض

من القرطاس او القطن او غيرهما من متصفعة بالبياض اذا اجرته
عليها بخلاف الحرف فان الحرف يدل على معنى في نفسه اصلا
ولا يدل على معناه الا في غيره (فان قيل) تعريف النعت
بما ذكره ليس بمانع لدخول بدل الاشتغال فيه نحو اعجبني زيد
حسنه فحسنه بدل من زيد وتابع له ويدل على معنى في مبتوعه
(قلنا) سلما ان حسنه في نحو اعجبني زيد حسنه بدل من زيد ويدل
على معنى في مبتوعه ولكن يدل على معنى في مبتوعه من جهة انه
نعت في الاصل وان وقع البديل في المثال المذكور * قال (العطف تابع
مقصود بالنسبة مع مبتوعه يتوسط بينه وبين مبتوعه احد
حروف العشرة) (فان قيل) العطف مشترك بين الاقسام الثلاثة
من الاسم والفعل والحرف فلم ذكره في قسم الاسماء دون الافعال
والحروف (قلنا) انما ذكره في قسم الاسماء دون الافعال والحروف
بناء على ان الاسم اصل بالنسبة اليهما فذكر العطف في قسم
الاصل اولى لان المص في صدد بيان اعراب الاسم من جهة انه
تابع ولان الاعراب في الاسماء بالاصالة وفي غيرها بالنسبة والمشابهة
فذكر العطف وتبين اعرابه وتحقيق احواله في قسم الاسماء التي
يكون الاعراب فيها بالاصالة اولى (فان قيل) تعريف العطف
بما ذكره ليس بجامع لخروج العطف بلا ويل عن تعريفه لان قولك
جاءني زيد لا يعرفه وليس بمقصود بالنسبة التي هي شبه المتبوع بل تابع
مقصود بنسبة والمتبوع بنسبة اخرى مخالفة لنسبة التابع والمراد بانسبة
المأخوذة في تعريف العطف حيث قال العطف تابع مقصود
بالنسبة نسبة المتبوع المستدل عليها بالالف واللام وقوله العطف
تابع مقصود بالنسبة مع مبتوعه يتوسط بينه وبين مبتوعه احد
الحروف العشرة معناه العطف تابع مقصود بالنسبة هي نسبة
مبتوعه يتوسط بينه وبين مبتوعه احد الحروف العشرة وكذا

قولاك جاءني زيد بل عمرو فعمرو ليس مقصودا بنسبة متبوعه
لان كلمة بل سبب النسبة عن المتبوع وامر ثباتها للتابع فلا يكون
التابع والمتبوع مقصودين بنسبة المتبوع بل المتبوع مقصود
بالنسبة والتابع بنسبة اخرى (قلنا) لانم ان مراده بالنسبة الماخوذة
في تعريف العطف نسبة المتبوع بل مراده بها مطلق النسبة
اعم من ان يكون نسبة المتبوع او غيرها ايجابية كانت او سلبية
والتابع والمتبوع في المعطوف بلا و بل كما ذكرتم من المثالين
مقصودان بمطلق النسبة فلا يرد * قال (واذا عطف على الضمير
المجرور اعيد الخافض) (فان قيل) قوله اعيد الخافض متعوض
بقوله تعالى * اتقوا الله الذي تساءلون به والارحام * بجر الارحام
على قراءة حرة على انه عطف على به من غير اعادة الجار و بقول
الشاعر * فاذهب وما بك والايام من عجب * بجر الميم في الايام
على انه عطف على بك من غير اعادة الجار (قلنا) الجواب عن
الاول من وجهين الاول جر الميم في الارحام قراءة بعض وقراء
الباقون بعينها على انه عطف على الله في اتقوا الله اى اتقوا الله واتقوا
الارحام الثاني ان الواو في الارحام واو القسم لا العاطفة اى يحق
الارحام وعن البيت انه لبس من كلام الفصحاء او من ضرورات
الشعر * قال (البديل تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه)
(فان قيل) تعريف البديل بما ذكره لبس بجماع لخروج مثل قولهم
ما جاءني احد الا زيدا فزيد في المثال المذكور بديل من احد
ومقصود بالنسبة لكنه ليس مقصودا بنسبة المتبوع بل مقصود
بنسبة اخرى مخالفة لنسبة المتبوع لان ما نسب الى المتبوع هي
النسبة السلبية و ما نسب الى التابع هي النسبة الايجابية ولانه قال
ما نسب الى المتبوع اى البديل مقصود بما نسب الى البديل منه
والمبديل منه ليس بمقصود بما نسب اليه لان المبديل منه في ما جاءني

احد الازيد في حكم التساقط بل المبدل منه مقصود بالنسبة ايضا
 لان غرض المتكلم في قوله ما جاءني احد الازيد سلب المجيء عن
 مجيء الناس واثباته لزيد وحصره فيه والحصص انما يحصل اذا كان
 المبدل منه مقصودا بالنسبة السلبية (قلنا) الجواب عن الاول
 ان المراد بما نسب الى المتبوع مطلق النسبة اعم من ان تكون
 ايجابية او سلبية سواء كانت النسبة هي نسبة المتبوع او غيرها
 وعن الثاني ان المتبوع الذي هو المبدل منه مقصود بالنسبة
 لكنه مقصود بالعرض لا بالذات وذلك المتكلم لما اراد حصر
 مجيء زيد احتاج الى ان يستند نسبة اللا مجيء الى احد ليحصل
 غرضه الذي هو الحصر فالمتبوع مع النسبة السلبية صار
 مقصودا بالقصد الثاني لا بالقصد الاول وكيف يكون مقصودا
 بالذات فانه لو كان كذلك لكانت النسبة السلبية ايضا مقصودة
 بالذات وهو محال لان الكلام واحد ومن المحال ان يكون الكلام
 الواحد ذا نسبتين مقصودتين بالذات فضلا عن ان تكون
 النسبتان مخالفتين احد هما ايجابية والاخرى سلبية لان تعدد
 النسبة المقصودة يستلزم تعدد المتنسبين المستلزم لتعدد الكلام
 فحيث اتحد الكلام دل على اتحاده بالنسبة المقصودة وحيث
 اتحدت النسبة المقصودة اتحد المنسوب اليه وهو المطلوب * قال
 (بدل الكل والبعض) (فان قيل) الكل والبعض كل واحد منهما
 دائم الاضافة والاضافة فيهما منوية ومراعاة بدليل ما حكا سبويه
 انه يجوز مجيء الحال عن الكل والبعض كقولك مررت بكل قائما
 وبعض قائما فان قائما حال عن كل وبعض ولو لم تكن الاضافة
 مراعاة منوية فيهما لما جازنا خير الحال عنهما لان تقديم الحال
 على ذي النكرة واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة في بعض المواضع
 كما ذكرناه واذا كان كذلك فلا يجوز دخول الالف واللام في الكل

والبعض لئلا يلزم الجمع بين الالف واللام (قلنا) اجيب عنه بوجهين
الاول ان المضاف اليه ليس مذكورا فيهما حتى يلزم الجمع بين الاضافة
وبين الالف واللام والوجه الثاني ان الالف واللام فيهما عوض
عن المضاف اليه ويجوز وقوع الالف واللام عوضا عن المضاف
اليه نحو حسن الوجه فان الالف واللام في الوجه عوض عن
الضمير المضاف اليه فان اصله حسن وجهه فحذف الضمير المضاف
اليه عن وجهه وعوضت الالف واللام منه فصار حسن الوجه
* قال (المبنى ما ناسب مبنى الاصل) الخ (فان قيل) البناء مشترك بين
الاسماء والافعال والحروف فلم ذكر المص البناء في قسم الاسماء
دون الافعال والحروف وانه نكتة دعت الى ذكر المبنى في قسم
الاسماء دون الافعال والحروف مع ان البناء في الافعال والحروف
اكثر منه في الاسماء فذكر البناء في قسم الافعال والحروف اولى
من ذكره في قسم الاسماء (قلنا) انما ذكر البناء في قسم الاسماء
لانه اراد ان يذكر الاسماء المبنية و بناءها دون الافعال والحروف
فذكر الاسماء المبنية و بناءها في قسم الاسماء اولى من ذكرها في
الافعال والحروف (فان قيل) اراد المص المناسبة في قوله ما ناسب
المشابهة فتعريف المبنى بما ذكره ليس بما نع لدخول ما ليس منه
فيه لانه يصدق على غير المنصرف انه مشابه للفعل وبعض
الافعال مثل الفعل الماضي والفعل الامر مبنى الاصل فقير المنصرف
مشابه لمبنى الاصل الذي هو الفعل الماضي او الفعل الامر وليس
بمبنى (قلنا) لانم ان غير المنصرف مشابه لمبنى الاصل الذي هو
الماضي والامر بل هو مشابه لمطلق الفعل وبعض الافعال مثل
الفعل المضارع معرب والمراد بالمشابهة المشابهة الموجبة للبناء
وهي المشابهة الى الفعل الماضي او الفعل الامر لا المشابهة لمطلق
الفعل (فان قيل) تعريف المبنى بما ذكره ليس بجامع لخروج

بعض ما هو منه عنه لانه يصدق على المنادى المبني المفرد المعرفة
 مثل يا زيد انه مبني مع انه وقع في التركيب وليس مشابها لمبني
 الاصل لانه مشابه لكاف ادعوك وكاف ادعوك مضمر والمضمر
 مبني وليس بمبني الاصل لان مبني الاصل الفعل الماضي والفعل
 الامر والحروف والمضمر ليس واحدا منها (قلنا) المنادى المذكور
 مشابه لكاف ادعوك وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك واياك وكاف
 ذلك واياك حرف فالمشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء فعلى هذا
 المنادى المبني مشابه للحرف فتعريف المبني مشابه الحرف فتعريف المبني
 بما ذكره شامل للمنادى المبني فيكون تعريف المبني جامعا (فان قيل)
 تعريف المبني بما ذكره تعريف الشيء بنفسه لانه عرف المبني بما تناسب
 مبني الاصل ومعرفة المحدود متوقعة على معرفة الحد ومعرفة الحد
 متوقعة على معرفة اجزاء الحد ومن اجزائه مبني فمعرفة المبني متوقعة
 على معرفة المبني (قلنا) اجيب عنه بجوابين الاول انه عرف المبني
 الاصطلاحي بالمبني اللغوي واللغوي غير الاصطلاحي والتغاير بينهما
 ثابت فلا يكون تعريف الشيء بنفسه الثاني انه عرف المبني بمبني
 الاصل والمراد بمبني الاصل هو الماضي والامر المخاطب والحروف
 واذا كان كذلك فاصل هذا التعريف ان المبني هو الذي ما تناسب
 الماضي والامر المخاطب او الحروف او وقع غيرهم كب فلا يكون
 تعريف المبني كما ذكره تعريف الشيء بنفسه (فان قيل) تعريف
 الشيء لاجل ماهية ذلك الشيء وههنا اول التشكيك والتشكيك ينافي
 التعريف فكيف يسوع من المص استعمال اوفى تعريف المبني
 (قلنا) الجواب عنه قد سبق مرارا وهوان كلمة او هذه ليست للتشكيك
 المنافي للتعريف بل للتنوع اى المبني ما كان على احد النوعين ونقول
 التريدي في العرف لاقى العرف * قال (المضمر ما وضع لتكلم او مخاطب
 او غائب) الخ (فان قيل) لم سمي المضمر مضمرا (قلنا) انما سمي المضمر

مطلب لم سمي
 الضمير ضميرا

مضمر الان الاضمار هو الاخفاء والاستتار والاستكتمان ومنه قول
الشاعر * لقد اضمرت حبك في قوادى * وما اضمرت حبا في سواكا *
اي اخفيت حبك في قوادى واسترته فيه والمضمر ايضا قد يكون
مستترا او مستكنا نحو قولك زيد ضرب في ضرب ضمير مستتر
ومستكن يرجع الى زيد ونقوله انما يسمى المضمر مضمر الضمور والضمور
الهزال وقلة اللحم ومنه قولهم فرس ضامر اي هزال قليل اللحم وذلك
ان المضمر اقل حروفا من المظهر لان من المضمرات ما هو موضوع
على حرف واحد وكذلك وصفوا حروفه مضموسة وهي الباء والهاء
والكاف (فان قيل) ما الفائدة في وضع المضمرات واي غرض في
وضعها (قلنا) الفائدة هي ان المضمر اخف واخصر من المظهر لان
من المضمرات ما هو موضوع على حرف واحد ولا شك ان ما قل
حروفه فهو اخف مما كثر حروفه لان غرضهم من وضع المضمرات
الايجاز والاقتصاد في الكلام الا يرى ان قولك زيد قام اصله زيد
قام زيد لان الفعل لا بد له من فاعل وهو مؤخر عن الفعل فوضهوا
ضميرا متويا في ذلك الفعل وحذفوا زيد راكبا فصار زيد قام فزيد
مبتدأ وقام خبره وفيه ضمير مستتر فاعله راجع الى زيد والفعل
مع الفاعل المستتر جملة في محل الرفع باتها خبر المبتدأ ولا ريب ان
زيد اقام اوجزه من زيد قام زيد ولان غرضهم من وضع المضمرات
ازالة الشبهة ودفع الالتباس وذلك انك اذا قلت رأيت زيدا واكرمته
احتمل ان يكون المكرم غير المرئي بخلاف ما اذا قلت رأيت زيدا
واكرمته فانه لم يحتمل ذلك * قال (ونون الوقاية مع الياء لازمة
في الماضي والمضارع عريان نون الاعراب اي زيادة النون مع ياء
التكلم لازمة في الماضي والمضارع اذا كان المضارع عريان نون
الاعراب) (فان قيل) قوله ونون الوقاية لازمة في الماضي منقوض
بقول الشاعر * يراه كالعام لعل مسكا * يسؤل للغالبات اذا قلني *

اراد قلبي حذف نون الوقاية عن قلبي وهو فعل ماض وفيه ياء
 المتكلم ولو كانت زيادة نون الوقاية لازمة في الماضي مع ياء المتكلم لما
 حذفها عنه لان زيادة حرف في كلمة على سبيل الزوم دليل لغرط
 عنيتهم وشدة اهتمامهم لها والحذف ينافي زيادتها (قلنا) اجيب عنه
 بوجهين الاول ان مراد المص بقوله ونون الوقاية لازمة في الماضي
 اذا كان الماضي عريا عن نون الجمع اما اذا كان الماضي مع نون الجمع فلا
 يلزم زيادتها فيه والماقها به بل يجوز حذفها منه لئلا يلزم اجتماع
 النونين في كلمة واحدة على التوالي ولقائل ان يقول فعلى هذا لم يقل
 ونون الوقاية لازمة في الماضي اذا كان الماضي عريا عن نون
 الجمع كما قال في المضارع اذا كان عريا عن الاعراب والوجه
 الثاني انه حذف نون الوقاية عن قلبي من ضرورات الشعر
 ليس مما هو بصدد (فان قيل) لم خص النون من بين
 سائر حروف الزوائد التي هي حروف سالتونيتها بالوقاية دون
 ما عداها من باقي حروف الزوائد (قيل) القياس يقتضي زيادة
 حروف العلة للوقاية لكثرة دوران حروف العلة على السنتهم لكن
 لا يمكن زيادتها لان غرضهم من زيادة نون الوقاية توقية الفعل
 عن دخول الكسرة اذا كان في اخر الفعل ياء المتكلم والالف لا يحتمل
 الحركة فضلا عن ان تكون تلك الحركة كسرة لانه لو حركت الالف
 لصارت همزة وخرجت عن حقيقتها والواو والياء لا يحتملان
 الكسرة لضفهما وثقل الكسرة ولان الياء بمنزلة الكسرة
 فلوزادوا الياء للوقاية لزم اجتماع الكسرة وتواليها وتوالي الكسرات
 مستكره عندهم فاذا امتنع زيادة حرف العلة للوقاية زادوا ما هو
 اقرب الحروف اليها واشبه بها وهي النون لان في النون غنة وهي
 صوت في الخيشوم كما ان في الياء كذلك ولان النون تنوب متاب
 الاعراب في الامثلة الخمسة وهي ينصران وينصرون وتنصرون

وتنصران وتنصرين كما ان حروف العلة تنوب مناب الاعراب
 في الاسماء الستة والثنية والجمع * قال (ويتقدم قبل الجملة ضمير فائب
 يسمى ضمير الشأن يفسر بالجملة التي بعده (فان قيل) قوله يفسر
 بالجملة بعده منقوض بقولهم كان زيد قائما وكان قائما الزيدان وكان
 في المثالين المذكورين فعل من افعال الناقصة وفيهما ضمير
 الشأن والقصة مستتر اسم لكان وقائما في المثالين اسم فاعل
 وزيد في المثال الاول والزيدان في المثال الثاني فاعل ساد مسد
 الخبر واسم الفاعل مع فاعله مفسر لذلك الضمير المستتر في كان
 في المثالين واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فلا يستقيم ما قال
 المص من ان يفسر بالجملة (قلنا) لم لا يجوز ان يكون قائم في المثالين
 خبرا لكان مقدما على اسم كان وزيد في المثال الاول والزيدان
 في الثاني كل واحد منهما اسم لكان ومؤخر عن خبرها لان تقديم
 خبر كان على اسمها جائز فعلى هذان المثالان المذكوران ليسا
 مما هو فيه فلا يرد النقص (فان قيل) جواز تقدم خبر كان على
 اسمها مقيد بشروط ولهذا قال المص في باب خبر كان واخواتها
 على اسمها اذا كان خبرها معرفة نحو كان اخاك زيد فزيد
 اسم كان واخاك خبر لها مقدم على اسمها وقائم في المثالين نكرة
 فلا يجوز ان يكون خبرا لكان مقيد ما على اسمها (قلنا) سلمنا
 ان اسم الفاعل مع فاعله مفرد لكنه مشتمل على المسند والمسند
 اليه كما ان الجملة مشتملة على المسند والمسند اليه كذلك فزل اسم
 الفاعل مع فاعله منزلة الجملة في جواز وقوعه مفسرا لضمير الشأن
 والقصة * قال (اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه) الخ (فان قيل)
 تعريف الاسماء كما ذكره تعريف د و رى لانه عرف
 اسماء الاشارة بمشار اليه الذي معرفته متوقفة على معرفة
 الاشارة لان من لم يعرف الاشارة ولا المشير لم يعرف المشار اليه

(قلنا) قد عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشارية الغوى
 والمشارية والاشارة معلومة بحسب اللغة فلا دور * قال (الموصول
 ما لا يتم جزأ الاصلة او عائد) الخ (فان قيل) تعريف الموصول
 بالصلة يستلزم الدور لان معرفة الصلة موقوفة على معرفة الموصول
 لانها جزء المرفوع ومعرفة الصلة من حيث انها صلة للموصول متوقفة
 على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بالصلة لكان دورا وانما قلنا
 من حيث هي صلة للموصول لانه لو لم يعتبر هذه الحقيقة لم يلزم الدور
 (قلنا) عرف الموصول اصطلاحية بالصلة الغوية والصلة
 من حيث اللغة معلومة * قال (وصلته جملة خبرية) الخ (فان قيل)
 قوله وصلته جملة خبرية منقوض باسم الفاعل اذا وقع مع فاعله
 صلة للموصول نحو الضارب والالف واللام في الضارب بمعنى الذى
 وضارب اسم الفاعل وفيه ضم مستتر فاعله واسم الفاعل مع فاعله
 مفرد وقع صلة الالف واللام (قلنا) ان اسم الفاعل مع فاعله
 ليس بجملة لكنه مشتمل على المسند والمسند اليه كما ان الجملة كذلك
 فنزل منزلة الجملة في جواز وقوعه صلة للموصول (فان قيل)
 الالف واللام في الضارب بمعنى الذى اسم ام حرف (قلنا) فيه
 مذهبان فذهب المازني الى انها حرف والضمير في الضارب عائد الى
 الموصول المحذوف تقديره الرجل الضارب ومذهب الباقي ان اسم
 الموصول بمعنى الذى والضمير عائد الى اللام (فان قيل) تعريف الذى
 والتى واخواتها مما فيه الالف واللام من الموصول مستفاد من الالف
 واللام او وضعى مستفاد من الوضع (قلنا) وضعى يدل عليه امور
 الاول ان المص عد المبهمات من قبيل المعارف في تقسيم المعارف
 وعطف عليها المرفوع باللام او بالتداء والموصولات من المبهمات
 ولو كان تعريف الموصولات مستفادا من الالف للمجاز عطف المرفوع
 باللام على المبهمات لانه يلزم منه عطف الشيء على نفسه الثاني

مطلب على ان اللام
 والذى اسم ام حرف

ان من اخوات الذى والى من واى واية وذو وتعريف كل واحد منها
وضعى فكذلك تعريف الذى والى واخواتهما فيه الالف واللام
الثالث انه لو كان الالف واللام فى الذى والى واخواتهما التعريف
لما جاز دخول حرف النداء عليه لئلا يلزم الجمع بين اداتى التعريف
فى كلمة واحدة لكنها دخلت عليه كما قال الشاعر * لاجلك بالى
تيمت قلبى * وانت بخيلة بالوصل عنى * فالالف واللام فى بالى
لبست للتعريف بل زائدة كزادتها فى قول اشاعر * ولقد امر على
الليثيم يسبنى * فصببت ثمة قلت لا يعننى * والذى بدل على زيادة
الالف واللام فى الليثيم وقوع الجملة الخبرية التى هى يسبنى اعنى الفعل
مع الفاعل صفة الليثيم ولو كان الليثيم معرفة بسبب دخول الالف واللام
فيه فتكون الالف واللام فيه للتعريف لما جاز وضعه بالجملة الخبرية
اذ النكرة توصف بالجملة الخبرية دون المعرفة ولقائل ان يقول لانم
ان الالف واللام فى الليثيم زائدتان وان الجملة الخبرية صفة لليثيم بل
الالف واللام للتعريف والجملة الخبرية حال من الليثيم لاصفة له
* قال (اسماء الافعال ما كان بمعنى الماضى والامرى) الخ (فان قيل)
تعريف اسماء الافعال ليس بمافع لدخول اسم الفاعل والفعل
المضارع نحو زيد ضارب عمرو امس ولم يضرب زيد عمر افاته
يصدق على كل واحد منهما انه بمعنى الماضى (قلنا) اجيب عن
الاول بان مراد المص بقوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الماضى
بحسب الوضع او بلا قرينة واسم الفاعل فى المثال المذكور ليس كذلك
لان دلالة على الماضى انما يكون بسبب استعماله فى الماضى وانضمام
قرينة امس اليه وعن الثانى بان مراده بقوله ما كان بمعنى الماضى
بحسب الوضع وبلا قرينة ودلالة لم يضرب على الماضى ليست
وضعية بل بواسطة دخول لم عليه (فان قيل) اسماء الافعال مثل
هيهات ورويد وصه ومه وترك وزال يتدرج تحت تعريف الفعل

لأنه يصدق على كل واحد منها انه دال على معنى في نفسه مقترن باحد
الازمنة الثلاثة واذا كان كذلك وجب الحكم بكونها افعالا لا نطبا
تعريف الفعل عليها واذا اندرجت تحت تعريف الفعل امتنع الحكم
عليها بانها الاسماء (قلنا) لانهم ان اسماء الافعال تندرج تحت تعريف
الفعل وانما تندرج تلك الاسماء تحت تعريف الفعل لو كان افتراضها
بالزمان بحسب الوضع كذلك بل افتراضها بالزمان عارض بواسطة
افتراض مسماها والمراد بالافتراض الافتراض الوضعي * قال (المعرفة
ما وضع لشيء بعينه والتكررة ما وضع لشيء لابعينه) الخ (فان قيل)
لم يقدم المصنف حد المعرفة على حد التكررة ولم لم يفعل الامر
بالعكس مع ان التكررة اصل بالنسبة الى المعرفة والتكرير سابق
على التعريف بناء على ان وضع الاسماء على التكرير والتعريف
طار عليها اما بسبب العلمية او الاضافة او الالف واللام او غيرها
وما كان ثابتا في اصل الوضع فهو اصل بالنسبة الى ما هو طار
عليه (قلنا) سلنا ان التكرير سابق على التعريف والتعريف طار
عليه لكن لما حدد المعرفة بامر وجودي والتكررة بامر عدمي
والوجودي اشرف من العدمي والاشرف اولى بالتقديم او نقول
انما قدم حد المعرفة على حد التكررة لانه حد المعرفة بامر ايجابي والتكررة
بامر سلبي والايجاب مقدم على السلب طبعاً وفي الوجود الذهني
والخارجي لان سلب الشيء مسبوق بوجوده وايجابه بحسب
الذهن الخارج فقدم الايجابي على السلبي وضعا ليكون ما في
الوضع مطابقا لما في الطبع او نقول انما قدم حد المعرفة على
حد التكررة بناء على ان المعرفة اقرب الى الازها ن والطبع
الى ادراكها البدر واسبق من التكررة * قال (وهي المضمرات) الخ اي ومن
المعارف المضمرات (فان قيل) هذا منقوض بقولهم رابت رجلا
واكرمته فان الضمير المنصوب في اكرمته عائدا الى رجلا وان رجلا

نكرة فكذلك الضمير العائد عليه ينبغي ان يكون نكرة لان الضمير
 عبارة عن مرجع اليه وبين الضمير وبين مرجعه هو هو فاذا كان المرجع
 اليه نكرة فلا بد ان يكون الضمير نكرة ايضا ليكون الضمير على وفق
 المرجع اليه لان مدلول الضمير كمدلول من يعود اليه واذا كان
 مدلولهما واحدا و مرجع اليه نكرة فكذلك الضمير العائد وجب ان
 يكون نكرة اذا التعريف والتكثير انما يكون باعتبار المعاني لا باعتبار
 الالفاظ (قلنا) لانم انه نكرة بل هو معرفة وذلك انك اذا رأيت
 رجلا واكرمه فالحق في اكرمه ليست شايعة شيوع رجلا وانما هو
 الرجل المرتضى خاصة والذي يدل على ذلك انك اذا قلت جاءني رجل
 ثم قلت اكرمني الرجل باعادة الرجل المحلى بالالف واللام فلم يرد به الا
 الرجل الجامي ولا شك ان الرجل في قولك اكرمني الرجل معرفة
 فكذلك الضمير وجب ان يكون معرفة ايضا لانه بمعناه (فان قيل)
 يلزم مما ذكرتم ان مدلول الضمير بمدلول المرجع اليه ليس بمدلوله وهو
 تناقض وذلك ان الضمير من حيث انه راجع الى رجلا ينبغي ان يكون
 مدلول الضمير لمدلول رجلا ومن حيث ان الضمير ليس شايعا شيوع
 رجلا ان لا يكون مدلول الضمير كمدلول رجلا وما هذا التناقض
 (قلنا) سلمنا ان مدلول الضمير كمدلول المرجع اليه وان مدلوله
 ليس كمدلوله لكن لانم انه من جهة واحدة حتى يلزم منه التناقض
 المذكور بل من وجهين بيان تعدد عيمان رجلا واكرمه له اعتباران
 اعتبار من حيث انه مرجع اليه للضمير واعتبار من حيث انه نكرة
 شايعة في جنسه فباعتبار الاول مدلول الضمير بمدلوله وباعتبار الثاني
 ليس مدلوله بمدلوله فلا تناقض * قال (وما عرف باللام) الخ (فان قيل)
 لم قال المص وما عرف باللام ولم يقل بالالف واللام (قلنا) لانه خلاف
 بين الخليل وسيبويه في ان التعريف هل يحصل بمجرد اللام
 والهمزة همزة الوصل المجتنبه ليقع به في النطق بالساكن ام بالالف

مع اللام فذهب الخليل الى ان التعريف يحصل بهما جيعا وذهب
سبويه الى ان التعريف يحصل بمجرد اللام والله، رة مجتلبة ليتوصل
بها الى الابتداء بالنطق بالساكن كما ذكرناه في صدر الكتاب
في بيان خواص الاسم وقد اختار المص مذهب سبويه فلذلك قال
وما عرف باللام ولم يقل دخول الالف واللام * قال (او بالنداء
وما عرف باللام وما عرف بحرف النداء فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه فان قيل) لو كان حرف النداء مع النداء اوسيبيا لحصول
التعريف لما تخلف عن حرف النداء او عن النداء لان تخلف
العلة التامة او السبب التام عن المعلول والمسبب محال لكنه تخلف
التعريف عنه في مثل يار جلاورا كبا في المنادى التكره في قول الشاعر
* فيار اكبا اما عرضت فبلغن * ندا ماى من نجران ان لا تلاقيا * فان
رجلاويا را اكبا كل واحد منهما نكرة مع انه المنادى (قلنا) ليس حرف
النداء مع النداء علة وسبب للتعريف بل علة للتعريف او نسبة مركبة
من حرف النداء والنداء وقصد التعريف بان يقصد المنادى بنداؤه
المنادى المعين وقصد التعريف لبس مضمنا حرف النداء والنداء في
يار جلاويا را كبا فاذا اتفق جزء العلة او جزء السبب اتفقت العلة والسبب
لانتفاء المجموع المركب بانتفاء الجزء واذا اتفقت العلة والسبب اتفقت
المعلول والمسبب وهو الابط (فان قيل) فعلى هذا اذا كان علة التعريف
اوسيبه مركبا من حرف النداء والنداء وقصد التعريف فلم قال وعرف
باللام او بالنداء مع قصد التعريف (قلنا) هذا من اطلاق المجزأ فاطلق
الجزء و اراد به الكل على سبيل المجاز * قال (ولا يميز واحد
ولا اثنان استثناء) بلفظ تميزه عنهما مثل رجل ورجلان لا فادته
النص المقصود بالعدد اى ولا يميز واحد لان قولك رجلا ورجلان
مبنى على العدد والمعدود معا فيستغنى عن ذكر لفظ العدد مع المعدود
فلا يقال واحد ورجل ولا اثنان رجلا لانه ان ذكرت عدد الواحد

والاثنين مع معدودهما لكان ذكر العدد ضايعا بخلاف الجمع فانك
تحتاج الى ذكر العدد والمعدود جميعا في افادته انص المقصود
باعد فانك اذا قلت رجالا لم تعلم عددهم من انهم ثلاثة او ما فوقها
ولو قلت ثلثة واكتفيت لم يعلم انها رجال ام غيرهم من المعدودات
فيحتاج الى ان قلت ثلثة رجال حتى يعلم المقصود من العدد
والمعدود جميعا (فان قيل) قوله ولا يميز واحد ولا اثنان منقوض
بقول الشاعر * كأن خصيئه من التزلزل * ظرف مجوز فيه ثنا
خضل * غير انين بخضل ولم يقل خنظلنان كما يقال رجلان (قلنا)
هذا البس من كلام الفصحاء فلا يجوز التمثيل وعلى تقدير ان يكون
من كلامهم فن ضرورات الشعر ليس مما هو بصده لان بحثه في سعة
الكلام لا في ضرورة الشعر (فان قيل) الوحدة والاثنية امران
زانedan على الماهية فان الرجل من حيث هو لا واحد ولا كثير
والوحدة والكثرة والاثنية امور عارضة للماهية واذا كان كذلك
فالواحد والاثنان محتاجان الى التمييز كاحتياج غيرهما من الاعداد
اليه (قلنا) سلنا ان الماهية من حيث هي لا واحد ولا كثير
لكن لما قرنت باللفظ الدال على تلك الماهية قرينة تدل على الوحدة
والاثنية فلا يحتاج الماهية الواحدة في طريق العدد الى التمييز
بل تلك القرينة كافية في الامتياز مثلا اذا قدمت الدال على تلك
الماهية اوليته وارادته واحدا او اثنين من تلك الماهية استغينت
عن ذكر التمييز لانك اذا قلت رجلا فهمت به الوحدة واذا قلت
رجلين فهمت منه الاثنية لان التووين في رجلا يدل على الوحدة
والياء والتون في رجلين يدلان على الاثنية * قال (١) المؤنث ما فيه
علامة التانيث لفظا او تقديرا ولم ذكر بخلافه (الح) (فان قيل)
المذكر اشرف من المؤنث لان المؤنث محتاج في تانيثه الى علامة لفظية
او تقديرية بخلاف المذكر فانه لا يحتاج الى شيء في تذكيره فلم يقدم

المص تعريف المذكور على تعريف المؤنث (قلنا) لانه عرف المؤنث
بامر وجودي والمذكر بامر عدمي والوجودى اشرف من العدمي
فلهذا المعنى قدم تعريف المؤنث على تعريف المذكر * قال (الثنى
ما خلق اخره الف او باء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على
ان معه مثله من جنسه) الخ اعلم انه اراد المص بالثنية في قوله ان معه
مثله من جنسه المثلية في اللفظ والمعنى معا كما صرح الشارحون به
(فان قيل) اذا كان المراد بالثنية المثلية بحسب اللفظ والمعنى جميعا
فالتعريف المذكور للثنى ليس بجما مع خروج مثل العمرين في ابى بكر
وعمر والحسين في الحسن والحسين والقمرين في الشمس والقمر
والاذنين في الاذان والاقامة فان المثلية في كل من الامثلة بحسب
اللفظ متفية (قلنا) اجيب عنه بوجهين الاول انهم اطلقوا عمر
على ابى بكر والحسن على الحسين والقمر على الشمس والاذان على
الاقامة فكان العمر مشتركا بين ابى بكر وعمر وكذا البواقي باعتبار
القسمه كما شترك زيد بين المسمى واذا كان كذلك فيجوز ثنية
كل واحد منهما او نقول لما جاوزوا لطلاق عمر على ابى بكر على سبيل
المجاز للعلاقة الثابتة بينهما والمماثلة المتحققة بين مسماهما فان قلت
لم يختاروا عمر والحسن والقمر والاذان للثنية دون ابى بكر وغيرها
قلت انما اختاروا عمر لانه مفرد وحروفه متصلة واختاروا الحسن
لانه مكبر واختاروا القمر لانه مذكر والاذان لانه مذكر ايضا * قال
(المجموع مادل) الخ (فان قيل) وشرطه ان كان اسما كونه علما المذكر
يعقل فاسد لان كلامه في الجمع المذكر لكونه مذكرا داخل فيه
فلو كان المذكر شرطا له لكان خارجا عنه فيلزم منه ان يكون داخلا
فيه لان حاصل كلامه راجع الى ان يكون المذكر شرطا للمذكر
ويمنع ان يكون الشئ شرط لنفسه لوجوب التباين بين الشرط
والمشروط والشئ لا يباين نفسه (قلنا) اجيب عنه بانه انما قال

ههنا وشرطه ان كان اسما فذكر بالنسبة الى من كان داخلا عن دخوله فيما تقدم او بالنسبة الى من جعل المذكر الاول على المعنيين فقط فذكر ههنا ان شرط ذلك الجمع المذكر انما يكون مذكرا في اللفظ ايضا لا يدخل فيه حرة وطلحة مما لفظه مؤنث ومسماء مذكر (فان قيل) وان كان فذكر يعقل فاسد من وجهين الاول ان كلامه في جمع المذكر ان كان صفة لانه قسم جمع المذكر الى اسم وصفة فاذا فرغ من اشتراط الاسم شرع في اشتراط الصفة فتح كونه مذكرا داخل فيه فلو كان شرطه لكان خارجا عنه فيلزم منه ان يكون داخلا فيه وغير ذلك في الثاني انه لو كان شرط هذا الجمع ان يكون جمعا لمن يعقل لما جاز هذا المالم يعقل لان انتفاء الشرط يقتضي انتفاء المشروط لكن جاء هذا الجمع لئلا يعقل كقوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم على ساجدين فان الساجدين صفة الكوكب والشمس والقمر وجعت هذا الجمع مع انتفاء ما ذكره من الشرط المذكور الذي هو من يعقل لان كل واحد من الكوكب والشمس والقمر مما لا يعقل اذا لكوكب والشمس والقمر جادات او غير جادات لكنهما لا يعقل (قلنا) الجواب عن الوجه الاول قد مر آنفا في السؤال المقدم وعن الثاني ان الكوكب والقمر والشمس عند بعض الناس كالمجسمين وغيرهم عقلاء فلا يرد النقص واما عند جمهور الناس انها ليست عقلاء لكنه يقال لما نزلها منزلة ذوى العقول اسند اليها افعال العقلاء وجعلها جمع العقلاء وجعل احكامها احكام العقلاء ولذلك قال رايتهم على ساجدين بضمير العقلاء ولم يقل رأيتها بضمير غير العقلاء * قال (اسم الفاعل ما اشتق من فعل) الخ (فان قيل) لم بد المص بتعريف اسم الفاعل دون اسم المفعول وقدم تعريفه على تعريفه (قلنا) الجواب عنه من وجهين الاول ان اسم الفاعل بمنزلة الفعل المسمى الفاعل الذي هو اصل بالنسبة

الى الفعل المجهول الذى لم يسم فاعله ويعمل عمل الفعل المعلوم
واسم المفعول بمنزلة الفعل المجهول الذى لم يسم فاعله ويعمل
عمل الفعل المجهول فكما ان الفعل المعلوم الذى يسمى فاعل اصل
بالنسبة الى الفعل المجهول الذى لم يسم فاعله فكذلك اسم الفاعله اصل
بالنسبة الى اسم المفعول فكذلك بدء تعر يف اسم الفاعلة وقدا
تعريفه على تعريف اسم المفعول الثانى ان الفاعل اصل بالنسبة
الى اسم المفعول لكون الفاعل محتاجا اليه والمفعول فضله ومقدما
عليه كما بينا فى موضعه فكما ان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول
ومقدم عليه فاهو اصل ومقدم اولى بالتقديم واخرى بالتصدير فلهذا
قدم تعريف اسم الفاعل على تعريف اسم المفعول ويعمل عمل فاعله
بشرط معنى الحال والاستقبال اى ويعمل اسم الفاعل عمل الفعل المعلوم
بشرط ان يكون اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال (فان قيل)
لا تم ان عمل اسم الفاعل مشروط بكونه بمعنى الحال والاستقبال لانه
لو كان كذلك لوجب ان لا يعمل اذا لم يكن بمعنى الحال والاستقبال لان
انتفاء الشرط يقتضى انتفاء المشروط لكنه يعمل اذا كان بمعنى الماضى
كقوله وكلبهم باسط ذراعيه بالو صيد فان باسطا اسم فاعل عمل
فى ذراعيه واليهاء فى ذراعيه علامة التنبؤ لان ذراعيه تنبؤ
ونصب التنبؤ باليهاء واسم الفاعل ههنا بمعنى الماضى لانه حكاية
الحال الماضية لاصحاب الكهف مع انه عمل عمل فاعله فعلى هذا عمل
اسم الفاعل ليس مشروطا بكونه بمعنى الحال والاستقبال (قلت)
الجواب عنه ان الآية حكاية الحال الماضية لاصحاب الكهف قد
جعلت تلك الحكاية فى حكم المشاهدة الحاضرة ونزلت منزلتها تمثيلا
وتوضيحا فلما وردت فى معرض الحكاية صارت تلك الحالة الماضية
كالحال الحاضرة فعلى هذا المعنى والاملا جاز اعمالها حال كونه بمعنى
الماضى * قال (اسم التفضيل ما اشتق) الخ قوله فاذا اضيف فله

معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصده به لزيادة على من اضيف له
فيشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس اى يشترط ان يكون
المفضل بعضا من المفضل عليه الذى هو المضاف اليه لافضل مثل
المص بزيد افضل الناس فان زيدا بعض من الناس وفرد من افراد
الناس فعلى هذا لا يجوز ان يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس
والخزائن الكنان وبالعكس لان الملائكة ليس بعضا من البشر
ولا البشر بعضا من الملائكة وكذا الخزائن ليس بعضا من الكنان ولا الكنان
بعضا من الخزائن بل يقال الملائكة افضل البشر والخزائن من الكنان
وبعكسهما فان قيل (اشترط كون المفضل بعضا من المفضل
عليه الذى هو المضاف اليه لافضل يستلزم التناقض والتناقض
باطل فاشترطه بما ذكره باطل بيان الاستلزام ان المفضل اذا كان
داخلا في المفضل عليه الذى هو المضاف اليه لافضل ينبغى ان يكون
المفضل داخلا في المفضل عليه الذى هو المضاف اليه لافضل والا
لم يكن بعضا منه ومن حيث انه مفضل ينبغى ان يكون خارجا عنه
والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وهو محال واذا كان كذلك فيلزم
منه ان يكون المفضل داخلا في المفضل عليه وغير داخل فيه وان يكون
الشئ مفضلا على نفسه وغير مفضل على نفسه وهل هو الاتناقض
بين ولنوضح لك في المثال مثلا لا اذا قلت زيدا افضل الناس فزيد
مفضل على الناس وهو بعض من الناس فينبغى ان يكون زيدا داخلا
في الناس واللام يكن بعض الناس ومن حيث انه مفضل على الناس
ينبغى ان يكون خارجا عن الناس والا يلزم تفضيل زيد على نفسه
فيلزم منه ان يكون زيدا داخلا في الناس وغير داخل فيهم اولان زيدا
في افضل الناس مفضل على الناس وهو بعض من الناس فيكون
زيد مفضلا على نفسه اذ هو من جملة الناس فينبغى ان يكون مفضلا
على الناس وينبغى ان لا يكون مفضلا عليه وان كان زيدا من جملة الناس

والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه فعلى هذا يلزم ان يكون زيد في زيد
افضل الناس مفضلا على نفسه وغير مفضل على نفسه وما هو الاتفاق
بين (قلنا) التناقض انما يلزم لو كان جهة دخول المفضل في
المفضل عليه وجهة خروجه عنه واحدة وكذا يلزم لو كان جهة
دخول المفضل في المفضل عليه وجهة خروجه عنه واحدة وكذا لو كان
جهة كونه مفضلا وجهة كونه مفضلا عليه على نفسه متحدة لكنه
ليس كذلك بل الجهة متعددة لان المفضل داخل في المفضل عليه التقى
هو المضاف اليه لافضل من جهة شريكه مع المفضل عليه في اصل
الوضع الفضل ومن جهة انه فرد من افراده وخارج عنه من جهة
تفضيله على المفضل عليه فجهة دخوله فيه غير جهة خروجه عنه
وكذا جهة كونه مفضلا غير جهة كونه مفضلا عليه على نفسه لانه
مفضل عليه من جهة شريكه مع المفضل عليه الذي هو المضاف
اليه لافضل في اصل الفضل ومن جهة ان المفضل فرد من افراد
المفضل عليه ومفضل من جهة تفضيله على المفضل عليه لاختصاصه
بزيادة الفضل على المفضل عليه وتبين ذلك في المثال المذكور مثلا اذا
قلت زيد افضل الناس فزيد الذي هو مفضل داخل في الناس
المفضل عليهم المضاف اليهم لافضل من جهة شريكه معهم في
اصل الوضع ومن جهة انه فرد من افرادهم وخارج عنهم ومن جهة
تفضيله عليهم فجهة دخولهم غير جهة خروجه عنهم فلا تناقض لتعدد
الجهتين ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه باعتبار واحد ونظيره
قولك زيد قائما احسن منه فعولك قائما حال مفضل به او قولك قاعدا
حال مفضل عليها فلو جعلت نسبة افضل اليهما واحدة لصار زيد
مفضلا او مفضلا عليه من جهة واحدة وهو محال فظهر لك ان نسبة
افضل الى القيام نسبة الافضلية ونسبة الى القعود نسبة اصل الفضل
فيصح عمل افعال التفضيل فيها بهاتين الجهتين لان لا افضل

من جهتين ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذا الزيادة فرع ثبوت اصله
 * قال (ولا يعمل في مظهر) الح: اى ولا يعمل افعال التفضيل في الفاعل
 والمفعول به ظاهر ين فلا يقال مررت برجل افضل منه ابوه بخفض
 افضل ولكن برفعه على ان يكون ابوه مبتدأ وافضل منه خبرا له مقدما
 عليه فيرفع ابوه بالابتداء لا بافضل وفي افضل ضمير يعود الى ابوه والجملة
 اعنى المبتدأ والخبر في موضع الخبر لا نها صفة لرجل كما لك قلت
 مررت برجل ابوه افضل منه فته متعلق بافضل (فان قيل) قوله ولا يعمل
 في مظهر منقوض بقول الشاعر * واضرب منابا لسيوف القوانسا *
 فان اضرب في افعال التفضيل وعمل في قوانسا الذى هو المفعول به
 فاذا عمل في المفعول به الذى هو فضلة ففى الفاعل الذى هو محتاج
 اليه اولى بان يعمل (قلنا) اجيب عنه بجوابين الاول ان نقول ان
 قوانسا ليس منصوبا باضرب بل هو منصوب بفعل مقدر دل عليه
 اضرب تقديره واضرب منابا لسيوف فاضرب قوانسا فندف فاضرب
 لدلالته اضرب عليه والوجه الثانى انه من ضرورات الشعر
 يجوز لشاعر ما لا يجوز لغيره * قال (الفعل ما دل على معنى
 في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة) الح: (فان قيل) لم قدم المصنف
 تعريف الفعل على الحرف ولم لم يفعل الامر بالعكس (قلنا) لان الفعل
 اصل بالنسبة الى الحرف بناء على ان الحرف يحتاج في جزئيه الكلام
 الى الفعل كما احتاج فيهما الى الاسم والاحتاج اليه اصل بالنسبة
 الى المحتاج ولان الفعل يشارك الاسم وبغزلة الاسم في كونه مسندا
 وان فارق في انه ليس مسندا اليه والحرف لا يسند ولا يسند اليه فيفارق
 الاسم من الجهتين والمشارك للاسم الذى هو اصل النسبة ولومن جهة
 واحدة من احدى الجهتين اولى بالتقديم من المفارقة له بكنى الجهتين
 (فان قيل) لم سمي الفعل فعلا (قلنا) لكونه مستفادا من الفعل الحقيقي
 اعنى المصدر ومدلول المصدر ومسماه الحدث فسمى الفعل فعلا

مطلب لم سمي الفعل
 فعلا

(تسمية)

تسمية للمشتق بالمدلول والمسمى للمشتق منه او نقول انما سمي الفعل فعلا لكونه دالا على ان فعل الحقيقى الذى هو الحدث تسمية للدال باسم المدلول (فان قيل) الفعل كما يدل على الحدث يدل على الزمان ايضا اذ الفعل بجوهر حروفه يدل على الحدث وبصيغته الخاصة على الزمان فلم يسم الفعل زمانا تسمية للدال باسم المدلول ولم يرجع جانب الحدث على جانب الزمان فى التثنية (قلنا) لان دلالة الفعل على الحدث اقوى من دلالة على الزمان والذى يدل على ذلك ان دلالة الفعل على الحدث لا يختلف فى جميع تصاريف الفعل باختلاف صيغته من الماضى والمضارع والامر وتختلف دلالة على الزمان باختلاف صيغته (فان قيل) لم احتاجوا الى وضع الفعل ولم يكتبوا بوضع المصدر والمصدر يدل على الحدث والزمان لان المصدر اسم الحدث والحدث لا بد من وقوعه فى زمان من الازمنة كما ان الفعل يدل عليهما (قلنا) لان المصدر يدل على الحدث والزمان معا بحسب الوضع بل يدل على الحدث فقط والزمان لازم للحدث بمعنى ان الحدث لا بد من وقوعه فى زمان لان الزمان مدلول المصدر وان سلمنا انه يدل على الحدث والزمان معا لكنه يدل على زمان غير معين اى على مطلق الزمان اهم من ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا فاحتاجوا الى وضع الفعل من الماضى والمضارع والامر ليبدل كل واحد منها على الحدث والزمان المعين (فان قيل) لم لم يذكر واعم المصدر قرينة الماضى والحال والاستقبال كما قالوا اضرب امس او الآن او الغد ليدل المصدر على الحدث والزمان المعين كما ان الفعل يدل كذلك استقوا بالمصدر على الفعل (قلنا) اجيب عنه من وجهين الاول انهم وضعوا الفعل ولم يكتبوا بالمصدر لتوسع الكلام ليتيسر النظم والنثر والسجع وغيرها اذ بما يمكن استعمال الفعل ويستقيم المعنى حيث لا يمكن استعمال المصدر الثانى ان الفعل بدون القرينة يدل

على الحدث والزمان المعين مثلا يدل على الحدث الواقع في زمان الماضي و يضرب على الحدث الواقع في زمان المستقبل واضرب على الحدث الواقع في زمان الحال بخلاف المصدر فإنه لا يدل على الحدث والزمان المعين بدون القرينة بل يدل عليها مع انضمام القرينة اليه ولا شك ان الفعل بدون القرينة اخف واخصر من المصدر مع القرينة فلذلك وضعوا الفعل ولم يكتبوا بالمصدر (فان قيل) لم لم يقتصر المص في تعريف الفعل على قوله مادل على معنى في نفسه مقترن اى بالزمان وزاد قوله باحد الازمنة الثلاثة (قلنا) انما قال باحد الازمنة الثلاثة ليخرج عنه ما ليس منه كالصباح والغروب فإنه يصدق على كل واحد منهما انه دال على معنى في نفسه مقترن بالزمان لكن لا يقترن باحد الازمنة على التعيين بل يقترن بمطلق الزمان فلو لم يقل باحد الازمنة الثلاثة لدخل الصباح والغروب في تعريف الفعل وبطل تعريفه لدخوله ما ليس منه فيه (فان قيل) فعلى هذا اذا خرج الصباح والغروب عن تعريف الفعل لعدم اقتران واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة على التعيين كما ذكرتم ينبغي ان يخرج الفعل المضارع عن تعريفه لانه يصدق على الفعل المضارع انه لم يقترن باحد الازمنة الثلاثة على التعيين لكون وضعه مشتركا بين الحال والاستقبال على المذهب الصحيح فاذا خرج الفعل المضارع عن تعريف الفعل لبطل تعريفه لخرج بعض ما هو منه (قلنا) لانم ان الفعل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال بحسب الوضع الاصلى بل هو موضوع للحال على سبيل الحقيقة ويستعمل في الاستقبال على سبيل المجاز وعلى العكس واذا كان كذلك يكون الفعل المضارع مقترنا باحد الازمنة الثلاثة على التحقيق ولئن سلمنا انه مشترك بين الحال والاستقبال لكن لانم انه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة على التعيين بل هو مقترن

باحدها على التحقيق باعتبار الوضع الاصلى فان الواضع لم يضع
 الفعل المضارع الا دالا على احد الازمنة الثلاثة على التعيين
 واللبس انما حصل عند السامع لكون اللفظ يطابق تارة على احدهما
 واخرى على الآخر لانه غير موضوع لاحدهما بخلاف الصبوح
 والغروب فان كل واحد منهما لم يوضع لدلالته على الاقتران باحد
 الازمنة لابل الحقيقة والمجاز ولا بالاشتراك فخرج الصبوح والغروب
 عن تعريف الفعل اودخل الفعل المضارع فيه فاذا كان الفعل
 المضارع مشتركاً بحسب الوضع الاصلى بين الحال والاستقبال
 (فان قيل) يلزم مما ذكرتم ان يدخل اسم الفاعل في تعريف الفعل
 لانه يصدق على اسم الفاعل انه دال على معنى في نفسه مقترن
 باحد الازمنة الثلاثة نحو زيد ضارب عمر فان ضارباً في زيد ضارب
 عمر اي دل على احد الازمنة وان كانت دلالة مشتركة بين الحال
 والاستقبال يعين ما ذكرتم في الفعل المضارع فاذا دخل
 اسم الفاعل في تعريف الفعل لبطل تعريفه لدخول ما ليس منه فيه
 (قلنا) لان اسم الفاعل يدخل في تعريف الفعل لان اسم الفاعل
 موضوع لمعنى من غير دلالة على الزمان بحسب الوضع الاصلى
 وانما عرضت له الدلالة على الزمان في بعض مواضعه بدليل قولك
 زيد ضارب فان ضارباً بههنا لا يدل على الزمان اصلاً ولو كان اسم
 الفاعل موضوعاً لدلالته على الزمان لم ينفك عنه كما لا ينفك الفعل عن
 دلالاته على الزمان لما كان في اصل وضعه دالاً على الزمان واذا ثبت
 ان اسم الفاعل في اصل الوضع لمعنى من غير الزمان وان عرضت له
 في وضع بعض مواقعه الدلالة على الزمان لكن لا على حسب الوضع
 بل بسبب امر عارض فخرج من تعريف الفعل ودخل في تعريف
 الاسم ولا عبرة لما عرضت فيه على خلاف وضعه الاصلى الا ان
 قولك ان قام زيد وقت نحكم على قت بانه فعل ماض باعتبار الوضع

الاصلى وان كان المعنى به الاستقبال في هذا المقام وذلك عارض
 فيه بسبب كونه مدخولا بحرف الشرط وكذلك قولك لم يضرب
 على العكس وقد ثبت ان اسم الفاعل خرج عن تعريف الفعل وان
 عرضت فيه الدلالة على الزمان في بعض مواضعه (فان قيل)
 تعريف الفعل بما ذكره غير جامع لخروج بعض الافعال عنه كعسى
 وحذا ونعم وبئس وفعل التمجيد فان كل واحد منها يدل على معنى
 مقترن باحد الازمنة مع انه فعل فاذا خرج عن تعريف الفعل بعض
 ما هو منه فعل بطل تعريفه (قلنا) اجيب عنه بجوابين الاول
 ان خروج هذه الافعال عن تعريف الفعل غير قادح في تعريفه لافراد
 كل واحد منها بالذکر بشرط خاص به في موضعه بعد تعريف الفعل
 وانما يكون قادحا اذا لم يرد كل واحد منها بالذكر بشرط خاص به
 اما اذا ذكر فلان الثاني ان تجريد كل واحد من هذه الافعال عن اقترانه
 بالزمان عارض بسبب نقله الى معنى انشاء المدح والذم او المقاربة
 او التمجيد وكل واحد منها دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة
 الثلاثة بحسب الوضع الاصلى ولكنه لما خرج عنه ونقل الى معنى الانشاء
 وجب قطعها عن الزمان كما اذا قلت بعث قاصدا الى انشاء البيع تجرد
 عن معنى الزمان بعروض الانشاء فيه ومع ذلك فلا يخرج عن كونه
 فعلا فاذا ثبت في كلامهم في غير هذا الباب ثبت مثله فيه فلذلك
 حكم الحويون فيما يمكن فيه من هذه الافعال بالنقل فحكموا بان نعم
 منقول عن نعم وبئس عن بئس وحذا عن قولهم حب الشيء اذا صار
 محبوبا واصله حبب اذا فادغم الباء وركب مع ذافصار حبذا كما ترى
 واذا كان كذلك فنجريد هذه الافعال عن اقترانها بالزمان عارض
 بسبب عروض الانشاء فيه فتدخل هذه الافعال في تعريف الفعل
 اما عسى فلما لم يمكن الحكم فيه بالنقل حكموا فيه بانه في اصل
 الوضع موضوع لدلالته على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة

الثلاثة لكنهم لما التزموا فيه انشاء المقاربة وجب تجریده
 من اقترانه بالزمان لهذا الغرض فيدخل عسى ايضا في تعريف
 الفعل وان تجرد عن الاقتران بالزمان لان تجریده ونجريد
 ما عداه من الافعال المذكورة عارض كما ان اقتران
 اسم الفاعل بالزمان عارض وعروض التجرد عن الزمان كعروض
 حصول الزمان في عدم الاعتداد كما بينا في اسم الفاعل فاستقام
 تعريف الفعل وهو المطلق (فان قيل) لان ان لفظ عسى موضوع
 بحسب الوضع الاصلی لدلالته على معنى في نفسه مقترن بالزمان
 على حسب الحقيقة وان تجرده عن الزمان عارض فيه بسبب استعماله
 في انشاء المقاربة حتى يدخل في تعريف الفعل كما ذكرتم بل هو موضوع
 لتجرده عن الزمان باعتبار الوضع الاصلی حقيقة لان عسى لو كان
 موضوعا بحسب الوضع الاصلی على سبيل الحقيقة لدلالته على معنى
 في نفسه مقترنا بالزمان لاستعماله الواضع ومن بعده فيه ولو استعمالوا
 لنقل استعماله فيه الينا لتوفر دواعيهم وشدة اهتمامهم في تحقيق
 اللغات ونقلها لكنها لم ينقل عن الواضع ومن بعده استعمال عسى
 حيث يدل على معنى في نفسه بالزمان الينا بل نقل البناء استعماله
 فيما يدل على معنى في نفسه من غير اقترانه بالزمان فيكون عسى خارجا
 عن تعريف الفعل وبطل تعريفه لخروج بعض ما هو منه عنه (قلنا)
 عدم نقل استعمال عسى في موضع يدل على معنى في نفسه مقترن بالزمان
 الذي هو موضوع له بعسى بحسب الوضع الاصلی على سبيل الحقيقة
 الينا لا يدل على عدم وضع عسى كذلك لان عدم القول باشيء
 ليس قولا بعدمه وعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود
 (فان قيل) سلنا ان لفظ عسى موضوع بحسب الوضع الاصلی
 لدلالته على معنى في نفسه مقترن بالزمان على سبيل الحقيقة واستعماله
 في موضع يدل على معنى في نفسه من غير الاقتران بالزمان بسبب

عروض انشاء المقاربة فيه لكن يلزم منه احد المحذورين
وهو الاشتراك او المجاز فكل واحد منهما خلاف الاصل مع انه
لم يفعل احدا استعمال عسى فيما يدل على معنى في نفسه مقترن بالزمان
كما ذكرناه آنفا بخلاف ما لو كان عسى موضوعا لدلالته على معنى
في نفسه من غير الاقتران بالزمان اى موضوع بمجرد الحدث
دون الزمان فانه لا يلزم منه احد المحذورين (قلنا) اكثر الكلام مجاز
فاستعمال عسى حيث لا يدل على الزمان محمول على استعمال مجازى
لانه لو لم يحمل عليه للزم ايضا احد المحذورين وهو اما عدم دلالة
عسى على الزمان الذى هو خلاف الاصل لان الاصل فى الافعال
ان يكون دالا على الحدث والزمان واشترك عسى فيما يدل على الحدث
والزمان وفيما يدل على الحدث دون الزمان (فان قيل) لم لم يحمل
لفظه عسى على الاشتراك بين ما يدل على الحدث والزمان وبين ما يدل
على الحدث دون الزمان فلم يرجع جانب المجاز على جانب الحدث
(قلنا) حل اللفظ الدائر بين الاشتراك والمجاز على المجاز اولى
من حله على الاشتراك (فان قيل) سلمنا ان استعمال عسى حيث لا يدل
على الزمان استعمال مجازى لكن المجاز لا بد له من حقيقة وحقيقته
لم تثبت ولم تنقل عن ائمة اللغة مع شدة اهتمامهم وفرط عنايتهم
بحقق اللغات وما قلتم من ان عدم القول بالشئ ليس قولاً بعده مسلم
لكن عدم القول بالشئ كما لا يكون قولاً بعده لا يكون قولاً بوجوده
ووجود الحقيقة وثبوتها محتاج اليه لثبوت المجاز ووجوده لكون وجود
المجاز مسوقا بوجود الحقيقة والمجاز مقتضى الحقيقة والى النقل
والصلاقة المعبرة بين المفهوم والحقيقى والمجازى ووضع
لدلالته على الحدث المقترن بالزمان واستعمال عسى فيه لم يثبت منهم
(قلنا) ان يمكن الواضع وضع عسى لدلالته على الحدث المقترن
بالزمان ولم يتفقا على استعماله فيما وضع له ثم نقل المجوزون الى تجرده
عن الزمان فلم يقدروا على ان يثبتوا ذلك (فان قيل) سلمنا ذلك لكن يلزم منه

عراء الوضع الاول عن الفائدة لان الغرض وضع اللفظ بازاء المعنى
 استعمال اللفظ فيما وضع له فلما لم يستعمل فيما وضع له لم تظهر
 فائدة الوضع وهو غير لائق بالحكم الواضع (قلنا) لان ان الواضع
 هو الله حتى يلزم ما ذكرتم بل غيره لانه قيل اللغات مصطلحة لكل طائفة
 ولوسلنا ان الواضع هو الحكميم لكن لان عراء الوضع الاول عن الفائدة
 لان استعمال عسى في المعنى المجازي الذي هو دلالة على مجرد الزمان
 فائدة مرتبة على الحقيقة والوضع الاول وفائدة التمكن
 من الاستعمال وهو حاصل لا يرى الوضع منه ابدا اذ يمكن استعماله
 في المفهوم الحقيقي الذي وضع عسى بازائه اولا بعد استعماله في المفهوم
 المجازي ويكون المفهوم الحقيقي متخلفا عن المفهوم المجازي وهذا
 فائدة ايضا لاستعمال عسى فيما وضع له اولا في الجملة (فان قيل)
 استعمال اللفظ في المفهوم المجازي مقتدر الى النقل ووجدان العلاقة
 المتباعدة بين المنقول والمنقول عنه فاذا لم يستعمل عسى في المفهوم الحقيقي
 الذي وضع عسى بازائه اولا فكيف يتصور النقل عنه الى المفهوم
 المجازي وكيف يمكن الاطلاع على العلاقة بين المفهوم الحقيقي
 والمجازي (قلنا) يمكن ان يكون هذا المجاز لا يفتر الى استعمال اللفظ
 في الموضوع له الاصل والمفهوم الحقيقي ولا الى العلاقة بل يكفي
 وجدان لفظ لاتعلم مفهومه الحقيقي والموضوع له الاصل في اخذه
 ويستعمله في مفهوم آخر على سبيل المجاز وهم يلبسوا المعنى لانه نقل
 لفظ عن موضوع له الاصل الحقيقي هو فيه الى موضوع له الثاني
 الذي هو المفهوم المجازي بوجدان علاقة بينهما حتى يلزم ما ذكرتم
 من ان المجاز يفتر الى العلاقة المتباعدة (فان قيل) يلزم ما ذكرتم ان يكون
 المجاز منقسما الى قسمين قسم يفتر الى العلاقة وقسم لا يفتر
 الى العلاقة وهذا خلاف الظاهر لانهم اتفقوا على ان كل واحد واحد
 من جميع المجازات مقتدر الى العلاقة المتباعدة (قلنا) لان ان كل واحد

واحد من جميع المجازات مقتدر الى الموضوع له الحقيقي واستعماله فيه الى النقل والعلاقة بل بعضه مقتدر وبعضه غني عنها كلفظ الرجن فانه مجاز في البارى تعالى لانه موضوع لواحد فذكر موصوف بالرجة على رقة القلب والالف والتون فيه لتذكر والتذكرو رقة القلب وصفان يستحيل جواز اطلاقهما واطلاق فعليهما حقيقة على الله تعالى وليس للفظ الرجن موضوع له بحسب الحقيقة حتى نقول انهم نقلوه عنه واستعملوه في البارى تعالى لاجل العلاقة المعبرة بين الموضوع له الحقيقي و الموضوع له المجازى (فان قيل) لانم ان لفظ الرجن هو الموضوع له الاصلى والمفهوم الحقيقى بل الموضوع له الاصلى المفهوم والحقيقى الذى نقل لفظ الرجن عنه الى البارى تعالى كقول بنى حنيفة في مسيلة الكذاب رجن اليمامة ومنه قول الشاعر في حقه واستغث الورى لازلت رجحانا (قلنا) لانم ان الرجن في قول بنى حنيفة في قول مسيلة وفي قول الشاعر في حقه حقيقة لفظ الرجن المقول على البارى تعالى لان لفظ الرجن مقول على البارى سبحانه وتعالى في كتب الانبياء السالفة وصحفهم الى عهد نبنا محمد صلى الله عليه وسلم قبل خلق بنى حنيفة والشاعر ومسيلة ومن شأن الحقيقة فقد تقدمها على المجازى لا التاخر عنه فلا يستقيم التمسك به ولقائل ان يقول محبى لفظ الرجن في كتب الانبياء السالفة عليهم السلام وفي صحفهم غير متحقق وعلى تقدير تحققة ليس مما نحن فيه لان كلامنا في لغة العرب العربا النازلين في صرة البطحاء ممن نزل القرآن بلغتهم لا في لغة من قبلهم ولفظ الرجن مذكور في القرآن والقرآن عربى منزل بلغتهم فينبغى ان يكون لفظ الرجن ثابتا في لغتهم حتى يكون نزول القرآن بلغتهم فاذا كان لفظ الرجن ثابتا في لغتهم قبل نزول القرآن فيكون ذكر لفظ الرجن في القرآن واستعماله في البارى تعالى مجازا مسبوقا بالحقيقة ويكون كل واحد من جميع المجازات مقتدرا الى الحقيقة فلانم ما ذكرتم ولكون عسى

موضوعا لدلالته على الحدث دون الزمان بحسب الحقيقة فيخرج
من تعريف الفعل ويكرن الفعل غير جامع لخروج عسى منه * قال
(الماضي ما دل على زمان قبل زمانك) الخ اعلم ان الافعال بالنسبة
الى الازمنة الثلاثة بحسب انعام الزمان عليها ثلاثة اقسام ماض
و حاضر و مستقبل لان اجزاءه متعاقبة متوالية لكونه مقدار
حركة الفلك الاقصى فلا بد من حركة حاضرة فالمدار المطابق
لها هو الزمان الحاضر و ماسبقه هو الماضي و المتأخرة وقوعه
هو المستقبل والذي يدل عليه قوله تعالى وما بين ايدينا وما خلفنا
وما بين ذلك غابين ايدينا اشارة الى المستقبل و ما خلفنا اشارة
الى الماضي وما بين ذلك اشارة الى الحال الحاضرة و الحال عبارة
عن نهاية الماضي و بداية المستقبل قال زهير * و اعلم ما في اليوم
و الامس قبله * و لكنني عن علم ما في غد عسى * (فان قيل)
ما الاصل من هذه الافعال الثلاثة من الماضي و الحال و الاستقبال
اي واحد منها اولى بالاضافة (قلنا) فيه ثلاثة اقوال الاول ان الاصل
من هذه الافعال الماضي لانه سابق على الحال و الاستقبال فانهما
يقبلان لهما الثاني ان الاصل في هذه الافعال الحال الحاضرة
لانهما وجود و الماضي و المستقبل معدومان و الموجود اولى بالاضافة
من المعدوم الثالث ان الاصل من هذه الافعال المستقبل لانه يصير
ماضيا و الحال و الماضي يحصلان منه فهو اقوى و بالاضافة اولى
(فان قيل) لم يبدء المص بذكر الماضي دون ذكر الحال
و الاستقبال و لم قدم تعريفه على تعريفهما (قلنا) من وجهين
الاول انه ما كان مدلول الماضي مقدما على مدلول الحال و الاستقبال
طبعاً فقدم ذكره و تعريفه على ذكرهما و تعريفهما وضعا ليكون ما في
الوضع مطابقا لما في الطبع الثاني ان المضارع يحصل من الماضي
بزيادة حروف انيت في اوله فيكون الماضي مقدما و سابقا على الحال
و الاستقبال فلهذه الاولوية قدم تعريفه على تعريفهما (فان قيل)

مطلب لعدم الماضي
على الحال و الاستقبال

تعريف الماضي بما ذكره ليس بجامع ولا مانع اما الاول فلانه يصدق
على ضربت في قولك ان ضربت ضربت انه ماض مع انه لا يدل
على زمان قبل زمانك بل يدل على زمان مترقب واما الثاني فلانه
يصدق على لم يضرب انه دال على زمان قبل زمانك مع انه ليس بماض
(قلنا) اجيب عنه بان المراد بالدلالة في قوله ما دل على زمان قبل
زمانك الدلالة الاولى الوضعية ودلالة ان ضربت ضربت ولم يضرب
على الزمان المستقبل والزمان ليس بوضعه بل بواسطته ان
ولم (فان قيل) تعريف الماضي ليس بمانع لدخول الامس
المتقدم وهيئات فيه فانه يصدق على كل واحد منهما انه دال على
زمان قبل زمانك مع ان كل واحد منهما ليس بماض (قلنا) مراد المص
بما في قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك الفعل فاعبارة عن
الفعل تقدير كلامه الماضي فعل دل على زمان قبل زمانك وكل
واحد من الامس وهيئات وان دل على زمان قبل زمانك لكنه ليس
بفعل بل اسم ولان مراده بالدلالة في قوله ما دل على زمان قبل زمانك
دلالة وضعية بحسب الذات ودلالة هيئات على الزمان الماضي
عرضية بواسطة مسماه فلا يرد (فان قيل) مبنى على الفتح الخ
من تمة الماضي او حكمه (قلنا) حكم لما ضي لانه من تمة الحد
والا يلزم منه حد الشيء بالعرض لكن حد الفاعل انه مرفوع ولا بد
من ان تحد الشيء اولا ليعلم ثم يجري احكامه عليه * قال (المضارع

مطلب لمسمى
المضارع مضارعا

ما اسمه الاسم باحد حروف تأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين فان قيل لمسمى المضارع مضارعا (قلنا) لانه مشابه
لل اسم من المضارعة وهي المشابهة من قولهم شيان يتضارعان
اي يتشابهان ووجه مشابهته اياه ان المضارع شائع من زمان الحال
والاستقبال نحو يقوم زيد فان لفظ يقوم يصلح للحال بان يقول يقوم

الآن ويصلح الاستقبال بان تقول يقوم غدا فاذا دخل عليه السين
 اوسوف فتقول سيقوم اوسوف يقوم اختص بزمان الاستقبال بعد
 ان كان شايعا كما ان الاسم النكر نحو رجل شايع ومشارك بين افراد
 الرجال واشخاصها غير مختص بواحد دون واحد فاذا دخل عليه
 الالف واللام فتقول الرجل اختص من بين جميع افراده بعد ان كان
 شايعا فقد شابه الفعل المضارع الاسم من هذه الجهة ويشبه الاسم
 من جهة الخلق اللام ووقوعه موقع الاسم نحو ان زيد يقوم كما تقول
 ان زيد قائم (فان قيل) لم اختص حروف ايت بالمضارعة من بين
 سائر حروف الزوائد التي هي حروف هويت السمان فسيأتي (قلنا)
 لان المعاني التي تحتاج في ان تفرق بعضها عن بعض الى زيادة هذه في
 اوائل الافعال المضارعة اربعة الخطاب والغيبة والتكلم والتكلم
 اما ان يكون واحدا واثنين فصاعدا فتكون المعاني التي تحتاج في
 امتياز بعضها من بعض اربعة واولى الحروف بالزيادة للمضارعة
 هي حروف العلة لان الزيادة مستلزمة للثقل وهي اخف الحروف
 بحريها مجرى النفس السادج ودون الاسنة عليها واستيناس
 السامع بها لكثرة دوراتها بانفسها او باشباع حركات تولدها منها
 في كلامهم ولذلك سيمت هذه الحروف حروف اللين لما فيه من اللين
 لا مكان قلب كل واحد منها الى الآخر ين وهي ثلثة الالف والواو
 والياء اما الاول فلا سبيل الى زيادتها في الافعال المضارعة لسكونها
 ولا يمكن الابتداء في النطق بالسكون فوضعوها مكانها اقرب الحروف
 اليها وهي الهزمة لان صورة الالف والهزمة في الخط في بعض
 المواضع واحدة لان الالف اذا حركت صارت هزمة ولان الهزمة تقع
 زائدة اولا في كثير من المواضع فاوقعوها موقع الالف واعطوها
 للتكلم المفرد ليوافق انا واما الواو وان امكن زيادتها في اوائل
 الافعال المضارعة لكن من الافعال ما فاؤه واو نحو وعد ووزن ووهب

مطلب لم اختص
 حروف ايت بالفعل
 المضارع دون سائر
 حروف الزيادة

ووردوا شالها فافوا صاروا الواو للمضارعة لا اجتماع في اول الكلمة واوا وان
 ور بما لحقتها واوا العاطفة لعطف كلمة اخرى فيؤدى الى اجتماع
 ثلث واوات فيحصل من زيادة الواو للمضارعة صوت يشبه نبح
 الكلاب وهو مستكر. عندهم فطر حوازيادتها لتلايلهم المحذورم
 عدلوا منها الى التاء لانها قد ابدلت الهاء من الواو في كثير من المواضع
 نحو التجاء اصله وجاء. والتراب اصله وراب والخمة اصله وخة
 واتعدا اصله او تمدوا والتكلا ن اصله وكلان وتالله مكان والله وما
 اشبهها واقاموا مقامها واعطوها للمخاطب والمخاطبة ليوافق
 انت وحلت عليه المفردة الغائبة وتثنيتهما لانهما فرعان للذكر
 ولان التاء علامة اتانيت فاشترك فيهما المخاطب والمخاطبة
 والمفردة الغائبة وتثنيتهما واما الياء فلا مانع في زيادتها للمضارعة
 فزادوها لها واعطوها للغائب ليوافق هو فاحتاجوا الى حرف راجع
 لثنية المتكلم وجمعه ومفرده اذا كان مفرد المتكلم عظيم الشأن
 في باب النون لانها اشبه الحروف بحروف العلة لانها تكون بدلا
 وبيانا من الاعراب او هي اعراب في الامثلة الخمسة نحو قولك
 يفعلون وتفعلون ويفعلان وتفعلان وتفعلين كما ان حرف لعله تنوب
 عن الحركة الاعرابية وتبدل عنها في الاسماء الستة والثنية والجمع
 ولان في النون غنة في الخيشوم تجري عليها كما يجري المد على حروف
 المد واللين ولان في النون زيادة الغنة كزيادة المدة في حروف العلة
 فلشبهه الثابت بين النون وبين حروف العلة ابدلت النون من حروف
 العلة في كثير من المواضع كما يبدال النون من الواو في قولك في التثنية
 الى صنعاء وبهراء صنعاني وبهراي اصلهما صنعاء وى وبهراوى
 وصنعا اسم قصبة من بلاد اليمن وبهراء اسم قبيلة فزادوا النون
 للمضارعة واعطوها لثنية المتكلم وجمعه ليوافق نحن وكذا
 اعطوها لمفرد المتكلم اذا كان عظيم الشأن كقوله تعالى انا نحن

نبي الموتي ونحن نرزقكم و
 لم اختاروا او ائيل هذه الافعال
 او اخرها وحل الزيادة والتقصان بحسب
 (قلنا) انه اختاروا واو ائيل هذه الافعال
 كالم لا وثوق عليها ولا اثبات لها لطرق
 اليها وربما يحذف حرف المضارعة لوزن
 بعض هذه الافعال بالبعض بخلاف ما
 * قال (وحرف المضارعة مضموم في الرباعي
 واعلم ان مراد المص ما كان ماضيه على اربع
 كان ذلك الفعل رباعيا او مزيدا لثلاثي
 وفرح واكرم (فان قيل) لاي غرض ضم حرف
 في الرباعي وفتح فيما سواه ولملم يفعل الامر بالعكس
 ما كان ماضيه على اربعة احرف قليل بالنسبة الى ما سواه
 منه والضم انقل الحركات والفتح اخفها فخص الضم الذي
 هو الاقل بالرباعي الذي هو الاقل والفتح الذي هو الاكث
 بما سواه الذي هو الاكثر ليكون خفة قللة الرباعي في مقابلة
 كثرة ما سواه وثقل كثرة ما سواه في مقابلة خفة القمحة وتجري
 كلامهم على سنن الاعتدال بخلاف العكس والتعليل الذي ذكره
 المص في شرح الكافية حيث قال وخص المضارع الرباعي
 بالضم وما سواه بالفتح لان الثلاثي هو الاصل والفتح اصل
 والرباعي فرع والضم فرع فجعل الاصل للاصل والفرع للفرع
 لبس يحسن على الاطلاق لان الفتح ليس مختصا بحرف المضارع
 الفعل الذي كان ماضيه على ثلاثة احرف نحو نصر ينصر بل
 حرف المضارعة فقد يكون مفتوحا في الفعل الذي ماضيه على
 خمسة احرف او على ستة احرف نحو انقطع ينقطع واستخرج يستخرج

الفرق
 ي

(فان قيل) قوله مقتوح فيما سواه منقوض بقولهم اهراق يهرق
واسطاع بسطيع فجاء حرف المضارعة مضموما فيها مع ان كل
واحد منهما لبس رباعى ويصدق على كل واحد منهما انه ما سواه
(قلنا) الجواب عنه ان كل واحد منهما رباعى في الحقيقة لان اصل
اهراق يهرق اراق واصل اسطاع اطاع وزيادتها الهاء والسين
على غير معتد بها وان الاول ان هذه الابدسية والزنة ليست من ابدية
الافعال وزنتها الثانى وان كل واحد منهما على معنى الرباعى الاصلى
وزيادة الهاء والسين ليست معتبرة لمعنى الاصل لهما ولا اثر لزيادتهما
فيهما * قال (فالصحيح المجرد عن ضمير بارز وقوع للثنية
والجمع المخاطب المؤنث بالضمّة والفحمة والسكون مثل يضرب
(فان قيل) قوله فالصحيح الخ منقوض بيقوم ويبيع فان كل
واحد منهما لبس بصحيح مع ان اعرابه كذلك فتفيد
الفعل المضارع بالصحيح على الاطلاق لبس بصحيح (قلنا)
مراده بالصحيح فى قوله فالصحيح الفعل الذى يكون لامة
صحيحا سواه كان عينه وفاؤه كذلك اولا والذى يدل على ان مراده
بالصحيح اللام ان المص ههنا فى صدد بيان الاعراب فى الفعل
المضارع بحسب موقعه ومحاله ومحل طريان اعراب لام الفعل ليس
الا فالصحة والاعتدال يقول الاعراب وعدم قبوله انما يكون معتبرا
ههنا بالنسبة الى لام الفعل لا غير اذ هو محل من الاعراب * قال
(والمعتل بالواو والياء بالضمّة الخ) فان قيل والمعتل بالواو والياء بالضمّة
تقدير او الفحمة نفظا والحذف منقوض بيصون ويبيع فان يصون
معتل بالواو ويبيع معتل بالياء مع ان اعرابهما ليس كذلك (قلنا)
مراد المص بالمعتل فيقال والمعتل بالواو والياء معتل اللام ويصون
ويبيع وان كان كل واحد منهما معتلا لكن لبس بمعتل اللام فيرد
التقص بهما * قال (ويرتفع اذا مجرد عن التاصب) الخ اعلم

ان المقتضى للاعراب شئ* والاعمال للاعراب شئ* آخر كما في الاسم
فالمقتضى للاعراب ههنا هو المضارعة واما العمل لرفع فيه ثلاثة
اقوال الاول ان العامل فيه كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني
عن الناصب والجازم وهو قول الفراء واختاره المص الثاني وقوعه موقع
الاسم سواء كان الاسم مرفوعا او منصوبا او مجرورا وهو قول
ابي سعيد السيرافي واختاره البصريون الثالث حروف المضارعة وهو
قول الكسائي ولكل واحد منهم حجج ومناقضات وترجيحات تركت
ذكرها حذرا عن اطلاق الاطناب (فان قيل) معرفة تجرد
الفعل المضارع عن الناصب والجازم متوقفة على معرفة الناصب
والجازم ولم يذكر المص قبل هذا بل بعده (قلنا) قدم ذكرهما
في علم التصريف واللغة وتعلمهما سابق على تعلم علم النحو وتعلمه
في الرتبة فكانه سبق * قال (وبان مقدرة بعد حتى ولا مكي ولا م
الحجود) الخ (فان قيل) حتى ولا مكي وغيرهما كل واحد منها حرف
من الحروف الجارة والحروف الجارة مختصة بالاسماء فكيف يدخل كل
واحد منها على الفعل المضارع لتصب الفعل المضارع بعدها
بتقدير ان (قلنا) الفعل المضارع الذي وقع بعد حتى ولا مكي
ولا مكي الحجود منصوب بتقدير ان الناصبة المصدرية فان وما بعدها
الذي هو مدخولها في تأويل المصدر والمصدر اسم فيصح
دخول كل واحد منها عليه * قال (ويجزى لم) الخ (فان قيل)
ما الفرق بين لم ولما (قلنا) الفرق بينهما بحسب اللفظ ظاهر
وبحسب المعنى ما ذكره المص في المتن من ان لما يختص بالاستغراق
وجواز حذف الفعل مثلا اذا قلت ندم زيد ولم ينفعه الندم لا يلزم منه
نفع الندم من حين الندم الى اوان التكلم على سبيل الاستغراق
والاستمرار بل يمكن ان ينفعه في بعض الاوقات بخلاف ما لو قلت
ندم زيد ولما ينفعه الندم فانه يلزم منه عدم نفع الندم

مطلب على الفرق
بين لم ولما معنى

من حين الندم الى اوان التكلم على سبيل الاستمرار والاستفراق
 وكذا يختص بجواز حذف الفعل كقولك خرجت ولما
 اى ولما يخرج زيد ولا يجوز الحذف مع لم فلا يقال خرجت ولم اى
 ولم يخرج زيد بل لابد من ذكر الفعل (فان قيل) قوله ولما يختص
 بجواز الفعل منقوض بقول الشاعر اصبح ولم يمسط وقد كاد
 ولم تحذف الفعل من لم فتح لم يختص لما بجواز حذف الفعل بل
 يجوز حذف الفعل عن لم كما يجوز عن لما (قلنا) هذا ليس من كلام
 الفصحاء وعلى تقدير ان يكون من كلامهم فن ضرورات الشعر
 لا يقاس عليه اعلم ان اصل المالم فزيدت عليها ما فاتتى الثلاثين والاول
 بينهما ساكن فادغم الاول فى الثانى فلو سميت شخصا بلما لكان
 غير منصرف للتركيب والعلمية* قال (الامر صيغة يطلب بها الفعل
 من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة) الخ (فان قيل) تعريف
 امر الحاضر بقوله صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
 بحذف حرف المضارعة منقوض بقوله تعالى فلتفرحوا بالثناء فانه
 يصدق على تفرحوا انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
 مع انه لم يحذف منه حرف المضارعة ولا اللام ايضا كما ان امر
 الغائب كذلك ويقول الشاعر* محمد تغد نفسك كل نفس* اذا ما خفت
 من امر تبالا* فقد امر الحاضر مع انه لم يحذف منه حرف المضارعة
 واصل تغد لتغد بآيات اللام كآياتها فى تفرحوا لكن الشاعر
 قد حذف اللام لاستقامة الوزن (قلنا) اجيب عن الآية بان قراءة
 فلتفرحوا بالثناء شاذة وقراء السبعة فليفرحوا بالياء ووجه القراءة
 الشاذة انه اراد ان يجمع المخاطبين والغائبين فى الامر فجمع بين
 اللام التى هى دالة على الغائبين وبين الباء التى هى دالة
 على المخاطبين وعن البيت بانه ليس من كلام الفصحاء فلا يجوز
 التمسك به وعلى تقدير ان يكون من كلامهم فن ضرورات الشعر

انه يحتمل ان يكون مراد الشاعر تفدى نفسك على صبغة الخبز
 لكنه حذف الياء اكتفاء بالكسرة (فان قيل) لم حذفوا اللام من
 امر الحاضر وابتنوها فيما عداه (قلنا) للفرق بينهما (فان قيل)
 لم خص امر الحاضر بحذف اللام وما عداه بأبائها ولم لم يفعل الامر
 بالعكس (قلنا) لان امر الحاضر اصل بالنسبة الى ما عداه اذ ينبغي
 ان يكون المأمور حاضر عند امره ويكون بحضرته يسمع امره وتمثيل
 بما امر به وحذف اللام اصل بالنسبة الى أبنائها لانه يستلزم التخفيف
فخص الاصل بالاصل والفرع بالفرع روما للمجانسة * قال فعل
 مالم يسم فاعله الخ (فان قيل) قد علم فعل مالم يسم فاعله حيث
 قال مفعول مالم يسم فاعله وهو كل فعل حذف فاعله واقيم هو مقامه
 وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل فاعادته ههنا تحصيل
 الحاصل (قلنا) سلمنا انه قد علم من قبل وعلم ايضا تغير صيغته لكن لم يعلم
 فعله الاعلى سبيل الاستلزام واتماد كرههنا ليعلم على سبيل المطابقة ولانه
 قد علم انه بعض احكام فعله وههنا ذكر جميع احكامه في ذكره
 ههنا فائدة * قال افعال القلوب الخ (فان قيل) ما الفرق بين
 الالفاء والتعليق (قلنا) الفرق بينهما هو ان الالفاء عبارة عن
 ابطال العمل في اللفظ والمعنى بعارض على سبيل الجواز وذلك
 العارض ثم لو سقط الفعل بين المفعولين او تاخر عنهما نحو زيد علمت
 قائم وزيد مقيم ظننت والتعليق عبارة عن ابطال العمل في اللفظ دون
 المعنى بعارض على سبيل اللزوم وذلك العارض هو وقوع هذه
 الافعال قبل حرف الاستفهام او قبل حرف النفي او لام الابتداء
 نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد بقائمه وعلمت زيد
 منطلق (فان قيل) لم يسمي الاول الفاء والثاني تعليقا مع جواز الاعمال
 في الاول وعدم جواز في الثاني والتسمية تجب ان تكون بالعكس (قلنا)
 لانه حيث يلغى الافعال بطل عملها من جهة اللفظ ومن جهة

مطلب الفرق بين
 الالفاء والتعليق

المحل والمعنى لآنك اذا الغيت استعمال الجزء ان كلاما وصار الفعل
 كالظرف في المعنى فكان ذكر الفعل كذا كذا الظرف واذا قلت زيد مقيم
 ظننت اوز يد ظننت مقيم فكانك قلت زيد مقيم في ظني وحيث معلق
 ابطل عملها من جهة اللفظ دون المحل والمعنى اذ الجزء ان
 اللذان وقعا بعد علمت في قولك علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت
 مازيد بتمام وعلمت لزيد منطلق في موضع النصب لان العلم قد يقع
 عليهما بالحقيقة وعدل عنه محافضة اللفظ فن حيث اللفظ روحي
 الاستفهام والثني ولا م ابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه
 الافعال واعلم انه ليس الغرض من قولنا علمت ازيد عندك ام عمرو
 الاستفهام وان كان بلفظ الاستفهام بل غرضه انه يعلم احدهما بعينه
 عندك منهما لان المعنى علمت جواب ذلك وجواب ذلك انما يكون بالمعنى
 واذا كان كذلك فنخصيص تسمية الافاء بالاول والتعليق بالثاني
 اولى من العكس * قال (الافعال الناقصة) الخ (فان قيل) بين قوله
 الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان وصار الخ
 وبين قوله وكان تكون تامة تناقض لانه قد عد كان اولا من
 الافعال الناقصة وعدوها ثانيا من التامة وكذا يلزم التناقض بين
 قوله وكان تكون ناقصة اثبت خبرها ما ضياد انما او متعاطا وبين قوله
 وتكون تامة لانه يلزم منه ان تكون كان ناقصة وليست بناقصة
 وايضا في عبارته فساد من وجه اخر وهو انه قسم كان الى ناقصة
 والى ما بمعنى صار والى ما فيه ضمير الشأن ناقصتان ايضا وقد عطفها
 على كل الناقصة والعطف يقتضي التباين بين المعطوف والمعطوف
 عليه والا يلزم عطف الشيء على نفسه وليس ههنا التباين لانهما اذا
 كانا ناقصتين وعطفها على كان الناقصة فقد عطف الشيء على
 نفسه وايضا كان اذا كانت تامة فلم يعد هاهنا الافعال الناقصة (قلنا)
 اجيب عن الاولين بمنع لزوم التناقض بان يقول من جملة شرايط لزوم

التناقض واتحاد الموضع والموضع في الصورتين متعدد فلا تناقض بين
 تعدده وان كان ينقسم على خمسة اقسام ناقصة وتامة وزائدة وبمعنى
 صار وما فيه ضمير الشأن والقصة فحيث عد ها ناقصة وقال وهي
 كان وصار مراد بهما ما هي ناقصة وحيث قال وتكون تامة
 وزائدة مراد بها غير القسم الذي تكون ناقصة في تعدد الموضوع
 وكذا يتعدد الموضوع فيما قال وكان تكون ناقصة لثبوت
 خبرها دائما او منقطعا وفيما قال وكان تكون ناقصة فلا تناقض
 وعن الثالث باناسلنا ان كان بمعنى صار والذي فيه ضمير الشأن
 ناقصتان ايضا لكن فيهما خصوصية لبس في المعطوف عليه
 لهما فيجوز عطف الخاص على العام لقوله تعالى والملائكة
 وجبريل وميكائيل وهما داخلان تحت مفهوم الملائكة وهما
 من الملائكة لكن لهما شرف واختصاص لبس في الملائكة
 فكذلك عطفهما على الملائكة ولا يلزم منه عطف الشيء على نفسه
 اذا العام غير الخاص والتغاير بينهما ثابت وعن الرابع بانه انما ذكر
 كان التامة بين الافعال الناقصة لمشايتها لكان الناقصة صورة
 فاستكره ان تعتد بها بيا على سبيل الاستبداد اعلم انه كان في قوله تعالى
 لمن كان له قلب يحتمل ان تكون ناقصة على انه قلب اسمها وله
 خبرها مقدم على اسمها ويحتمل ان تكون بمعنى صار على ان قلب
 اسمها وله خبرها مقدم على اسمها كما ذكرنا ويحتمل ان تكون فيها
 ضمير الشأن على ان ضمير الشأن اسمها وقلب مبتدأ وله خبر مقدم
 على المبتدأ والمبتدأ والخبر جملة يفسر بها ضمير الشأن وتلك
 الجملة في محل النصب بانها اسم لكان لان كان ههنا ناقصة ايضا لكن
 الفرق بين هذه وبين الناقصة الاخرى ان يكون اسم كان ههنا
 لا بد ان يكون ضمير الشأن ويحتمل ان تكون تامة على ان فاعليها
 قلب وله متعلق به ويحتمل ان تكون زائدة معناه لمن له قلب

* قال (افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا واخذافيه)
الح (فان قيل) تعريف افعال المقاربة بما وضع لدنو الخبر رجاء
او حصولا واخذافيه وما وضع لدنو الخبر الح وهي افعال المقاربة
فيلزم تعريف افعال المقاربة بما فعل المقاربة تعريف الشيء بنفسه
انه اخذ او في تعريف افعال المقاربة في الموضوعين واو منافي للتعريف
لان تعريف افعال المقاربة في الموضوعين وبينهما منافاة (قلنا)
الجواب عن الاول ان ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا واخذافيه
الذي هو معرف افعال المقاربة بمغايرة الافعال المعرفة ومساوئها
فيكون تعريف افعال المقاربة باو مساوئها وعن الثاني قد سبق
غير مرة * قال (واذا دخل النفي على كاد فهو كالا ففعال
على الاصح) الح (اعلم انه اذا دخل حرف النفي على كاد فهو للنفي
او للاثبات في ثلثة اقوال احدها انه كالا فعلا مطلقا اي سواء كان
الفعل ماضيا او مستقبلا كما ان الافعال اذا كانت مجردة عن حروف
النفي تكون لاثبات ما وضعت هي لاجلها واذا دخلت على حروف
النفي يكون النفي كذلك ينبغي ان يكون لاثبات المقاربة واذا دخل
عليها حرف النفي يكون للنفي المقاربة الحاق المفرد بالاعم الاغلب وهذا
القول مختار المص وتانيها انه للاثبات مطلقا سواء كان الفعل ماضيا
او مستقبلا وثالثها انه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالا ففعال
يعني كما ان الافعال اذا كانت مجردة عن حروف النفي يكون لاثبات
ما وضعت هي لاجلها واذا دخلت عليها حروف النفي يكون للنفي
ما وضعت هي لاجلها كذلك هذا الفعل اذا كان مستقبلا هذا
توجيه الاقوال الثلاثة (فان قيل) قد يرد المواخذة على كل واحد
من الاقوال الثلاثة اما على الاول بان يقول لو كان حكم هذا الفعل
كحكم سائر الافعال مطلقا يعني سواء كان ماضيا او مستقبلا
ينبغي ان لا يتغير دلالة في الماضي والمستقبل اعتبار دخول حرف

النفي عليه كما لا يتغير دلالة سائر الافعال اذا دخل عليها حرف النفي
 لكن ليس كذلك لان هذا الفعل اذا كان ماضيا ودخل حرف
 النفي يكون المفهوم منه الاثبات كقوله تعالى فذبجوها وما كادوا
 يفعلون وانما قلنا المفهوم منه الاثبات لوقوع الذبح واذا كان
 مستقبلا ودخل عليه حرف النفي يكون المفهوم النفي كقول ذي
 الرمة * اذا غير الهجر المحبين لم يكذب * رسيس الهوى عن حب
 مية يبرح * و يرد على قول الثاني على الاول بان يقول لو كان
 الاثبات مطلقا لتعين ان لا يتغير دلالة اذا دخل عليه حرف
 النفي سواء كان ماضيا ومستقبلا كما لا يتغير دلالة سائر الافعال كذلك
 لكنه يتغير كما ذكرناه آنفا ويرد على القول الثالث انه لو كان
 في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال حتى يكون في المستقبل للنفي
 اذا دخل عليه حرف النفي يلزم منه ان يكون دلالة الماضي مخالفة
 لدلالة المستقبل حالة دخول حرف النفي عليهما ولم يثبت مثل هذا
 في كلام العرب لان حرف النفي كما ينفي مدلول الماضي ينفي مدلول
 المستقبل (قلنا) الجواب عن المواخذ الواردة على القول الاول ان نقول
 لتمام كاد لو كان كالافعال كما هو مختار المص يتغير دلالة الماضي
 والمستقبل اذا دخل عليهما حرف النفي بل لا يتغير دلالة ذلك
 ان كاد ويكاد بمعنى المقاربة سواء كان ماضيا ومستقبلا واذا
 دخل عليهما حرف النفي نفي المقاربة التي هي مدلولهما
 والذي يدل على انه في الماضي بمعنى المقاربة نحو قوله تعالى فذبجوها
 وما كادوا يفعلون يعني ذبحوا البقرة بعدما الذي ارادوا ولم يقاربوا
 الذبح وعدم ارادة مقاربة الذبح ابلغ من عدم الذبح ووقوع الذبح
 بعد ارادتهم ان لم تقاربوا الذبح لا ينفي نفي مقاربة الذبح فلا لانهم
 يكذبون بالذبح والذي يدل على عدم ارادتهم الذبح تعنتهم في قولهم
 اتخذنا هزا وادع لنا ربك بين لنا ما لو نها دع لنا ربك بين لنا ما هي

ان البقر تشابه علينا وهذا اتعنت داب من لا يفعل ولا يقارب
 ان يفعل وفعلهم بعد ذلك لا ياتي في الفعل قبله والذي يدل على الذبح
 قوله تعالى بعدها فسيبوا الذبح مستقفاً من قوله فذبحوها لا من قوله
 وما كادوا وكذا ثبوت الذبح مستقفاً ايضاً من قبيل المفهوم والوف
 من انهم يقولون ما كاد زيد ليسافر فالفهم منه من حيث العرف
 انه سافر بعد ان لم يرد مقارنة السفر والذي يدل على انه في المستقبل
 بمعنى المقاربة ايضاً قوله ذي الرمة * اذا غير الهجر المحبين لم يكد *
 رسيس الهوى عن حب مية يبرح * التغير والبراح وهو اك
 وابلغ من نفي التغير لانه اذا نفي مقارنة التغير كان التغير اولاً بالانتفاء
 الا يرى قوله تعالى او كلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج
 من فوقه سمحاً بظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها
 ولو حل هذا على معنى انه يراها لفسد المعنى يكون قولك ظلمة
 عظيمة في الشدة اذا اخرج الانسان يده يراها وهذا ظاهر الفساد
 فوجب حكمه على نفي المقاربة اي اذا اخرج يده ولم يقارب
 رؤيتها وهذا ابغ من نفي نفس الرؤية لانه اذا انتفت فقارنة
 الرؤية اولى بالانتفاء ومن خطأ ذي الرمة بسبب فهمه زوال
 رسيس فهو ليس بصائب في تخطيته قبل الشعراء الواصفين
 قصايدهم اذا اجعوا فلما عرض ذو الرمة فصيدته عليهم
 وانتهى الى هذا البيت ناداه القاضي ابن شبرمة فقال لذي
 الرمة اراه قد برح فتوقف القاضي ابن شبرمة فابدل مكان لم يكد
 لم يجد فبلغ ذلك خلفاء الاحرار صابت بداهته واخطأت رؤيته
 والجواب عن المراجعة الواردة على القول الثاني ان يقول لانهم
 تختلف دلالاته في الماضي والمستقبل بل لا تختلف دلالاته سواء كان
 الفعل ماضياً او مستقبلاً وذلك ان معنى كاد ويكاد نفي من حيث
 اللغة مثلاً اذا قلت كاد زيد يخرج معناه اراد زيد ان يخرج ولم يخرج

بعد وكذا اذا قلت يكاد زيد ان يخرج معناه يريد زيد ان يخرج
ولم يخرج فاذا كان معناه ما نفيا ودخل عليهما النفي اقامت الاثبات لان
نفي النفي اثبات فعلى هذا لا يختلف دلالة كاد ويكاد واذا دخل
عليهما حرف النفي والذي يدل على انه في الماضي للاشياء
اذا دخل حرف النفي عليه قوله تعالى وما كادوا يفطنون وقد ذهبوا
بدليل قوله تعالى فذبحوها واذا ذبحوا قربوا الذبح فيكون في الماضي
للاثبات اذا دخل عليه حرف النفي والذي يدل على انه في المستقبل
للاثبات اذا دخل عليه حرف النفي ايضا تحطية القاضي ابن شبرمه
في قوله * انا غير الهجر المحبين لم يكده * رسيس الهوى من حب مية
يرج * ووجه الاستدلال انه فهم من قوله لم يكده رسيس الهوى
الاثبات وهو زوال رسيس الهوى من حب مية يرج لانه لو لم
يفهم منه الاثبات لم يكن لتحطيته اياه وجهها واذا فهم منه
الاثبات كان الاثبات والجواب عن المؤاخذه الواردة على القول
الثالث ان نقول سلمنا ان حروف النفي كما ينفي مدلول الماضي ينفي
مدلول المستقبل لكن ينبغي التبع الكلام الفصح فوجدوها وحدها
في كلام الله تعالى في الماضي للاثبات كقوله تعالى فذبحوها
وما كادوا يفطنون وقد صدر منهم الذبح بدليل قوله فذبحوها
ووجدناها في المستقبل للنفي كقوله تعالى لم يكده يراها وهو يدل
على عدم الرؤية فان قلت لم يكده يراها ماض لان لم اذا دخل
على المستقبل قلب معناه الى معنى الماضي النفي فهو ايضا ماض
ولا يصح التمسك به قلت سلمنا ذلك لكن وقع في سياق الشرط
والشرط اذا دخل على الماضي اقام معنى المستقبل فيصح الاحتجاج به
ووجدناها ايضا في شرذمي ازمة الذي هو من فصحاء العرب
في المستقبل بمعنى النفي كقوله اذا غير الهجر المحبين لم يكده ولا وجه
لتحطيته كما ذكرناه الفعل للاثبات وفي المستقبل كالافعال
في الكلام الفصح وجب عليها اتباعه وان كان القياس
ان لا يختلف دلالة الماضي والمستقبل باعتبار دخول حرف النفي

عليهما كما ذكرتم فاذا عرفت هذا فاعلم ان مذهب بعض
 المتأخرين ان كاد اذا استعمل في مثبت كان منفيا واذا استعمل
 في المنفي كان مثبتا فاذا قلت كاد زيد يخرج او بكاد زيد يخرج
 معناه انه لم يخرج واذا قلت ما كاد زيد يخرج او لم يكد زيد يخرج
 معناه انه شرع في ذلك * قال (فعلا التعجب ما وضع لانشاء
 التعجب) الخ (فان قيل) ما معنى التعجب (قلنا) التعجب عبارة
 عن انفعال النفس عند رؤيتها ما خفي سببه وخرج عن نظائره
 ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب (فان قيل) فعلى هذا كيف
 يصح التعجب بالنسبة الى الله تعالى في قوله بل عجبنا ويسخرون في قراءة
 من قرأ بضم التاء ولا يتطرق الانفعال الى ذات الله تعالى ولا يخفى
 عليه شئ في الارض ولا في السماء (قلنا) مثل هذا يكون على سبيل
 الغرض والتقدير اى لو كنت من يصح عليه التعجب لعجت * قال
 (وما ابتداء نكرة عند سبويه وما بعده الخبر موصولة عند الاخفش)
 الخ والخبر محذوف اى فيما احسن زيدا مبتدأ نكرة عند سبويه
 وما بعده خبره وموصولة عند الاخفش وما بعده صلة له
 والموصول مع الصلة في محل الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف تقديره
 الذى احسن زيدا شئ * (فان قيل) المبتدأ محكوم عليه والمحكوم
 عليه ينبغي ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه وينبغي السامع
 فكيف يجوز وقوع المبتدأ نكرة ههنا (قلنا) لا يجب ان يكون
 المبتدأ معرفة بل يجوز ان يكون معرفة ويجوز ان يكون نكرة
 مخصصة والمبتدأ ههنا وان لم يكن معرفة لكنه نكرة مخصصة
 تخصيصه بالصفة او بكونه في معنى الفاعل وكما يجوز ان يكون
 الفاعل الذى هو المحكوم عليه نكرة فكذلك المبتدأ ههنا فاقى ما
 احسن زيدا مبتدأ نكرة بمعنى شئ عند سبويه واحسن فعل فيه
 ضمير مستتر فاعل لاحسن راجع الى ما وزيدا مفعول به لاحسن
 والفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبر مبتدأ تقدم
 شئ عظيم حسن زيدا وما حسن زيدا الاشئ * قال (ادع)

مطلب على معنى
 التعجب

المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم (فان قيل) تعريف افعال
 المدح والذم بما وضع لانشاء مدح او ذم تعريف الشيء بنفسه
 (قلنا) لانهم ان تعريف افعال المدح والذم بما وضع لانشاء المدح
 او الذم تعريف الشيء بنفسه بل تعريف الشيء بامر يساويه (فان قيل)
 تعريف افعال المدح والذم بما وضع لانشاء المدح والذم تعريف دورى
 والدور باطل لبيان الدور فيه انه عرف افعال المدح والذم بما وضع
 لانشاء المدح والذم ومعرفة المعرف متوقفة على معرفة المعرف
 ومعرفة المعرف متوقفة على معرفة اجزائه ومن اجزائه ح المدح
 او الذم فيكون دورا الا انه حيثئذ يتوقف معرفة المدح والذم على
 معرفة المدح والذم فيتوقف الشيء على نفسه ولاننى بالدور
 الا هذا (قلنا) قد عرف افعال المدح والذم الاصطلاحى بالمدح
 والذم اللغوى فلا دور ح اذ الاصطلاحى غير اللغوى * قال

(وشرطها ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف به
 او مضمر امير ابتكرة منصوبة او بما الخ) (فان قيل) لو كان شرطها
 احد الامور الثلاثة لينبغى ان لا يتخلف المشروط عن الشرط لان انتفاء
 الشرط يستدعى انتفاء المشروط لكن قد يتخلف عنه كقول
 الشاعر قعم صاحب قوم لاسلاح لهم وصاحب الركب عثمان
 ابن عفان فان صاحب قوم فاعل نعم مع انه لم يتحقق فيه مما ذكره
 المص في شرط الفاعل نعم عن احد الامور الثلاثة (قلنا) اجيب
 عنه بجوابين الاول ان صاحب مضاف الى قوم والعموم جنس
 منكر والمضاف الى الجنس المنكر كالمضاف الى المعرف بلام تعريف
 الجنس لان الجنس المنكر فيه عموم وشبوع كما في ان المعرف بلام
 الاستغراق عموما وشبوعا كذلك الثانى ان المراد من صاحب قوم
 هو صاحب الركب فاذا اتى بالالف واللام فى الركب فكأنما اتى
 بها فى القوم وانما حذف الف واللام من قوم فى صاحب قوم
 لدلالة الف واللام فى الركب فى صاحب الركب عليه لاسقامة

الوزن (قال) وبعد ذلك المخصوص وهو بما مبتدأ وما قبله
 خبره (فان قيل) خبر المبتدأ اذا كان جملة لا بد لها من عائد منها
 اليه فا العائد ههنا (قلنا) لا يخلو من ان يكون فاعل نعم وبتس
 ضميرا مستترا فيهما راجعا الى المخصوص بنعم وبتس اوفاعلهما
 معرفا باللام او مضافا الى المعرف به فان كان فاعلهما ضميرا فالعائد
 منها اليه هو الضمير ولان الضمير عبارة عن المخصوص وراجع
 اليه وان كان فاعلهما المعرف باللام او المضاف الى المعرف به فالعائد
 ههنا اليه اللام واللام ههنا يقوم مقام الضمير العائد لان اللام
 ههنا لا يخلو اما ان يكون لاستفراق الجنس المشتمل على المخصوص
 وغيره واما التعريف العهد والمعهود هو المبتدأ المخصوص وعلى
 كلا التقديرين كفي باللام عائدة (فان قيل) الاصل في المبتدأ التقديم
 على الخبر فلم اخر المبتدأ ههنا عن الخبر (قلنا) لوجهين الاول انهم
 ارادوا ان يذكروا الشيء اولا منها ليتها السامع لا حقاؤه ويستعد
 استماعه لم تذكروا ذلك الشيء ثانيا مفسرا ليكون اوقع في الذهن
 بخلاف ما لو ذكروا اولا مفسرا اذ ربما يذهل المخاطب فيفوت
 غرض التكلم والثاني ان نعم وبتس واخواتها المصدر الكلام
 فلو قدم المبتدأ هو المخصوص بالمدح والذم عليهما لبطل صدورهما
 وفيه نظر وهو ان لكل واحد من هذه الافعال صدر الكلام في
 جملة لاقى كل جملة لآتى اذا قلت زيد فعم الرجل و هند بتست
 المرأة لكان زيد مبتدأ ونعم فعلا والرجل فاعل له والفعل مع الفاعل
 جملة في محل الرفع بانها خبر المبتدأ وكذا الكلام في البواقي فعلى
 هذا يتحقق صدرة كل واحد من هذه الافعال * قال (الحرف
 ما دل على معنى في غيره) الخ (فان قيل) لم سمي الحرف حرفا (قلنا) لان
 الحرف في اللغة الطرف والحرف تارة يقع طرفا ووصلة للاسم
 وتارة للفعل او نقول انما سمي حرفا لانحرافه عن احكام الاسم والفعل
 واخواتهما وعوارضهما لعدم قبول الاغراب واعدم صلاحية
 كونه فاعلا او مفعولا او مضافا اليه او مستندا او مستندا اليه

مطلب لم سمي
 الحرف حرفا

(وغيرهما)

وغيرهما من احكامهما وعوارضهما (فان قيل) تعريف الحرف
 بما ذكره ليس بمانع لدخول بعض الاسماء كقبل وبعده وفوق وتحت
 والكل والبعض والغير والمثل والشبه وغيرها مما هو دائم الاضافة
 فانه يصدق على كل واحد منها انه يدل على معنى في غيره وغيره
 هو المضاف اليه بكل واحد منها وكاسماء الاستفهام نحو اين وكيف
 ومن وما فيصدق على كل واحد منها انه يدل على معنى في غيره
 وهو ما يذكر بعد كل واحد منها وقع عنه الاستفهام (قلنا) لان
 ان كل واحد منهما يدل على معنى في غيره بحسب الوضع بل كل
 واحد منهما يدل على معنى في نفسه بحسب الوضع لكن في تخصيص
 المضاف وتعيينه محتاج الى ذكر المضاف اليه وان كل واحد من
 اسماء الاستفهام يدل بحسب الوضع على الاستفهام لكن في تعيين
 ما وقع عنه الاستفهام محتاج الى ذكر ما بعده مثلاً قبل وبعده وفوق
 وتحت يدل على القبلية والبعدية والافوقية والتحتية المطلقة التي
 وضع اللفظ بازائها اولاً فاذا اريد بالقبلية والبعدية والافوقية
 والتحتية الحاصلة فلا بد من ذكر المضاف اليه لتعلم الخصوصية
 وكذا الكلام في البواقي بخلاف الحرف فان الحرف في دلالته على
 معناه الافرادى مشروط بذكر متعلقه لا بد من ذكر ذلك المتعلق
 بحسب الوضع وبيان ذلك ان من في قولك سرت من البصرة الى
 الكوفة معناه ابتداء سيرى من البصرة فلا بد من ذكر المتعلق
 الذى هو البصرة (فان قيل) تعريف الحرف بقوله ما يدل على
 معنى في غيره ليس بجامع لخروج حرف الایجاب والتصديق
 مثل نعم عنه فان قولك نعم في جواب من قال ليس زيد قائماً يدل على
 معنى الافرادى الذى هو الایجاب والتصديق بكلام ما سبق بدون
 ذكر متعلقه معه (قلت) متعلق نعم ههنا غير مذکور لكنه مقدر تقديره
 نعم ليس زيد قائماً ما ذكر في سؤال السائل لفظاً ما ذكره معاً في جواب
 تقديرى وحكم والمقدر كالمفوض فلا يرد التقض * قال (حروف الجر
 ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يابيه) الخ (فان قيل) لم سميت هذه

الحروف حروف الجر وحروف الاضافة (قلنا) لانها تجر وتضيف معنى
 الفعل او شبهه او معناه الى ما يليه نحو مرتت بزيد ومرورى بزيد
 وانا مار بزيد او نقول انما سميت هذه الحروف حروف الجر لان
 عملها الجر تسمية للعامل باسم المفعول (فان قيل) قال المصنف
 في شرح الكافية يجوز ان يكون من في قوله تعالى يغفر لكم من
 ذنوبكم للتبويض فاذا كان كذلك يلزم التناقض بين قوله يغفر لكم
 من ذنوبكم وبين قوله ان الله يغفر الذنوب جميعا لان قوله تعالى
 يغفر لكم من ذنوبكم يدل على ان الله تعالى يغفر بعض الذنوب
 بهذه الآية دون بعض وقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشركه
 ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا يدل
 على ان الله تعالى يغفر جميع الذنوب بهذه الآية فحاصل معنى اليتين
 راجع الى ان الله تعالى يغفر الذنوب جميعا بهذه الآية وان الله لا يغفر جميع
 الذنوب بهذه الآية وهل هو الا تناقض (قلنا) لانم ان قوله يغفر
 لكم من ذنوبكم خطاب لهذه الآية حتى يلزم التناقض المذكور
 بل انما هو خطاب لقوم نوح فلا يلزم من غفران جميع الذنوب
 لهذه الامة غفران جميعها لقوم نوح تفضيلا لنبينا محمد صلى الله
 عليه وسلم على جميع الانبياء من قبله ولامته على سائر الامم ولئن
 سلمنا ان الله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لهذه الامة
 فلا يبعد ان يغفر بعض الذنوب لقوم من هذه الامة دون بعضهم
 ويغفر جميع الذنوب لقوم منهم فلا يلزم التناقض على كلا التقديرين
 لتعدد الاضافة وشرط لزوم التناقض اتحاد الاضافة * قال
 (والكاف للتشبيه وزائدة وقد يكون اسما) الخ (فان قيل) الكاف في قوله

مطلب ليس كمثل
 شيء

تعالى ليس كمثل شيء للتشبيه ام زائدة معناه ليس مثله شيء
 اذ لو كانت للتشبيه ولم تكن زائدة لزم ان يكون له مثل لانه سلب عن
 مثل مثله ونعوذ بالله من هذا القول (قلنا) لانم ان الكاف لو كانت
 للتشبيه ولم تكن زائدة لزم ثبوت مثله لانه سلب عن مثل مثله كما
 ذكرتم بجواز سلب الشيء عن المعدوم كما يجوز سلب الكتابة عن

زيد المعلوم كقولك زيد ليس بكتاب لان صدقه اما بان لا يكون زيد موجودا او يكون موجودا لكنه ليس بكتاب (فان قيل) لولم تكن الكاف زائدة لزم نفي مثل مثله ويلزم منه نفيه مثلا عن مثله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قلنا) لان ان الكاف لولم تكن زائدة يلزم منه نفي مثل مثله حتى يلزم نفيه كما نسبتم وانما تكون كذلك لولم يكن منقولا من نفي مثل مثله الى نفي مثله مجازا بالنقصان كما ان واسئل القرية في موضع استعمال واسئل اهل القرية مجازا بازادة ولقائل ان يقول وعورض بان الاصل عدم زيادة الحرف في القرآن لان المجاز كبر في كلام الله تعالى وكلام الفصحاء وعورض بان زيادة الحرف في كلام الله تعالى وكلام الفصحاء كثير تعين ما ذكرتم فيستعاد لان (فان قيل) المصير الى المجاز اولى من المصير الى زيادة الحرف في القرآن اذ المجاز اكثر في كلام الله تعالى وكلام الفصحاء من زيادة الحرف فيهما (قلنا) لانهم بل زيادة الحرف فيهما اكثر من المجاز مع ان الحكم بالاكثرية متوقف على استقراء جميع لغات العرب والاحاطة بها وهو متعذر وعكس ان يحجب عندها ما ذكرتم مشترك الازام فلا يفيدكم * قال (الحروف المشبهة بالفعل) الخ (فان قيل) ما في قوله وبالحق ما يبلغني على الافصح مثل قوله انما الله واحد نافية للتأكيده (قلنا) فيه مذهبان مذهب علي بن عيسى الربعي انما للتأكيده وهو مختار لسراج الدين السكاكي صاحب المفتاح وقال في المفتاح ونرى اثمة الخوي يقولون انما تأتي اثما تالمائد كر بعدها ونفيا لما سواه ويذكرون كذلك وجهها لطيفا مسندا الى علي بن عيسى في الربعي وانه كان من اكابر اهل الخو وهو ان كلمة ان لما كانت للتأكيده المستند والمسندين ثم اتصلت بهما المؤكدة لا التافية على ما يظن من لا وقوف له بعلم الخوض اعف تأكيدها فناسب ان يضمن معنى القصر لان القصر قصر الصفة على الموصوف وبالعكس وليس الا تأكيدها للحكم هكذا ذكره في المفتاح الذي على ان مالتا كيدانه لو كانت نافية

لبطلت صدارتها لان وما النافية لهما صدر الكلام فبدخول ان عليها
واتصال ان بها يبطل ولا نه يلزم منه اجتماع النقيضين وهو انه ان
للاثبات وما للثني ومذهب البعض ان كلمة انما هي كناية من ان وما
النافية وهو يفيد الحصر يستدل عليه بوجوه الاول بقول
الاعشى * ولست بالاكثر منهم حصي * وانما العزة للكار *

وبقول القرزدي حيث قال * فاني انا الحامي الذمار وانما *

* يدافع عن احسابهم انا او مثلي * الذمار العهد لا يدافع
عن احسابهم الا انا او مثلي ولولم يحتمل انما هي تنافي الحصر المستفاد
من ان الاثبات وما النافية لما حصل مقصود الشاعر ونالها ان كلمة ان
تقتضي الاثبات وما تقتضي الثني فتعذر كيهما وجب ان يبقى كل
واحد منهما على الاصل لان الاصل عدم التعيين وبقاء كان
على ما كان وليس ان لاثبات ما عدا المذكور وما انفي المذكور فنعين
عكسه او نقول كلمة ان تقتضي ثبوت المذكور وكلمة ما تقتضي نفي
غير المذكور وهذا هو الحصر اطرادا واحتج من قال انما لا تفيد
الحصرية بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وبقول
النبي صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء اي لا يجب الغسل الا من ازال
المني يعني لو جامع الرجل ولم ينزل المني لم يجب الغسل والاجماع على
ان من ليس كذلك فهو مؤمن ايضا وان التقاء الحثان بدون الازال
يوجب الغسل لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا جاوز الحثان الحثان
فقد وجب الغسل لان عايشة رضى الله عنها قالت فعلته انا ورسول الله
فاغتسلنا والجواب عن الاية انها مجمولة على المباشرة او الكمالون
وعن الحديث بانه منسوخ اي حصر انما في قوله صلى الله عليه وسلم
انما الماء من الماء منسوخ في المجامعة بدون الازال بقوله صلى الله عليه
وسلم اذا جاوز الحثان الحثان فقد وجب الغسل وفعل النبي صلى الله
عليه وسلم في قول عايشة حيث قالت فعلته انا ورسول الله فاغتسلنا
لكنه معمول به في النوم فان رأى في النوم انه جامع امرأه ولم ينزل الماء
لا يجب عليه الغسل * قال (ومن ثمه وجب الكسر في موضع الجمل

والفتح في موضع المفرد (فان قيل) قوله ومن ثمه وجب الكسر
 في موضع الجملة لان حيث لا يضاف الا الى الجملة لانه موضوع لمكان
 تقع فيه النسبة مع انه يقع مثل اجلس حيث اى جالس (قلنا) اجيب
 عن الاول بان الجملة الواقعة بعد حيث منزلة منزل المفرد لان الاصل
 في الاضافة ان تكون الى المفرد وما قلتم من ان حيث لا يضاف الا الى الجملة
 ليس بسديد لان حيث يضاف الى المفرد كقول الشاعر * اما ترى حيث
 سهيل طالعا * نجم يضيء كالشهاب لا معا * فحيث ههنا مضاف
 الى سهيل وهو مفرد وعن الثاني ان الجملة وقعت بعد علمت فهي
 في تأويل المفرد (فان قيل) ويشترط مضي الخبر لفظا او تقدير اى
 ويشترط في جواز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما مضي الخبر
 لفظا او تقدير لفظا كقولك ان زيدا قائم وعمر او تقدير كقولك ان زيدا
 وعمر وقائم فخذف الخبر على الاول لدلالة الثاني عليه واما قبل مضي
 الخبر فلا يجوز العطف على المحل فلا يقال ان زيدا وعمر وذا هبان لانه
 يلزم منه كون الشيء الواحد معمولا لعاملين مختلفين ويلزم منه توارد
 العاملين المختلفين على معمول واحد وذا هبان من حيث انه خبر
 عن زيد معمول لان من حيث انه خبر عن عمرو ومعمول لا ابتداء
 فلو كان خبرا عنهما لزم منه ان يكون معمولا لان وللا ابتداء معا
 وهو باطل لامتناع اجتماع المؤثرين على اثر واحد (قلنا) استرط
 مضي الخبر في جواز العطف على لفظ اسم ان ومحلها ممنوع
 لمجيء العطف على لفظ اسم ان ومحلها قبل المضي في قوله تعالى
 ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصايون من آمن بالله
 واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف
 عليهم ولا هم يحزنون فان النصارى معطوف على الذين
 والصايون من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم اجرهم
 عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون فان النصارى معطوف
 على الذين والصايون معطوف على النصارى قبل مضي الخبر

لفظا او تقديرا (نقول) في رفع النصارى والصايون وجوه
الاول ان يكون الكلام محمولا على التقديم والتأخير كما ذهب اليه
سيبويه فان النصارى عنده مبتدأ والصايون معطوف عليه
و خبر المبتدأ محذوف تقديره ان الذين آمنوا الى قوله ولا هم يحزنون
والنصارى والصايون كذلك واشتهد سيبويه شاهدا له في قول
القاتل الا فاعلموا انا واتم بقاء ما يقينا في شقاق اى فاعلموا اننا بقاء
واتم بقاء ما يقينا في شقاق محذوف الخبر لدلالة الثاني عليه الثاني ان يكون
معطوفا على الضمير الذي في آمنوا او انما جاز العطف عليهم لوجود
الفصل بينهما الثالث ان النصارى مبتدأ وخبره قوله فلا خوف عليهم
ولا هم يحزنون وخبر ان الذين محذوف لدلالة هذا الخبر عليه
الرابع ان يكون بعكس هذا واما الكوفيون يجوزون العطف على
لفظ اسم ان محلها قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا ولا يشترطون
ما اشتراطناه من وجوب ذكر الخبر و يقولون ان خبر ان مرفوع
بالابتداء ولا عمل لان في خبرها حتى يلزم توارد العالمين على معمول

واحد * قال (الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو وام
ولاو بل ولكن فالاربعة الاول للجمع مطلقا والواو للجمع لارتبب
فيها الخ (فان قيل) الواو للترتيب لانه لو قال الزوج لغير المدخول بها
انت طالق وطالق وطالق وقعت طلاق واحدة لانها تبين
بالطاقة الاولى ولا يقع الطلاق على المرأة بعد ثبوتها ولو كانت
الواو للجمع مطلقا دون الترتيب لو وقعت ثلث طلاقات (قلنا) لان
في الصورة الاولى تقع واحدة بل تقع الثلث عند من مذهبه ان الواو
للجمع المطلق بدون الترتيب وبه قال احمد بن حنبل وبعض
اصحاب مالك وقد نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه في القديم
ما يدل عليه وان سلم فالفرق ظاهر وهو انه اذا قال انت طالق
ثلاثا تبين الثلث لتفسير العدد المقصود والكلام يتم باخيه بخلاف
ما لو قال انت طالق وطالق وطالق فانه لا يعبر عن العدد بتكرير
الاسم معطوفا فوجب جمعه مستأنفا وقعت عليها طلاق

فبانت بوقوعها فلا يتصور الجمع اذ الطلاق لا يقع على الثانية بخلاف لو كانت امرأة مدخولا بها فانه يقع عليها ثلث طلاقات مالم ينو التاكيد وفيه نظر وهو ان الطلاقات الثلاثة الواقعة على المدخول بها يمكن ان يكون وقوعها على سبيل الترتيب دون الجمع ومما يدل ايضا على ان الواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها جواز استعمالها حيث يمنع الترتيب نحو تقاتل زيد وعمر وفان في باب تفاعل لا يكون صدور الفعل عن احدهما مسبوقا بصدوره عن الآخر حتى يتصور فيه الترتيب ولذلك لو قال قاتل تقاتل زيد فعمرو وعمرو لم يحجزوا الاصل في الاستعمال الحقيقة فوجب ان يكون حقيقة في غير الترتيب واذا كانت حقيقة في غير الترتيب فلا تكون حقيقة في الترتيب دفعا للاشتراك ولانه لو كانت للترتيب لكان قول القائل رأيت زيدا وعمرا بعده تكرارا ولكان قوله رأيت زايد او عمر اتناقضا ولم يمكن كذلك بالاجماع دل على ان الواو ليست للترتيب ولانه لو كانت للترتيب لتناقض قوله تعالى في البقرة ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله في الاعراب وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا والقصة واحدة ووجه الاستدلال بالاثنتين انه لو كانت الواو للترتيب فالاية الاولى تدل على ان دخولهم في الباب فيلزم بمقتضى الايتين ان دخولهم في الباب سجدا متقدم على قولهم حطة وان دخولهم في الباب سجدا ليس متقدما على قولهم حطة وهل هذا الاتناقض باطل فاهو مستلزم للباطل فهو باطل فعلى هذا الواو ليست للترتيب بل للجمع المطلق ومما يدل على ان الواو ليست للترتيب قوله تعالى حكاية عن الكفار وقالوا ما هي الاحيوتنا الدنيا نموت ونحيا والقاتلون منكرون للبعث والتشور ولاشك ان الحيوية متقدمة على الموت مسبوق بالحياة ومع هذا قدمه على الحيوية ولو كانت الواو للترتيب للزم من هذه الاية ان تكون الحيوية في الدنيا متأخرة عن الموت لكنه ليس كذلك بل الامر بالعكس ولا يجوز ان نقول مرادهم بالحياة البعث والتشور وهو متأخر عن الموت فيصح قولهم نموت ونحيا لانهم منكرون بالحق والبعث

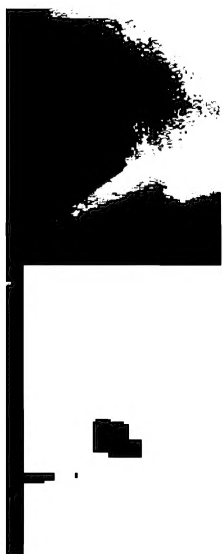
وهذه الارادة لاتوافق زعمهم * قال والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة (الخ
اي والفاء للترتيب من غير مهلة وثم مثل الفاء للترتيب لكن مع
مهلة وانتظار (فان قيل) قوله الفاء للترتيب منقوض بقوله
تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا فان مجيئ البأس انما
يكون قبل الاهلاك وبقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق فان المتوضي يكون قبل قيامه الى الصلاة
وبعد قيامه اليها لا بد من شروع فيها وبقوله اذا قرأت القرآن
فاستعذ بالله فان الاستعاذه قبل القراءة عند الشافعي رح لا بعد ها
(قلنا) فيها اضممار تقديره في الآية الاولى وكم من قرية اردنا اهلاكها
فجاءها بأسنا فلي هذا البأس بعد ارادة الاهلاك وتقديره في الثانية
اذا اردتم قياما الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم فان غسل الوجوه
والترض انما يكون بعد ارادتكم القيام الى الصلوة وفي الثالث
اذا اردت قراءة فاستعذ بالله ولا شك ان الاستعاذه بعد ارادة قراءة القرآن
(فان قيل) الترتيب من غير مهلة منقوض بقوله تعالى خلقنا النطفة
علقة فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظما فكسونا العظام
لجفافه قد ذكر المفسرون ان بين حالة المضي زمانا طويلا بمعنى
اربعين يوما بين كل حالة وبقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة وبين انزال الماء واخضرار الارض زمان
كثير فكيف يسوغ للمصنف ان يقول الفاء للترتيب من غير مهلة
(قلنا) المهلة وعدم المهلة وحلولها وقصرها انما يكون بحسب العرف
بالنسبة الى عظم الامر وعجيب شأنه فر بما يطول الزمان وبمعنى المهلة
والعادة يحكم بعدم المهلة بالنسبة الى عظم الامر فلا مكان
ايجاد الانسان وتركيبه من النطفة وصيرورة النطفة علقة والعلقه
مضغة والمضغة عظما واكساء العظام لجما امرها عجيبا عظيم الشأن
فالمهلة بالنسبة اليه بعد المهلة وكذا اخضرار الارض بعد انزال
الماء من السماء امر مستغرب وشان مستحب فالمهلة فيه كلا مهلة
* قال (وثم مثلها بمهلة (فان قيل) قوله وثم مثل الفاء في الترتيب لكن

مع المهلة منقوض بقوله تعالى واتى الغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا
ثم اهتدى لان الاهتداء قبل التوبة وقبل الايمان والعمل الصالح
فان من لم يهتد لاتفعه بالتوبة والعمل الصالح فنهامسبوقه بالاhtداء
فلو كانت ثم للترتيب ينبغي ان يسبق ذكر الاهتداء على التوبة والايمان
والعمل الصالح ليكون ما في الوضع مطابقا لما في الطبع والوجود
(قلنا) هو محمول على دوام الاهتداء وثباته والاستمرار والاستعانة
على الهدى فكانه قال اتى الغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى
والاسرار ان دوام الامتداد بعد هذه الاشياء فعلى هذا لا يكون
ثم للترتيب فلا يرد النقص المذكور * قال (وام المتصلة لازمة
لهزمة الاستفهام يليها احد المستويين والآخر الهزمة) اعلم ان
مراد المص من قوله يليها احد المستويين انه فيما يلي ام المتصلة
اسم مفرد ينبغي ان يلي الهزمة اسم مفرد كذلك وان كان
ما يلي ام المتصلة اسم مفرد ينبغي ان يلي الهزمة اسم مفرد كذلك
وان كان ما يلي ام المتصلة فعلا او حرفا لا بد ان يلي الهزمة فعلا او حرفا
كذلك وان كان ما يلي ام المتصلة جملة اسمية او فعلية وجب ان
يكون ما يلي الهزمة جملة اسمية او فعلية ايضا كذلك (فان قيل)
قوله يليها احد المستويين والآخر الهزمة منقوض بقوله تعالى
سواء عليهم ادعوتهم ام اتهم صامتون فان ما يلي الهزمة جملة
فعلية وما يلي ام المتصلة جملة اسمية (قلنا) اجيب عنه بان قوله
ام اتهم صامتون في تقدير ام صتم فوضع الجملة الاسمية موضع الجملة
الفعلية او نقول او ادعوتهم في تأويل المصدر بانه مبتدأ وسواء
خبره مقدم عليه تقديره سواء عليهم الدعوة وعدمها كقوله تعالى
سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فعلى هذا ما يلي كل
واحد من الهزمة وام المتصلة اما جملة فعلية على التأويل الاول
واما اسمية على التأويل الثاني (فان قيل) لم لا يجوز المعطوف
بدون المعطوف عليه (قلنا) لان المعطوف تابع والمعطوف عليه
متبوع ووجود التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع ممتنع (فان

قيل (قد جاء المعطوف بدون المعطوف عليه كقول الشاعر
 (الابنخله من ذات عرق * عليك ورجة الله السلام)
 فان رجعة معطوف بدون المعطوف عليه (قلنا) في هذا البيت تقديم
 وتأخير تقديره عليك السلام ورجة الله لكن قدم رجعة الله على
 السلام الذي هو المعطوف عليه لاستقامة الوزن * قال (حروف
 النداء) اعلمها واباؤها البعيدواي والهمزة للقريب (الخ) (فان قيل) اذا
 كانت بالبعيد فكيف يجوز نداء الباري سبحانه وتعالى يا كقوانا
 يا الله وقد قال الله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد (قلنا)
 انما يجوز ذلك استقصارا للنداء نفسه واستعدادا عن مطلق
 القبول والاستماع واظهار الرغبة في الاستجابة بالجواز والابتهاال
 * قال (حروف الايجاب نعم) (الخ) (فان قيل) قوله فنعلم مقرر لما
 سبقها منقوض بما لوقال احد زيدا ليس بملك الف درهم فقال
 زيد نعم وكانت مقرر لما سبقها لينبغي ان لا يؤاخذ بالالف قوله
 نعم لان الكلام الذي سبق مني فقرر المنى لا يلزم علمه شي * (قلنا) سلمنا
 ان نعم لتقرير كلام السابق والكلام السابق ههنا مني فينبغي
 ان تقرر المنى لا يلزم على المقرر شي لكن غلب عرف الفقهاء وعرف
 النحاة في نحره نعم عن الموضوع له الذي هو تقرر بما سبق الى عرف
 الفقهاء في الاقارير والاعتراضات * قال (حروف الشرط ان ولو
 واما لها صدر الكلام) اعلم ان جمهور النحاة قد اتفقوا على ان لو اذا
 دخلت على الميثب صار ذلك الميثب منفيا واذا دخلت على النفي صار
 ذلك المنفي مثبتا ويدل بحسب الوضع على امتناع الشيء لامتناع غيره
 اي يدل على امتناع الثاني لامتناع الاول نحو قولك لو اسلمت لدخلت
 الجنة فالاسلام شرط لدخول الجنة فاذا اتى الاسلام اتى دخول الجنة
 لان انتفاء الشرط يقتضي انتفاء المشروط (فان قيل) هذا منقوض
 بقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا فان التالي ههنا لا يتنفي بانتفاء
 الاول بل الامر بالعكس من ان الاول يتنفي بانتفاء الثاني لان رفع
 الانسان لا يستلزم رفع الحيوان ورفع الحيوان يستلزم رفع الانسان

فلا يستقيم ما قال التحويون من ان لو يدل بحسب الوضع على امتناع
الثاني لامتناع الاول (قلنا) انما لا يدل لوفى المثال المذكور على امتناع
الثاني لامتناع الاول وبناء على ان الثاني الذي هو التالي اعم من الاول
الذى هو المقدم مطلقا وذلك اذ بين الانسان والحيوان عموما
وخصوصا مطلقا لان الحيوان صادق على جميع ما صدق عليه
الانسان من غير عكس فلا يلزم من رفع العين المقدم الخاص رفع العين
التالى العام ولا من وضع عين التالى العام وضع عين المقدم الخاص
بخلاف الاسلام ودخول الجنة فان بينهما مساواة لزوما كلياً
عند اهل الشرع بحسب اعتقادهم فالاسلام لا ينفك عن دخول
الجنة وان كان دخول الجنة بعد الاخراج من النار ودخول
الجنة لا ينفك عن الاسلام اذ الكافر لا يدخل الجنة ولا يبعد ان يكون
مراد التحويين من قولهم ان لو تدل على امتناع الثاني لامتناع
الاول اما اذا كان بين الاول والثاني مساواة فلا يرد النقص
المذكور فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشرطية المستعملة في القياس
الاستثنائي عن المقدم ينتج عين التالى واستثناء بعض التالى ينتج
نقيض المقدم والابطال للزوم الكلى واستثناء نقيض المقدم
وعين التالى فلا ينتجان شيئاً لاحتمال ان يكون التالى في المتصلة
اعم من المقدم وعدم وجوب التزام رفع الاخص رفع الاعم ولا
وضعه وضع الاعم وضع الاخص ولا رفعه (فان قيل) قولهم
لو لامتناع الشئ لا متناع غيره اى لامتناع الثاني لامتناع الاول
منقول بقول عمر رضي الله عنه في مدح صهيب حيث قال نعم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه لان كلمة لو اذا كانت لامتناع الثاني
لامتناع الاول لكان معنى الكلام نعم العبد صهيب خاف الله فعصاه
لان الاول الذى هو لم يخف الله تعالى وامتناعه بنفيه ونفيه هو خوف
الله لان نفي النفي اثبات وكذا الكلام في التالى انى هو لم يعصه وهو منى
ايضا وامتناعه بنفيه ونفيه هو عصيانه بناء على ان نفي النفي اثبات واذا كان
لامتناع الثاني لامتناع الاول كان معنى قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف

لم بعض هو قولك نعم العبد صهيب خاف الله فعصاه او عصاه فخاف الله
وهو فاسد لانه اذا لم ببعض الله عند عدم خوفه فعند وجود خوفه اولى
بان لا يعصه فلا يصح ما قالوه من ان لو لامتناع الشيء لامتناع غيره
اي لامتناع الثاني لامتناع الاول (قلنا) الجواب عنه ان مراد عمر
رضي الله عنه بقوله نعم العبد صهيب لولم يخف الله لم يعصه بمبالغة
في مدحه والمعنى انه لو لم يكن عنده خوف من الله تعالى وخشية
لمعصاه لغاية عصمه ونهاية عققه وعدالته اذ فيه بينة
راسخة وخشية تمنعه من اقدامه على المعاصي والجرائم فكيف يعصه
وعند خوفه وهذا مثل قول القائل لو اهتني لا كرمك وغرضه
من هذا الكلام هو ان هذا المشروط ثابت ومربوط بهذا الشرط
الذي يستبعد من جهة العقل اشتراطه وارتباطه واذا كان المشروط
ثابتا باشتراط شرطه يستبعد من جهة العقل اشتراطه فثبوته عند ثبوت
شرطه لاستبعاد شرطه به اولى فاذا استلزم نفي الخوف عدم العصيان
فاستلزام الخوف العصيان احرى لانه اذا استلزم انشاء الاحسان الاحسان
فاستلزام الاحسان الاحسان اولى يراعى مثل هذا الخبران هذا المشروط
الذي هو عدم العصيان ثابت على كلا التقديرين اعني على تقدير
وجود الخوف وعدمه لان عدم العصيان اذا كان لازما للخوف
ونقيضه والحال لا يتخلو عن احدهما فكان عدم العصيان ثابتا
لكل حال لثبوت ملزومه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
تم والله الحمد شرح الكافية للعلامة الاصفهندي في الخامس من شهر
صفر الخير لسنة اربع وخمسين والالف بحمد الله والحمد لله اولا واخرا
تم هذا الكتاب بما فيه من المسائل العجيبة * والتحقيقات الراقية
الغريبة * الذي لا يتم تحقيق الخبر الا بادراك ما فيه * ولا يكمل بآه
الا بعد ان يفهمه ويهيه * تأليف الفاضل الحرير * الفهامة وبعو
يصات المسائل الخير * الفاضل الاصفهندي طبع بالمطبعة العامة
في ايام دولة العزيزية لازالت محفوظة بعناية رب البرية لمحوظا بنظارة
صاحب العطوفة والكمال (السيد احمد كمال) الافندي ناظر المعارف
العمومية وبإدارة الاستاذ الاكرم ذى الفضل الباهر (السيد احمد الطاهر
الافندي) في اواخر الصفر الخير لسنة اربع وثمانين ومائتين والالف





2271
.40883
.7415

Princeton University Library



32101 077781738

RECAP